المسلمون والعولمة

الدكتور يوسف القرضاوي

بسم الله الرحمن الرحيم
مقدمة

الحمد لله وكفى, وسلام على رسله الذين اصطفى, وعلى خاتمهم محمد المجتبى, وعلى آله وصحبه أئمة الهدى, ومن بهم اقتدى فاهتدى.

أما بعد...

فعصرنا هذا عصر المبتدعات والمخترعات, سواء في عالم المادة أم في عالم الفكر. ومن المبتدعات والمخترعات في عالم الفكر والثقافة: هذه المفاهيم والمصطلحات الجديدة التي تمطرنا بها سماء الغرب ما بين الحين والحين. ويدع الناس يشتغلون بها, ويختصمون في شأنها, على نحو ما قال أبو الطيب المتنبي في شعره وموقف الناس منه ومن معانيه:

أنام ملء جفوني عن شواردها ويسهر الخلق جراها ويختصم!

ولقد رأينا من ذلك مفاهيم ومصطلحات عدة شغلت المثقفين المهتمين في أنحاء العالم, مثل (الحداثة) و(ما بعد الحداثة).. (الإمبريالية) و(ما بعد الإمبريالية) و(العولمة) و(الموجة الثانية) و(الموجة الثالثة) في الاقتصاد. إلى آخر ما هنالك من مصطلحات أو كلمات لها قوة المصطلحات.

ومن ذلك ما راج منذ زمن من حديث عن (النظام العالمي الجديد) ولا سيما في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي استطاع أن يحشد قوات من نحو ثلاثين دولة لغزو دولة وتأديبها, وهي (العراق) التي ارتكبت جريمة لا مبرر لها, وهي العدوان على جارتها وشقيقتها ومعاونتها في حروبها (الكويت).

وبعد أن كان الحديث عن (النظام العالمي الجديد) وأهدافه ووسائله, وسماته وخصائصه, إذا مصطلح جديد يقفز فجأة ليتصدر الصفحات الأولى في الصحف الكبرى, وفي أجهزة الإعلام العالمية, ألا وهو مصطلح (العولمة×) الذي صكه من صكه, وترك الناس هنا وهناك يتجادلون ويتخاصمون في شأنه, ما بين مادح وقادح, وما بين مؤيد على طول الخط, ومعارض على الخط, وواقف في منتصف الطريق؛ شأن البشر في كل قضية فكرية جديدة, وخصوصًا إذا كانت من القضايا ذات الوزن الثقيل, التي تمس حياة الناس, السياسية والاقتصادية والثقافية وربما الدينية أيضًا.

وقد أُلفت كتب شتى في العولمة, وما يتصل بها مثل (نهاية التاريخ) و(صدام الحضارات) وكثرت فيها المجادلات والمناقشات والمعارضات.

كما أُلف في عالمنا العربي عددٌ من الكتب حول العولمة وآثارها, من وجهات نظر متباينة, تعبر عن فلسفات أصحابها واتجاهاتهم العقائدية والفكرية وتأثراتهم السياسية والدينية.

وكان لا بد أن تكون للإسلاميين رؤية في هذه القضية, يسهمون بها مع من أسهم, في إيضاح المواقف, وإزالة اللبس, وإزاحة الشبهات.

وأرجو أن تكون هذه الصحائف التالية معبرة عن جهدي المتواضع, ورؤيتي الخاصة, في ضوء مسلماتي الدينية والفكرية, وفي حدود معرفتي بعالمي وعصري وأمتي.

تشتمل هذه الدراسة على مقدمة, وأربعة أبواب أساسية:

الباب الأول: يتحدث عن (العولمة) ما هي؟ وماذا تعني اليوم؟ وما الفرق بينها وبين (العالمية) التي يدعو إليها الإسلام من أول يوم؟.

وقد بينت الدراسة أن العولمة في حقيقتها وأهدافها وطرائقها اليوم إنما هي (الاستعمار) بلون جديد, وباسم جديد. أو هي بعبارة صريحة: (أمركة العالم).

والباب الثاني: يتحدث عن أخطار العولمة في مجالاتها المختلفة على أمتنا العربية والإسلامية: عولمة السياسة, وعولمة الاقتصاد, وعولمة الثقافة, وعولمة الدين. ويضع هذا الباب النقاط على الحروف, كاشفًا النقاب عن أخطار العولمة القومية أو الوطنية, وهي: أن هذه (العولمات) كلها تصب في النهاية, في خدمة الصهيونية, ومساندة كيانها المغتصب المسمى (دولة إسرائيل)!

الباب الثالث: يتحدث عن العولمة والمستقبل, من خلال الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية, التي قام بها باحثون في أوروبا وفي أمريكا صانعة العولمة, وخصوصًا الباحثين الشهيرين: (فرنسيس فوكوياما), المفكر الياباني الأصل, وصاحب كتاب (نهاية التاريخ وتاريخ الإنسان) و(صمويل هانتنغتون) اليهودي الديانة, وصاحب مقالة (صدام الحضارات).

والباب الرابع: يتحدث عن موقفنا من (العولمة) وبيان موقف الناس منها: فمنهم من يقبلها بعجرها وبجرها, ومنهم من يرفضها بخيرها وشرها, ومنهم من يقف موقفًا وسطًا, يجتهد في الانتفاع بخير ما فيها, واجتناب شر ما فيها.

وهذا هو موقفنا, أو ينبغي أن يكون موقفنا, فالعولمة يبدو أنها قدر مفروض علينا, والهرب من ضغطها وحصارها غير ممكن, فلا بد لنا أن نقف منها موقف الانتقاء, وأن نتعاون على تجنب سلبياتها, بتطوير أنفسنا وإمكاناتنا, وتجنيد طاقاتنا, ومواجهتها مجتمعين لا منفردين, فيد الله مع الجماعة.

وعلينا أن نستفيد من آليات العولمة وفرصها المتاحة في تبليغ العالم رسالتنا الإسلامية, التي حمّلنا الله أمانة الدعوة إليها, وبيانها للناس بلسانهم حتى يفهموا ويتثقفوا, وتقوم عليهم الحجة.

وقد أشرنا بهذه المناسبة إلى موقعنا الإسلامي العالمي المتميز على الإنترنت, وهو (إسلام أون لاين Islam – on line) وما يتميز به من سمات وخصائص.

ويجب على المسلمين في كل مكان أن تكون لهم – في عصر العولمة- مبادرات من هذا النوع يفرضون بها أنفسهم على العالم, بوصفهم حملة رسالة ربانية إنسانية, والبشرية كلها في حاجة إليهم. ولا ينبغي أن تتمثل مواقفنا في مجرد ردود أفعال. هذا موقفنا, وهذه رسالتنا, والله يقول الحق, وهو يهدي السبيل.

يوسف القرضاوي

الباب الأول

العــولمــة : مـــا هـي؟

- **ماذا تعنى العولمة؟**
- **بين العولمة والعالمية**
- **العولمة استعمار جديد**

ماذا تعني العولمة

(العولمة) مصطلح من المصطلحات التي شاعت بيننا في هذه السنين الأخيرة, مثل الحداثة, وما بعد الحداثة, وما بعد الاستعمار, وما بعد الإمبريالية, وغيرها, وهو تعبير جديد على لغتنا, فهو مترجم قطعًا, كما سنرى.

والمعروف أن (العولمة) مصدر على وزن (فوعلة) مشتق من كلمة (العالم), كما يقال (قولبة) اشتقاقًا من كلمة (قالب).

فالتعبير صحيح من الناحية اللغوية, ولكن يبقى علينا أن نعرف معناه والمقصود منه, حتى يمكننا الحكم عليه, فالحكم على الشيء فرع من تصوره, كما قال قديمًا علماء المنطق.

العولمة: تعني في نظر البعض: إزالة الحواجز والمسافات بين الشعوب بعضها وبعض, وبين الأوطان بعضها وبعض, وبين الثقافات بعضها وبعض. وبذلك يقترب الجميع من (ثقافات كونية) و(سوق كونية) و(أسرة كونية). ويعرفها بعضهم بأنها تحويل العالم إلى (قرية كونية). ولذا نرى بعض ا لباحثين يستخدم هنا (الكوننة) اشتقاقًا من كلمة (الكون) بمعنى العالم أيضًا. كما أن بعضهم استعمل كلمة (الكوكبة) إشارة إلى كوكب (الأرض) التي نعيش عليها. ولكن الكلمة التي ذاعت وانتشرت هي (العولمة).

ويرى العالم الاقتصادي والاجتماعي المعروف الدكتور جلال أمين: أن لفظ (العولمة) حديث, ولكن الظاهرة نفسها قديمة جدًا. يقول: فإذا نحن فهمنا (العولمة) بمعنى: التضاؤل السريع في المسافات الفاصلة بين المجتمعات الإنسانية, سواء فيما يتعلق بانتقال السلع أو الأشخاص أو رؤوس الأموال, أو المعلومات, أو الأفكار, أو القيم, فإن العولمة تبدو لنا وكأنها تعادل في القدم نشأة الحضارة الإنسانية([1]).اهـ

ويبدو من صيغة التعريف أن الدكتور أمين يتحدث عن (التعولم) لا عن(العولمة). والتعولم هو أثر العولمة أو هو مصدر (الفعل المطاوع) للعولمة, مثل (التعلم) هو مصدر فعل مطاوع لـ(التعليم).

فالتضاؤل السريع في المسافات, الذي ذكره الدكتور أمين, إنما هو أثر, والعولمة إنما هي تأثير قاصد.. وهذا هو الذي يجري الحديث عنه اليوم.

ويمكن تصحيح التعريف المذكور للعولمة إذا أضيفت إليه عبارة, مثل: العمل على التضاؤل السريع... إلخ.

ويعرف الدكتور محمد عابد الجابري (العولمة) بقوله:

(العولمة×) ترجمة لكلمة (Monodialisation) الفرنسية التي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي, أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي ينأى عن كل مراقبة. والمحدود هنا هو أساسًا الدولة القومية التي تتميز بحدود جغرافية وبمراقبة صارمة على مستوى الجمارك: تنقل البضائع والسلع, إضافة على حماية ما بداخلها من أي خطر أو تدخل خارجي, سواء تعلق الأمر بالاقتصاد أو بالسياسة أو بالثقافة. أما اللامحدود فالمقصود به (العالم), أي الكرة الأرضية. فالعولمة إذن تتضمن معنى إلغاء حدود الدولة القومية في المجال الاقتصادي (المالي والتجاري) وترك الأمور تتحرك في هذا المجال عبر العالم وداخل فضاء يشمل الكرة الأرضية جميعها, ومن هنا يطرح مصير الدولة القومية, الدولة/الأمة, في زمن تسوده العولمة بهذا المعنى.

---

(1) انظر: مقدمة كتاب (العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأورغواي) للدكتور جلال أمين, نشر مركز دراسات الوحدة العربية.

على أن الكلمة الفرنسية المذكورة إنما هي ترجمة لكلمة (Globalization) الإنكليزية التي ظهرت أول ما ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية, وهي تفيد معنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل. وبهذا المعنى يمكن أن نحدس, أو على الأقل نفترض, أن الدعوة إلى العولمة بهذا المعنى إذا صدرت من بلد أو جماعة فإنها تعنى تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة وجعله يشمله الجميع: العالم كله.

من هنا نستطيع أن نحدس, منذ البداية, أن الأمر يتعلق بالدعوة على توسيع النموذج الأمريكي وفسح المجال له ليشمل العالم كله. وبعبارة أخرى, فبما أن الدعوة إلى العولمة قد ظهرت فعلًا في الولايات المتحدة الأمريكية بهذا المعنى, في أوساط المال والاقتصاد, فإن لنا أن نستنتج أن الأمر يتعلق ليس فقط بآلية من آليات التطور الرأسمالي الحديث, بل أيضًا بالدعوة إلى تبني نموذج معين, وبالتالي فالعولمة, إلى جانب كونها نظامًا اقتصاديًا, هي أيضًا أيديولوجيا تعكس هذا النظام وتخدمه وتكرسه, وهناك من الكتَّاب من يقرن بينها وبين (الأمركة), أي نشر وتعميم الطابع الأمريكي.([1])

بين العولمة والعالمية:

وربما كان معنى العولمة في ظاهره يقترب من معنى (العالمية) الذي جاء به الإسلام, وأكده القرآن في سوره المكية, مثل قوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ} [الأنبياء:107], {تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا} [الفرقان:1], {إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ * وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ} [ص:87, 88].

ولكن هناك في الواقع فرق كبير بين مضمون (العالمية) الذي جاء به الإسلام ومضمون (العولمة) الذي يدعو إليه اليوم الغرب عامة, وأمريكا خاصة.

فالعالمية في الإسلام تقوم على أساس تكريم بني آدم جميعًا {وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ} [الإسراء:70] فقد استخلفهم الله في الأرض, وسخر لهم ما في السموات وما في الأرض, جميعًا منه. وكذلك على أساس المساواة بين الناس في أصل الكرامة الإنسانية, وفي أصل التكليف والمسئولية, وأنهم جميعًا شركاء في العبودية لله تعالى, وفي البنوة لآدم, كما قال الرسول الكريم أمام الجموع الحاشدة في حجة الوداع: "يا أيها الناس, ألا إن ربكم واحد, وإن أباكم واحد, ألا لا فضل لعربي على أعجمي, ولا أعجمي على عربي, ولا لأحمر على أسود, ولا أسود على أحمر, إلا بالتقوى.. ".

وهو بهذا يؤكد ما قرره القرآن في خطابه للناس, كل الناس: {يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ} [الحجرات:13].

ولكن القرآن في هذه الآية التي تقرر المساواة العامة بين البشر, لا يلغي خصوصيات الشعوب, فهو يعترف بأن الله تعالى جعلهم (شعوبًا وقبائل) ليتعارفوا.

أما (العولمة) فالذي يظهر لنا من دعوتها حتى اليوم: أنها فرض هيمنة سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية من الولايات المتحدة الأمريكية على العالم, وخصوصًا عالم الشرق, والعالم الثالث, وبالأ×ص العالم الإسلامي. الولايات المتحدة بتفوقها العلمي والتكنولوجي, وبقدرتها العسكرية الهائلة, وبإمكاناتها الاقتصادية ا لجبارة, وبنظرتها الاستعلائية التي ترى فيها نفسها أنها سيدة العالم.

---

(1) انظر: قضايا في الفكر المعاصر للجابري. نشر مركز دراسات الوحدة العربية ص136, 137.

إنها لا تعني معاملة الأخ لأخيه, كما يريد الإسلام, بل ولا معاملة الند للند, كما يريد الأحرار والشرفاء في كل العالم, بل تعني معاملة السادة للعبيد, والعمالقة للأقزام, والمستكبرين للمستضعفين.

العولمة في أجلى صورها اليوم تعني: (تغريب العالم) أو بعبارة أخرى: (أمركة العالم). إنها اسم مهذب للاستعمار الجديد, الذي خلع أرديته القديمة, وترك أساليبه القديمة, ليمارس عهدًا جديدًا من الهيمنة تحت مظلة هذا العنوان اللطيف (العولمة). إنها تعني: فرض الهيمنة الأمريكية على العالم, وأي دولة تتمرد أو تنشز, لا بد أن تؤدب, بالحصار, أو التهديد العسكري, أو الضرب المباشر, كما حدث مع العراق والسودان وإيران وليبيا. وكذلك تعني فرض السياسات الاقتصادية التي تريدها أمريكا عن طريق المنظمات العالمية التي تتحكم فيها إلى حد كبير, مثل البنك الدولي, وصندوق النقد الدولي, ومنظمة التجارة العالمية, وغيرها.

كما تعني: فرض ثقافتها الخاصة, التي تقوم على فلسفة المادية والنفعية وتبرير الحرية إلى حد الإباحية, وتستخدم أجهزة الأمم المتحدة لتمرير ذلك في المؤتمرات العالمية, وتسوق الشعوب إلى الموافقة على ذلك بسياط التخويف والتهديد, أو ببوارق الوعود والإغراء.

وتجلى ذلك في (مؤتمر السكان) الذي عقد بالقاهرة في صيف 1994م. والذي أريد فيه أن تمرر وثيقة تبيح الإجهاض بإطلاق, وتجيز الأسرة الوحيدة الجنس, (زواج الرجال بالرجال, والنساء بالنساء) وإطلاق العنان للأولاد في السلوك الجنسي, والاعتراف بالإنجاب خارج إطار الزواج الشرعي, إلى غير ذلك من الأمور التي تخالف الأديان السماوية كلها, كما تخالف ما تعارفت عليه مجتمعاتنا, وغدا جزءًا من كينونتها الروحية والحضارية.

ومن هنا وجدنا الأزهر الشريف في مصر, ورابطة العالم الإسلامي في مكة, وجمهورية إيران الإسلامية, والجماعات الإسلامية المختلفة, تقف جنبًا إلى جنب مع الفاتيكان ورجال الكنيسة, لمقاومة هذا التوجه المدمر, إذ شعر الجميع أنهم أمام خطر يهدد قيم الإيمان بالله تعالى ورسالاته, والأخلاق التي بعث الله بها رسله عليهم السلام.

كما تجلت هذه العولمة في (مؤتمر المرأة) في بكين سنة 1995م وكان امتدادًا لمؤتمر القاهرة وتأكيدًا لمنطلقاته, وتكميلًا لتوجهاته.

وهذه قضية في غاية الأهمية (الاعتراف بالخصوصيات) حتى لا يطغى بعض الناس على بعض, ويحاولوا محو هويتهم بغير رضاهم.

بل نجد الإسلام يعترف باختلاف الأمم, وحق كل أمة في البقاء حتى في عالم الحيوان, كما جاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها" رواه أبو داود([1]). وهو يشير إلى ما قرره القرآن في قوله تعالى: {وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ} [الأنعام:38].

وإذا خلق الله أمة مثل أمة الكلاب, فلا بد أن يكون ذلك لحكمة, إذ لا يخلق الله سبحانه شيئًا إلا لحكمة {رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ} [آل عمران:191] فلا يجوز إذن حذف هذه الأمة المخلوقة من خارطة الوجود, فإن هذا تطاول واستدراك على خلق الله تبارك وتعالى.

---

(1) انظر تعليقنا على هذا الحديث في كتابنا «السنة مصدرًا للمعرفة والحضارة» (ص146, 147) طبعة دار الشروق بالقاهرة.

إذا كان هذا في شأن الأمم الحيوانية, فما بالك بشأن الأمم الإنسانية؟ إلا أن ترتضى أمة باختيارها الانصهار في أمة أخرى: في دينها ورسالتها ولغتها, كما فعلت مصر وبلاد شمال أفريقيا وغيرها, حين اختارت الإسلام دينًا, والعربية لغة, بل أصبحت عضوًا مهما في جسم هذه الأمة, بل لها دور القيادة في كثير من الأحيان.

العولمة استعمار جديد

إن (العولمة) كما تطرح اليوم, إنما تصب في النهاية لصالح الأقوياء ضد الضعفاء, ولكسب الأغنياء ضد الفقراء, ولمصلحة الشمال الغني ضد الجنوب الفقير.

وهذا طبعي, لأن التكافؤ مفقود في حلبة المصارعة أو الملاكمة, بين الأوزان الثقيلة والأوزان الخفيفة, بل بين المصارع المدرب الممارس, وبين خصمه الضعيف, الذي سيسقط لا محالة في بداية اللقاء من أول ضربة.

وماذا يمكن أن نتصور من نتائج سباق يفتح ميدانه لمن يريد المشاركة فيه؟ كيف يكون مصير من يركب الجمل أو الحمار إذا سابق من يركب السيارة؟.

إن فتح الأبواب على مصاريعها – بدعوى العولمة- في مجالات التجارة والاقتصاد, والتصدير والاستيراد, أو في مجالات الثقافة والإعلام, سيكون لحساب القوى الكبرى, والدولة التي تملك ناصية العلم والإعلام الجبار والتكنولوجيا العالية والمتطورة, ولا سيما الدولة الأكبر قدرة, والأشد قوة, والأعظم نفوذًا وثروة, وهي أمريكا.

أما بلاد (العالم) كما يسمونها, وخصوصًا (البلاد الإسلامية) منها, وهي ما أطلق عليه المفكر الجزائري مالك بن نبي رحمه الله (محور طنجة- جاكرتا) فليس لها من هذا السباق العالمي, إلا بقايا ما يفضل من الأقوياء, إن بقي لديهم ما يجودون به من فتات على الآخرين.

إنه الاستعمار القديم بوجه جديد, واسم جديد, إن الاستعمار يغير لونه كالحرباء, ويغير جلده كالثعبان, ويغير وجهه كالممثل, ويغير اسمه كالمحتال, ولكنه هو هو, وإن غيَّر شكله, وبدَّل اسمه: استكبار في الأرض بغير الحق, وعلو كعلو فرعون في الأرض, والذي جعل أهلها شيعا, يستضعف طائفة منهم. ولكن الاستعمار الجديد الذي يريد العلو والفساد في الأرض كافة, لا يستضعف طائفة, بل يستضعف شعوب الأرض, لمصلحة أقلية ضئيلة منهم.

الباب الثاني

أنواع العــولمــات وأخطارهــا

- **عولمة السياسـة**
- **عولمة الاقتصـاد**
- **عولمة الثـقـافـة**
- **عــولمة الدين**

عولمة السياسة

وأول مظاهر (العولمة) هو (عولمة السياسة) بمعنى إخضاع الجميع لسياسة القوة العظمى, والقطب الأوحد في العالم, وهو الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد كان وجود قطبين عالميين كبيرين يتنازعان السيادة والقوة العسكرية والاقتصادية, يتيح للآخرين من القوى الصغيرة والضعيفة, أن تختار لنفسها أن تدور في فلك هذا القطب أو ذاك, أو تختار نهجًا بين النهجين, كما حاولت دول كتلة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز.

كان اختلاف الأقوياء رحمة للضعفاء, وهذا ما جعل بعض علماء أمتنا قديمًا يدعون الله قائلين: اللهم اشغل الظالمين بالظالمين, وأخرجنا من بينهم سالمين.

ولكن الخطر على الصغار يكمن فيما إذا اتفق الكبار عليهم, فاتفاقهم نقمة, كما أن اختلافهم رحمة. ولكن من سنة الله تعالى ألا يتفقوا, وإذا اتفقوا حينًا حينًا فسرعان ما ينفض اتفاقهم, لتناقض المصالح فيما بينهم.

بيد أن الخطر الحقيقي يتجلى للعيان, حين يغيب أحد القطبين عن الساحة, وينفرد القطب الآخر بها, فيتأله في الأرض, ويقول ما قال فرعون: أنا ربكم الأعلى, أو ما قال نمروذ لإبراهيم: أنا أحيي وأميت.

وهذا الذي رأينا ه في (أزمة الخليج) الشهيرة, حين اعتدى صدام حسين – بإغراء من الغرب وإيعاز خفي من أمريكا نفسها- بغزو الكويت.

هنا انتهزت أمريكا الفرصة – التي هيأتها هي – لإثبات قدرة (العولمة) أو (النظام العالمي الجديد) بحشد قوى العالم, وتجميع آليات هائلة على أرض الخليج لتأديب صدام, وتحجيم العراق.

والراصد المتأمل لسير الأحداث يعلم أن هدف أمريكا لم يكن تحرير الكويت, بقدر ما كان تدمير العراق, وقواته المسلحة الضخمة, وأسلحته الجديدة والمتطورة, وإمكاناته العلمية النامية, التي تهدد – أول ما تهدد- وجود إسرائيل, وقوة إسرائيل. ولهذا كان لا بد أن تحطم هذه القوة وتقلم أظفارها, من أجل حماية إسرائيل, وأمن إسرائيل, ومستقبل إسرائيل.

لقد كانت أزمة الخليج التي جرب فيها النظام العالمي الجديد – بقيادة الرئيس الأمريكي جورج بوش – قوته وقدرته على التخطيط والتنفيذ (ضربة معلم) حقًا.

بضربة واحدة, استطاع أن يجرب أسلحته الجديدة في الميدان, وأن يتخلص من أسلحته القديمة في أرض غير أرضه, وأن يدمر أقوى قوة عربية عسكرية بطلب من العرب أنفسهم, وبأموالهم, فكل ما ينفقه على حسابهم, وأن يستخرج فوائضهم الاقتصادية ليصرفوها في هذا الحرب, حتى أمسوا مدينين بعد أن كانوا دائنين, وقد كسب النظام العالمي أيضًا أنه مزق المنطقة تمزيقًا لا نظير له, لم يقف عن حد الأنظمة, بل مس ذلك الشعوب أيضًا, وأعاد جيوشه وقواته المسلحة إلى المنطقة بعد أن كانت قد تحررت منها نهائيًا, وبعد أن رفض أهل المنطقة من قبل عودتها بأي شكل من الأشكال.

لقد كانت حرب الخليج كارثة حقًا بكل المقاييس, وأحسب أنها أخرت المنطقة كلها – على الأقل- نصف قرن من الزمان, حتى يمكنها أن تستعيد قوتها ووحدتها وثقتها بنفسها.

وأثبت النظام العالمي (العولمي) الجديد قدرته مرة أخرى في الحروب الأهلية بين شعوب يوغوسلافيا, في حرب البوسنة والهرسك مع الصرب, وحرب كوسوفو مع الصرب, فهو يتدخل في الوقت الذي يريد, بالقدر الذي يريد, لتحقيق الهدف الذي يريد.

فهو لا يتحرك عادة في أول الأمر, بل بعد أن يترك القوى المعادية للمسلمين تمارس إجرامها, وتقتل الآمنين والمدنيين, وتدمر المنشآت والمساجد والمدارس, وتحرق المصانع

والمزارع, ولا تذر من شيء أتت عليه إلا جعلته كالرميم.. وبعد ذلك يتدخل النظام العالمي.

وأعتقد أن تدخله لم يكن لسواد عيون المسلمين, بقدر ما كان لتمزيق دولة يوغوسلافيا, لحاجة في نفسه.

ولهذا لم نر أمريكا ولا حلف الناتو حركوا ساكنًا, في حرب روسيا لجمهورية الشيشان الإسلامية. وما حدث فيها من مجازر, وتذبيح للمدنيين, وتجاوز لكل حقوق الإنسان.

على حين نرى أمريكا والغرب ضغطوا على إندونيسيا من أجل استقلال (تيمور الشرقية) وهي جزء من إندونيسيا, وأهلها إندونيسيون, ولغتهم الإندونيسية, ولكن عمل (التنصير) فيهم عمله, حتى كسب أغلبية فيهم.

أما الشيشان فهم ليسوا من الجنس السلافى الروسي, بل هم قوقازيون, ولغتهم الأصلية ليست هي الروسية, ووطنهم ليس جزءًا من روسيا, بل ضم إليها قسرًا, ودينهم ليس هو المسيحية الأرثوذكسية, فكل هذه العوامل تجعل من حقهم أن يستقلوا عن الروس, بأكثر مما يحق للتيموريين أن يستقلوا عن إندونيسيا.

ولكن مشكلة الغرب – وأمريكا خاصة- أنهم يكيلون بكيلين, ويتعاملون بمعيارين: معيار للعالم كله, ومعيار للمسلمين خاصة.

(عولمة السياسة) تزعم أنها تعمل على إشاعة الديمقراطية الليبرالية في العالم, وترعى حقوق الإنسان, وتحامى عن المضطهدين والمعذبين في الأرض.

وهذا صحيح بالنسبة لغير المسلمين. أما بالنسبة للمسلمين, فهم يؤيدون الديكتاتوريات المتسلطة, والديمقراطيات الزائفة, ديمقراطية (التسعات الأربع المشهورة 99, 99%).

لهذا ساند الغرب السلطة العسكرية في الجزائر, بعد أن وصل الإسلاميون إلى الأغلبية الساحقة في انتخابات حرة نزيهة أجرتها حكومة إسلامية.

ونراهم يباركون حكمًا متسلطًا في تونس, يزج بمعارضيه في السجون, ويخرس كل لسان يقول: لِمَ؟ بله أن يقول: لا.

ويشد أزر الحكام الذين يسيرون في ركابه, مؤيدين لمسيرة السلام المزعومة مع إسرائيل.

ويقف ضد كل قوة تتمرد على الخضوع له, وتقدر أن تقول له بملء فيها: لا. كما رأينا في موقفه مع إيران, ومع السعودية.

ورأينا أمريكا تضيق ذرعًا بباكستان, حين ملكت القبلة النووية, في حين ملكتها كل القوى في العالم على اختلاف دياناتها. الهندوسية في الهند, والبوذية في الصين, واليهودية في إسرائيل, والأرثوذكسية في روسيا, والكاثوليكية في فرنسا, والبروتستانتية في أمريكا وبريطانيا, فلماذا لا تملكها باكستان الإسلامية؟

إن العولمة السياسية تسكت عن حقوق المسلمين المضطهدين في كثير من بلاد العالم: في كشمير, وفي الفلبين, وفي روسيا, وفي الجمهوريات الإسلامية في آسيا, وفي أثيوبيا, وأرتيريا, وفي عدد من بلاد أوربا, وفي بعض الدول العربية. في حين تزعم أن هناك اضطهادًا للأقليات غير المسلمة في مصر وفي السودان, بل تزعم أن الشريعة الإسلامية تظلم الأقليات, وتجور على حقوق المرأة, ولا تعترف بحقوق الإنسان, وتندد بالمملكة العربية السعودية في ذلك, وهذا كله من الحيف والجور عن الحق, والميل عن الصراط المستقيم.

ومن المهم أن نذكر هنا أن العولمة السياسية إن نسيت شيئًا فلن تنسى أمرًا مركزيًا مهما هو خدمة إسرائيل.

عولمة الاقتصاد

ولعل أبرز مظاهر (العولمة) عند الكثيرين, والتي احتلت مساحة واسعة من البحث والتحليل لعدد كبير من الدارسين والمهتمين: ما يتعلق بـ«عولمة الاقتصاد». نظرًا إلى أهمية الاقتصاد في عصرنا خاصة, وتأثيره في السياسة المحلية والإقليمية والدولية, حتى قال بعضهم: إن العولمة تعني «رسملة العالم».

وتأثير العولمة في الاقتصاد أمر جلي, لا تخطئه العين, ولا يخفى حتى على غير المتخصص. فهي تؤثر بشكل ملموس على الإنتاج, وعلى الاستهلاك, وعلى التداول, وعلى التوزيع.

وكل الذين كتبوا عن العولمة تناولوا هذا الجانب, كل من منطلقه الفكري, ومن زاوية رؤيته, وخلفيته الثقافية. فهناك من تحدث عن العولمة بوصفها معبرة عن «اقتصاد السوق» وما يتبعه من حرية التجارة بين دول العالم, وخطر ذلك على الصناعات الوطنية وعدم قدرتها على منافسة العمالقة القدامى, وكيف تنافس الأسماك الصغيرة الحيتان؟

وهناك من تحدث عن «الخوصصة» أو «الخصخصة» - كما تسمى- وهي نقل ملكية القطاع العام وشركاته إلى القطاع الخاص, في إطار فلسفة التقليص من إشراف الدولة القومية أو الوطنية وهيمنتها.

وهناك من تحدث عن اتساع دائرة الإنتاج والتسويق, فلم يعد المصنع أو الشركة محصورة في بلد واحد, بل أصبح المصنع الواحد, أكثر من فرع في أكثر من بلد, فقد يكون المصنع في «بيروت» وله فروع في أوروبا وفي اليابان وفي الشرق الأوسط. وقد يكون الأصل في اليابان, وفروعه في كوريا وفي ماليزيا, وفي تايلاند..إلخ.

وهناك من تحدث عن العولمة باعتبار أثرها في الشعوب وفي الطبقات, فهي تعمل – دوليا- لحساب الأمم المتقدمة على حساب الشعوب النامية, وهي تعمل – محليا- لحساب الطبقات العليا, على حساب الجماهير الدنيا, والطبقات المسحوقة, بما تمليه دائمًا من رفع الدعم عن الخبز والقوت وأساسيات المعيشة, مما يجعل شرائح واسعة من المجتمعات لا تجد الضروريات لحياتها, لأنها لا تجد «الملاليم» على حين يعبث غيرها بـ«الملايين».

وللعولمة وسائل وأدوات تستطيع التأثير والضغط بها لتنفيذ غاياتها في بلدان العالم, منها: البنك الدولي, وصندوق النقد الدولي, ومنظمة التجارة الدولية «الجات» وما تفرع عنها, وغيرها من مؤسسات الأمم المتحدة, والشركات الكبرى المتعددة الجنسيات, وعابرة القارات والمحيطات.

اقتصاد العولمة غير عادل:

وآفة اقتصاد العولمة: أنه اقتصاد غير عادل, وغير أخلاقي, وأنه يقوم على استلاب جهود الضعفاء لمصلحة الأقوياء, سواء كانوا أفرادا أم شعوبًا ودولًا.

وهو إن اقتضته ضرورة التوسع أن ينقل وحدات إنتاجية في أقطار شتى في العالم – وفق مصالحه وأولوياته- لا يوزع مكاسبه وفوائده بالتساوي بين المشاركين في عمليات الإنتاج, بل يكون نصيب الأسد أبدا لدولة «المركز», والقليل مما يبقى لدول «الأطراف».

اقتصاد العولمة – في مجال الإنتاج- لا يعني بما تحتاج إليه الشعوب من سلع وخدمات, بل يعني بما يعود عليه من أرباح. ولذا قد يقيم مصنعا لأدوات الزينة في بلد, يفتقر أهله إلى الحاجات الأساسية, بل إلى الضروريات الأولى.

إنه ينشئ مصانع للكوكاكولا, والبيبسي كولا, ويعمل – بطرقه السيكولوجية والإعلامية- لتعويد الناس عليها, إلى حد الإدمان, والناس في حاجة إلى تطوير أدوات

الزراعة, أو إلى التصنيع الزراعي, قبل حاجتهم إلى «البيبسي» أو «البيتزاهت» أو «الهامبورجر».

إقامة مصانع عندنا محظورة في البلاد المتقدمة:

اقتصاد العولمة قد ينشئ في ديارنا مصانع يحظر عليه أن يقيمها في بلده, لما وراءها من أخطار وأضرار بالغة, وهذا ما ذكره الدكتور عبد الله عثمان التوم في بحث نشرته مجلة Irish Ripooter بعنوان : «الاقتصاد الفاحش: البنك الدولي يتمادى في خداعه للعالم الثالث». فمضمون البحث يهدف إلى دحض آراء «لورنس سمرس» الخبير الاقتصادي بالبنك الدولي التي أفشاها في تقرير سري, أثار ضجة كبيرة داخل المؤسسة الدولية. يرى الخبير الاقتصادي أن من المفيد «للدول الصناعية» تشجيع نقل المصانع القذرة الملوثة للبيئة إلى العالم الثالث, لأسباب ثلاثة:

أولًا: إن تقييم تكاليف التلوث الضار بالصحة يعتمد على العائدات المفقودة بسبب نسبة تفشى المرض ونسبة الوفيات. وبناء على هذا المفهوم فإن كمية التلوث الضار بالصحة ينبغي أن تنتج في الدول الأدنى أجرًا, مما يعني أن النظرة الاقتصادية الداعية إلى ضرورة إلقاء النفايات السامة في مثل هذه الدول مبرأة من ا لخطأ. ويترتب على هذا الزعم أن الدول النامية لن تتأثر كثيرًا, إذ فقدت بعض سكانها نتيجة لتلوث البيئة بسبب الدخل الضئيل لهؤلاء السكان.

ثانيًا: من ا لمرجح أن تكون تكاليف التلوث غير خطيرة, لأن تكاليف إضافات التلوث الأولوية صغيرة جدا. هذا مع ملاحظة أن الدول الأفريقية الأقل كثافة سكانية, تمتاز بتلوثها الذي يقل عن حد الكفاءة! «أي ملوثة بأقل مما ينبغي إذا جاز استخدام هذا التعبير المبهم وغير السليم».

أما السبب الثالث الذي ذكره تقرير «سمرس» فينص على أن من المرجح أن تكون مرونة الدخل للطلب على البيئة النقية لأسباب جمالية مرتفعة. وبناءً على هذا المنظور يجادل سمرس بأن دول العالم الثالث التي تمتاز بنسبة وفيات عالية للفئة التي تقل أعمارها عن الأعوام الخمسة «200 لكل 1000 مقارنة بنسبة أقل في الدول المتقدمة» لا يعيش سكانها طويلا حتى يصابوا بسرطان البروستاتا «مما يعني أنه يجب ألا نهتم بهم كثيرًا, لأن الذين يعانون من هذا المرض هم مواطنو الدول المتقدمة الذين يعيشون طويلًا».

إذن ما يسببه التلوث في العالم النامي ليس أكثر من حجب للرؤية, أما تأثيره على الصحة فلا يذكر. هكذا يحاول سمرس إقناع مسئولي البنك الدولي لرفض الرأي القائل بأن العالم الثالث يتعذر نقل التلوث إليه, لأسباب عدة, أهمها حقوق مواطنيه, الدواعي الأخلاقية, الاهتمامات الاجتماعية وشح الأسواق. وأخيرًا يوظف سمرس الأسباب الثلاثة المذكورة لتبرير حجته التي ألبسها ثوب «العلمية» لتلويث الدول النامية من خلال برامج الانفتاح الاقتصادي التي ينصح البنك الدولي بتبنيها. ومن هنا جاء رد الدكتور التوم مفندًا لآراء سمرس وإثبات الأساس الخاطئ الذي بنى عليه هذا الأخير حجته «التوم 1993م, 1994م».[1]

اقتصاد العولمة يصدر إلينا – نحن العالم الثالث- الأدوية التي يمنع تداولها عنده, ويصدر إلينا أنواعًا من السجائر تحمل نسبة من «النيكوتين» لا يجيز تناولها في بلاده, ويتساهل في كثير من الشروط التي يشترطها لسلامة الأغذية في بلاده.

---

(1) العولمة: دراسة تحليلية نقدية صفحة 140, 141.

اقتصاد العولمة هو امتداد لاقتصاد الاستعمار القديم, الذي فرض علينا أن نكون «سوقا مفتوحة» له, هو ينتج ونحن نستهلك. وأن نشتري منه مقومات حياتنا, حتى القمح أو الخبز أو الأرز الذي نعيش به, ويسميه الناس في بلادنا «العيش» أي الحياة, وحتى السلاح الذي ندافع به عن أنفسنا.

اقتصاد العولمة يضن علينا أن نستقل بأنفسنا, بل علينا أن نكون تابعين له, خادمين لاقتصاده هو, يشتري منا «المواد الخام» التي أنعم الله بها علينا – مثل الذهب الأسود «النفط» أو الذهب «القطن» - بأرخص الأسعار, ليبيعها هو للمستهلك عنده بأضعاف مضاعفة, كما هو الشأن في النفط, وإذا «صنع» هذه المواد أعاد تصديرها إلينا بأغلى الأسعار.

الإسراف في الاستهلاك وخمرة الإعلانات:

اقتصاد العولمة – في مجال الاستهلاك- يغرينا بالإسراف المحرم في ديننا, والذي لا يحبه الله تعالى, ويدفعنا بأساليبه الخطيرة إلى شراء ما لا نحتاج إليه, بل أحيانًا على شراء ما يضرنا ولا ينفعنا, لا لشيء إلا ليربح الاقتصاد العالمي وزعانفه وذيوله عندنا, ويملأوا خزائنهم التي تمور بالذهب كما يمور التنور باللهب, كما قال المنفلوطي رحمه الله.

وعن طريق «خمرة الإعلانات» التي تصيب كثيرًا من الناس بما يشبه السكر, وفقدان الوعي, وعن طريق «عقلية القطيع» أو «عاطفية القطيع» التي يفقد الفرد فيها تفكيره الاستقلالي, ويقلد من حوله تقليدًا أعمى, ويندمج في الجماعة وما تبتدعه من صواب أو خطأ, خير أو شر, أي أنه صار «إمعة» وهو ما نهى عنه الحديث. عن طريق هذا يسود الاستهلاك غير الرشيد, ويتسم المجتمع بالإسراف والتبذير, ويخرج من صفات عباد الرحمن {وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا} [الفرقان:67].

وقد انتقد بعض الكتاب الغربيين المخلصين خطر الإعلانات والدعايات التجارية, التي تسوق الناس سوقًا لشراء سلعها. ومنهم الأستاذ «إبزيك كلارك» في كتابه المثير بعنوان «صانعوا الرغبات: رفع القناع عن شركات الإعلانات العالمية» خلص كلارك إلى بعض النتائج السلبية عن الإعلان والدعاية, التي تنذر بتحكم هذه الصناعة في حياة الإنسان, قائلًا: إنها خدمة شريرة. إنها تستهين بكل من يستغيث بها, إنها تحرمهم من إرادتهم وحريتهم في الاختيار. أما أصحاب الإعلان, فيستغلون قصور الإنسان وضعفه. وفي ختام بحثه يحاول أن يضع بعض الأدوية لهذا الداء المزمن.. منها ما يتعلق بوضع بعض القيود التي تحد من أخطار الإعلان واستهوائه للضعفاء من الناس.. ومنها توعية المستهلك وتقوية إرادته.[1] إلخ.

وبيَّن كلارك أن أكثر الناس عرضة للاستغلال هم سكان العالم الثالث, والأطفال.

اقتصاد لحساب القلة من الأقوياء من الأفراد والدول:

ومن أهم مظاهر عولمة الاقتصاد: أن الذي يجني ثمراته فئة قليلة تشبع إلى حد التخمة, سواء في داخل كل بلد, أو على مستوى العالم, على حين نرى الأكثرية من الطبقات ومن الشعوب لا تكاد تجد ما يقيم الأود, أو يرطب الكبد.

وقد عنى د. يحيى زلوم – وهو رجل اقتصادي – في كتابه «نذر العولمة» بتوضيح جوانب هذا الموضوع, وبيَّن كيف أصبح هناك في العالم اقتصاد إنتاجي يقوم على إنتاج السلع والخدمات, واقتصاد آخر طفيلي وامتصاصي يقوم على المالية والمعلوماتية يتميز

---

(1) انظر: صانعو الرغبات نقلًا عن «العولمة: دراسة تحليلية نقدية» للدكتور عثمان التوم, وعبد الرؤوف محمد آدم. ص113 طبعة دار الوراق- لندن.

بصفتين, إحداهما: أنه قائم على المضاربة, والثانية: أنه غير منتج, ولكنه رغم ذلك قادر على امتصاص وانتزاع ما يحققه العالم المنتج من الثروة.

أما الركيزة التي يعتمد عليها هذا الاقتصاد القائم على عدم الإنتاجية وانتزاع ثروات الآخرين, فهي «العولمة». وقد تضعضعت استقلالية الدول وسيادتها من جراء ما هي مطالبة به, طوعًا أو كرهًا, من الانضواء تحت لواء هذا النظام العالمي الجديد. ويحاول كثير من الدول مقاومة الإخضاع غير المشروط لاقتصادها, ووضع مصيره في يد القائمين على قوانين العولمة الجديدة.

إن قوى هذا النظام العالمي الاقتصادي الجديد هائلة جدا. فقد ضارب أحد الممولين والمستثمرين «الأمريكيين» وهو جورج سوروس-George Soros ضد الجنيه الاسترليني عام 1992 وحقق دخلا بلغ حوالي 2 بليون دولار في غضون أسبوع. ولم يستطع البنك المركزي البريطاني توفير مصادر تمويل كافية لوقف سوروس عند حده, وقد حدث ذلك الأمر في الوقت الذي كان الاعتقاد سائدًا فيه بأن المقومات الأساسية للاقتصاد البريطاني كانت على ما يرام. وعلى نفس المنوال, تم شنّ هجمات مماثلة على الفرنك الفرنسي وفاز المضاربون أيضًا بالغنائم.

ويرى زعماء دول جنوب شرق آسيا أن للمضاربين والاقتصاد القائم على الرأسمالية المعلوماتية دورا أكبر في إحداث الأزمات المالية التي عصفت ببلادهم, مما كان من دور للمتغيرات الحقيقة في اقتصاديات هذه الدول. والأهم من ذلك من مثل تلك المتغيرات لا تحدث بين عشية وضحاها. إلا أن المضاربين يستطيعون – من خلال استثماراتهم بالأموال المضاربة- أن يسحبوا في غضون ثوان قليلة, البلايين من الدولارات, مسببين انهيارًا في سوق الأوراق المالية, وتخفيضًا على قيمة العملية المحلية, وأزمة اقتصادية في ذلك البلد الذي يقع ضحية تحت براثنهم. إن حفنة من أمثال هؤلاء الممولين والمستثمرين العالميين تستطيع أن تجمع من الأموال في وقت قصير للغاية ما تعجز عن جمعه العديد من البنوك العالمية مجتمعة.

في العام 1997, ومن خلال هذا الاقتصاد العالمي القائم على «الرأسمالية المعلوماتية»([1]), ذكر أن «مايكل جوردان»- نجم كرة السلة الأمريكية المعروف- حقق بمفرده من خلال تبنيه إعلانًا تلفزيونيا لأحذية نايك (NIKE) الرياضية أكثر مما حصل عليه جميع العاملين في جميع المصانع التي تنتج هذه الأحذية في إندونيسيا والذين يقارب عددهم 30 ألف عامل!

ولقد نتج عن العولمة ازدياد الهوة بين الدول الفقيرة والغنية, وكذلك ازدياد الهوة بين النخبة والأكثرية في البلد الواحد. إن أجور ورواتب أغلبية الناس في الوقت الحاضر, حتى في الولايات المتحدة, أكثر الدول ازدهارًا في العالم, هي في أحسن الافتراضات راكدة لا تشهد نموًا, بينما تحقق القلة القليلة ثروات طائلة جراء النمو الاقتصادي, وكأن ذلك النمو بأكمله قد «جُيّر» لحسابها حيث يمتلك – على سبيل المثال- واحد بالمائة من الأمريكيين ما نسبته 48% من الثروة الأمريكية بأكملها, بينما يمتلك 80% من الأمريكيين ما تقل نسبته عن 8%. وتقدر ثروة بيل غيتس Bill Gates بحوالي 50 مليار دولار لدى كتابة هذه السطور وهي تعادل ما يمتلكه سكان مدينة أمريكية يزيد تعدادهم عن 500,000 نسمة. ومع ذلك فهناك في نيويورك والمدن الأمريكية الأخرى جيش من المشردين لا مأوى لهم, يجوبون شوارع المدن ليل نهار هائمين على وجوههم.

---

(1) يقصد د. يحيى زلوم بهذا المصطلح الاقتصادي الذي يربط بين قوة الثورة المعلوماتية الجبارة وبين قوة التمويل المتحركة الهائلة.

لقد فشلت الشيوعية أيما فشل! ولكن هل رأسمالية المافيا التي خلفتها أفضل من الشيوعية؟ لا يعتقد نيكولاي ليخيف Nikolay Lychev وهو مدير مدرسة روسي, شأنه شأن معظم الروس, بأن الوضع الآن هو أفضل مما كان عليه في الماضي.«وفي الماضي عاش الروسي كالعبيد «تحت النظام الشيوعي», أما الآن فإنهم ينظرون إلى عبوديتهم بابتهاج»! إن الاقتصاد الموجه الذي كانت الدول تديره على نحو غير كفء بات يدار الآن من قبل المافيا والرأسماليين من البارونات اللصوص».

وهكذا نجد بوتانين, 36 سنة «عام 1997» بنى إمبراطورية من الشركات الصناعية والبنوك والإعلام تعادل موجوداتها حوالي 10% من إجمالي الناتج المحلي الروسي. ويسيطر خمسة من رجال الأعمال الروس الجدد إلى جانب قياصرة الطاقة على نصف الثروة الصناعية الروسية. فكيف تم انتقال هذه الثروة في أقل من سبع سنوات؟

إن هذه «الديمقراطية» الروسية الجديدة باتت عاجزة عن دفع رواتب المتقاعدين, كما أن الجيش عاجز عن دفع رواتب العاملين فيه والمتقاعدين, ناهيك عن تحول النساء الروسيات اللواتي كن يباهين باحترافهن مهنا مرموقة, إلى ممارسة الدعارة في «الديموقراطيات» الغربية وغير الغربية!

وكل هذه الأعراض الجانبية تمثل الهدايا التي حملها النظام العالمي الجديد في جعبته.

إنه لأمر مرعب أن نرى اقتصادات ومناطق برمتها في حومة الاضطرابات والدورات الاقتصادية الحادة تتهاوى في غمضة عين, كما أنه لمن المخيف رؤية البنوك والشركات الوطنية والنشاطات التجارية تتهاوى وتؤول إلى الإفلاس بين عشية وضحاها. إن من بين 282 شركة مدرجة على سوق جاكرتا للأوراق المالية – وكانت عاملة بشكل مجدٍ مطلع عام 1998- نجد هناك فقط 22 شركة ظلت قادرة على العمل بعد انهيار العملة الوطنية, وكل ذلك تم في فترة أسابيع قليلة. ووجد أصحاب الشركات الـ260 والمساهمون فيها أنفسهم في ورطة كبرى بين يوم وليلة. وبالنسبة لهؤلاء ولأغلبية دول جنوب شرق آسيا, فإن من المعروف أن كازينو الرأسمالي العالمي Global Financial Casino هو الذي قامر باقتصاداتهم دون الحصول على موافقتهم.

ويقسم جورج سوروس «اقتصاد العولمة» بين دول المركز, هي: الولايات المتحدة, وأوروبا, ودول الأطراف Periphery الدائرة في فلكه. ويرى أن وظيفة دول المركز هي اجتذاب الأموال من شتى أنحاء العالم لأسواقه المالية, وتقوم دول المركز بإعادة ضخ الأموال إلى دول الأطراف بشكل مباشر, كالقروض أو الاستثمارات المالية, أو بشكل غير مباشر عن طريق الشركات المتعددة الجنسية. وما دامت حركة تدفق الأموال هذه من الدول كافة إلى المركز, وإعادة ضخها من المركز إلى الدول الأخرى مستمرة, فإن القوة الهائلة التي تنتج عن حركة الدوران هذه تلقى بظلالها وبتفوقه على أكثر المؤثرات الأخرى. ويرى أن أحداث الانهيارات في اقتصادات دول الأطراف قد أتت بالخير على اقتصادات دول المركز, لولا أنها زادت عن حدها, مما جعلت من هول المصائب الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول حافزا لها للتفكير بالخروج من ذلك النظام الذي سبب لها الكوارث والأزمات.

ولقد ألف جورج سوروس كتابًا في أواخر سنة 1998, وكتب العديد من المقالات في كبريات الصحف والمجلات العالمية عن «أزمة الرأسمالية العالمية» كما أسماها, حيث عبر عن غلوه وفساده وانحراف النظام المعلوماتي, وقد أبدى خشيته من انهيار هذا النظام إذا ما بقي على هواه, كما هو في الوقت الحاضر.

يقول جورج سوروس: «قبل أقل من ستة أشهر كان النظام المالي العالمي على شفير الهاوية, وكان ذلك النظام لا يبعد سوى أيام قليلة عن الانهيار التام, وحقيقة الأمر أن اقتصادات كثيرة من الدول النامية قاست هبوطات حادة, كما لم يحصل إلا أيام الكساد العظيم. ولقد أصاب البؤس شعوب بلدان مثل إندونيسيا وتايلند. ولكن تلك الشعوب بعيدة جدا عنا.. ثم إن اقتصادات دول المركز – الولايات المتحدة وأوروبا- قد استفادات من مصائبهم» على نحو ما قال الشاعر العربي: مصائب قوم عند قوم فوائد.

ويقول جوج سوروس: «وفي الحقيقة فلقد استفاد اقتصاد الولايات المتحدة, بتدني أسعار المواد الخام, وانخفاض أسعار المستوردات الأجنبية من تلك البلدان التي وقعت ضحية الانهيار الاقتصادي». ويضيف: «لنقلها بصراحة: هناك خياران أمامنا: فإما أن نصحح وننظم قوى الأسواق المالية العالمية عن طريق عمل عالمي, وإلا فالخيار الثاني سيدفع الدول لتصبح صمامات أمان, تسمح للمال العالمي بدخول بلدانها, وتمنع من خروجه. متوخية مصالحها, وبذلك يتم تعطيل عمل النظام المالي العالمي الذي يتمتع بإمكانية الحركة والدوران السريعين.. إن هناك حاجة ملحة لإعادة التفكير في إصلاح النظام الرأسمالي العالمي, وإني أخشى أن تؤدي النتائج السياسية الناتجة عن الأزمات المالية الأخيرة إلى انهيار النظام الرأسمالي برمته».([1])

لقد شهد شاهد من أهلها, وهو جورج سوروس, أحد عمالقة العولمة, وأعمدة نظامها الرأسمالي المتجبر, وهو الذي قهر بنك إنكلترا المركزي وكان أحد الأسباب الهامة في بداية الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا, وشهادته هنا تنبع من خوفه على انهيار نظامه الرأسمالي لا على مئات الملايين من الشعوب المنكوبة من غلو ذلك النظام وظلمه واستكباره في الأرض بغير الحق.

اقتصاد العولمة يجور على حقوق العمال:

ومن أخطر آثار «العولمة الاقتصادية» ما شهد به كل الباحثين والمهتمين من افتراسها لحقوق العمال, الذين على كواهلهم تدور عجلة الاقتصاد, وبعرق جبينهم تتحقق المكاسب, وتتدفق الملايين في حسابات أرباب رؤوس الأموال.

فهي تبخسهم أجورهم العادلة, وتأكل ثمرات جهودهم, لحساب القلة الرأسمالية الجشعة, التي تأكل التمر, وتتفضل عليهم بالنوى.

وأجلى ما ظهر ذلك في بلاد النمور الآسيوية, التي حققت طفرة هائلة في النمو, أدهشت العالم كله, حتى سموها «المعجزة الآسيوية» ولكن الباحثين أكدوا أن فيها جوانب سلبية, تحدث عنها مؤلفا كتاب «فخ العولمة»([2]) وهما ألمانيان منصفان, إذا اقترن الازدهار الاقتصادي هناك بالرشا والاضطهاد السياسي والتدمير العظيم للبيئة والاستغلال غير المحدود, في أغلب الأحيان, للعاملين المحرومين من الحقوق, وللنساء منهم على وجه الخصوص.

يقول الكتاب: ولنأخذ على سبيل المثال شركة نايك Nike للأحذية الرياضية الباهظة الثمن, هذه الأحذية التي يصل ثمنها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية إلى 150 دولارًا, يقوم بإنتاجها في إندونيسيا حوالي مائة وعشرين ألف عامل وعاملة, يعملون لدى الموردين المحليين لهذه الشركة العملاقة بأجر يقل عن ثلاثة دولارات في اليوم. ومع أن هذا الأجر لا يسد الرمق إلا «بالكاد» في إندونيسيا أيضًا, إلا أنه يساوي الحد الأدنى

---

(1) انظر: مقدمة «نذر العولمة» ليحيى زلوم ص19 وما بعدها.

(2) ترجم إلى العربية, وصدر في سلسلة «عالم المعرفة» بدولة الكويت.

المقرر قانونًا, كما أنه الأجر الذي يحصل عليه ما يزيد على نصف قوة عمل البلد البالغ تعدادها ثمانين مليون عامل.

ومن أجل المحافظة على القوة التنافسية الكامنة في انخفاض مستوى الأجور, تقضي الحكومة العسكرية التي يرأسها منذ ثلاثة عقود الدكتاتور سوهارتو([1]) على أي تمرد عمالي في المهد. فعلى سبيل المثال, حينما حاول تونجري سيتومورانج Tongri Situmorang, وهو عامل في سن الثانية والعشرين يعمل لدى Nike في المدينة الصناعية Serang, في خريف عام 1995, تشجيع زملائه على الإضراب عن العمل, اعتقلته السلطات المحلية العسكرية, دونما وجل, في أحد مخازن المصنع لمدة سبعة أيام, وراحت تستجوبه وتحقق معه على مدار الساعة. ومن حسن حظه أن السلطات قد أطلقت سراحه واكتفت بطرده من العمل. فهناك آخرون, كالنقابيتين سوجيارتي Sugiarigi ومارسينا Marsinah, المعروفتين في طول البلاد وعرضها, دفعوا حياتهم ثمنا لشجاعتهم, فقد عثر على جثمانيهما المشوهين بفعل التعذيب في قمامة المصنع الذي كانتا قد حاولتا تنظيم إضراب عمالي فيه.

وفي هذا السياق يشير وزير الصناعة Tungki Ariwibowo إلى المنافسة الشديدة, على استقطاب الاستثمارات الأجنبية السائدة منذ فترة ليست بالقصيرة بين البلدان الزهيدة الأجور أيضًا, مبررا موافقة الحكومة على الاستغلال السائد في البلد, بحجة أن الأجور في الصين وفيتنام وبنغلاديش لا تزيد على مستوى الأجور السائد في بلده أيضًا, ومؤكدا أن رفع الحد الأدنى يعني «أننا لن نكون قادرين على منافسة هذه البلدان, لا سيما أن استراتيجية بلده تكمن في استقطاب الإنتاج الأعلى قيمة بقدر الإمكان».

وكانت ماليزيا, جارة إندونيسيا, قد سبقتها في هذا الدرب. فارتقاؤها في الإنتاج كمورد للشركات الأجنبية حقق استخدامًا شاملًا للأيدي العاملة, وارتفاعًا في أجور الكثير من الماليزيين, وذلك لأن الحكومة قد أجازت التنظيمات النقابية في المصانع على الأقل, وإن كان البلد لا يزال يفتقر للحقوق الأساسية المميزة للبلد الديمقراطي الحر. فحكومة رئيس الوزراء مهاتير محمد تقبض على السلطة منذ خمسة عشر عاما, وتخضع وسائل الإعلام لرقابة صارمة. أما الأحزاب المعارضة فليست سوى واجهة يراد منها التدليل على أن ثمة انتخابات ديمقراطية تهدئة للرأي العام الدولي. ومن ناحية أخرى غالبا ما يتحقق الانتعاش الاقتصادي للطبقة الوسطى المتزايدة العدد, في إطار ظروف عمل لا تتصف بالإنسانية بالنسبة للفئات الدنيا, وفي السماح بتشغيل ما يزيد على مليون عامل من أبناء البلدان الفقيرة المجاورة, واستغلالهم أفظع استغلال وكما يحلو للنفس, لا سيما أنه يتعين على هؤلاء أن يغادروا, بل استثناء, البلد بعد مرور ثلاث سنوات, ويفسحوا المجال جدد زهيدي الأجور.

إن هذه الحقيقة هي التي تفسر الأسباب التي تدفع المؤسسة العالمية «سيمنز» لأن تدفع لمستخدميها الفنيين العاملين في مصنعها المنتج لرقائق الكمبيوتر في ماليزيا, أجورا جيدة نسبيا, ومعاملالتها للعاملات الإندونيسيات الستمائة كما لو كن مستعبدات. فهن يكدحن ستة أيام في الأسبوع, بل ويكدحن سبعة أيام في الأسبوع في الغالب, لقاء 250 ماركا في الشهر, ويسكن في بناية يمتلكها المصنع, تقفل أبوابها عليهن في الليل كما لو كانت سجنا. بل أكثر من هذا, فمن أجل الحيلولة دون هروب العاملات قبل انتهاء مدة عقودهن البالغة ثلاث سنوات, ارتأى مدير «سيمنز» المقيم أن تسحب منهن جوازات السفر.

---

[1]() كتب هذا قبل تغيير الحكم, وانتقاله إلى الدكتور حبيبي, ثم إلى عبد الرحمن وحيد أخيرًا.

وعلى نحو أكثر بشاعة, يجري استغلال العاملين لدى المائة والخمسين ألف مصنع التي شاركت في تأسيسها أطراف صينية مع ممولين أجانب, أرادوا أن يضمنوا لأنفسهم حصة في التطور الانفجاري السائد في الاشتراكية الصينية القائمة على نظام السوق. إذ يتعين على الكثير من العاملات – اللاتي يفوق عددهن المليون- العمل خمس عشرة ساعة في اليوم وأكثر, إن كانت الحاجة تدعو لذلك. «إن البشر مجبرون على العمل كالماكينات» كما كتبت إحدى الصحف المحلية. وكثيرا ما يتوجب عليهم رهن العديد من رواتبهم الشهرية عند بداية عملهم, كضمانة لن تعود لهم في حالة تركهم العمل من دون موافقة إدارة المشروع. وفي الليل يحشرون في قاعات نوم ضيقة ومقفلة الأبواب, الأمر الذي يجعل منها مصايد قاتلة في حالة اندلاع النار فيها. وحتى الحكومة المركزية في بكين نفسها كانت قد اعترفت بتجاهل المصانع لقوانين العمل, وبأن الحوادث في المصانع قد أودت بحياة ما يزيد على أحد عشر ألف عامل في خلال ستة أشهر فقط في عام 1993م. وبأن اندلاع النيران قد تكرر ثمانية وعشرين ألف مرة. ومع هذا يمنع الحكام باسم الطبقة العاملة الصينية كل مقاومة,لاسيما في المناطق الصناعية المخصصة للمستثمرين الأجانب. وبناء على ما قاله الاتحاد الدولي للنقابات الحرة في عام 1996, «فإن جزاء من يتذمر أو يسعى لتأسيس نقابات عمالية هو, في الغالب, السجن ثلاث سنوات من الأشغال الشاقة, وإن هناك الآن مئات من العمال النقابيين رهن الاعتقال».

وعلى نحو يدعو للدهشة تتجاهل غالبية الحكومات الغربية الأساليب المرفوضة – حسب المعايير الغربية – التي تسلكها الدول في جنوب شرق آسيا, في غزوها للسوق العالمية وفي سعيها للحصول على حصة في هذه السوق. وكان رؤساء الحكومات الأوروبية الغربية قد برهنوا عن تجاهلهم المتعمد هذا, في آخر مرة, في مطلع مارس عام 1996, وذلك حينما التقوا في بانكوك زملاءهم, من الأمم الآسيوية الثماني الرائدة, بغية تقوية العلاقات الاقتصادية المشتركة. ففي الوقت الذي كان فيه المتكلمون يتناوبون على إلقاء الخطابات المشيدة بتفاهم الشعوب, عقد ممثلو ما يزيد على مائة منظمة مركزية مؤتمرا معارضا لمؤتمرهم, أعربوا فيه عن استنكارهم لظروف العمل غير الإنسانية السائدة في المصانع الآسيوية.

وفي الوقت ذاته نصب ما يزيد على عشرة آلاف تايلندي مخيمات أمام مقر رئيس حكومة بلادهم, وراحوا يتظاهرون مستنكرين التوزيع غير العادل لثروة أمتهم. وبالرغم من هذا لم يتفوه أي من الضيوف الأوروبيين ولا حتى بكلمة واحدة في هذا الشأن. بدلا من ذلك فضل المستشار الألماني وكذلك رئيس الوزراء البريطاني, في أحاديثهما خلف الكواليس, التزلف بحماس لكسب صفقات كبيرة للمؤسسات التي لا تزال ألمانية أو بريطانية الجنسية بالاسم لا غير. وفي الوقت نفسه راح رئيس مؤسسة دايلمربنز Juergen Schrmpp يعلن «أن على ألمانيا أن تتعلم من آسيا». من ناحية أخرى قدمت غرفة التجارة والصناعة الألمانية دراسة تشد بـ«المناخ الاستثماري الجيد جدا في إندونيسيا المحكومة حكما دكتاتوريا».

ولا شك في أن تجاهلًا من هذا القبيل يكشف عن موقف خطير النتائج ومشئوم العواقب: فهو يعني أنه يتعين تأجيل حماية البيئة, وصيانة صحة العاملين, وتطبيق الديمقراطية, والاعتراف بحقوق الإنسان, إلى وقت آخر, ما دام هذا التأجيل يخدم الاقتصاد العالمي. «إلا أنه لا يجوز لنا أن نسمح بأن تكون الحكومات التسلطية شرطا ضروريا للنجاح الاقتصادي», كما قال محذرًا جون إيفانز John Evans السكرتير لمنظمة النقابات العمالية الدولية TUAC أمام ممثلي العمال لدى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي في

باريس: «ففي النظم الديمقراطية فقط يمكن التفاوض على توزيع الأرباح». ومن هنا, وكما هو الحال بالنسبة لمعظم النقابيين في العالم, يطالب إيفانز, منذ أمد طويل, أيضًا, بضرورة فرض عقوبات تجارية على البلدان التي تنتهك حقوق الإنسان وتخل بمعايير المحافظة على البيئة.(1)

وهكذا رأينا العالم العربي الذي يقود «العولمة» يتكلم كثيرًا بالباطل, ويسكت أحيانًا عن الحق, فهو إما شيطان ناطق, وإما شيطان أخرس, ولهذا رأيناه يصمت عن المظالم الهائلة التي تقع على المستضعفين من الشعوب عامة, وعلى العاملين والعاملات خاصة, في مقابل الصفقات التي يتعاقد عليها, ويربح من ورائها. أي إنه يبيع القيم والأخلاق بالمنفعة المادية, والربح المادي وحده {أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ} [البقرة:16].

إن مشكلة العالم الغربي كله – أوروبيه وأمريكيه- أنه فصَّل الاقتصاد عن الأخلاق, كما فصَّل السياسة عن الأخلاق, والعلم عن الأخلاق, والحرب عن الأخلاق, فلم يعد يحكمه غير الرغبات والشهوات, أي الجانب الحيواني في الإنسان, وزعم أن الغاية تبرر الوسيلة, هذا مع أن غايته هنا ليست شريفة, بل هي غاية شريرة: أن يحيا المرء ولو بموت غيره, وأن يبنى نفسه على أنقاض غيره, كما يفعل الفراعنة المستكبرون المتحكمون في اقتصاد العالم.

عولمة الثقافة

ولعل أشد ألوان (العولمة) خطرًا, وأبعدها أثرًا, هو (عولمة الثقافة). على معنى فرض ثقافة أمة على سائر الأمم, أو ثقافة الأمة القوية الغالبة, على الأمم الضعيفة المغلوبة, بعبارة أخرى صريحة: فرض الثقافة الأمريكية على العالم كله: شرقيه وغربيه, مسلمه ونصرانيه, موحده ووثنيه, ملتزمه وإباحيه. ووسيلته إلى هذا الغرض الأدوات والآليات الجبارة عابرة القارات والمحيطات, من أجهزة الإعلام والتأثير بالكلمة المقروءة والمسموعة والمرئية, بالصوت والصورة, والبث المباشر, وشبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) وغيرها.

وهذا ما لا يجوز لنا أن نقبله على علاته, وأن نفتح له آذاننا وأعيننا وقلوبنا, بل يجب علينا أن ننكره ونرفضه, إلا ما ننتقيه بإرادتنا, وطوعنا, مما يلائمنا, ويتواءم مع عقائدنا وقيمنا وشرائعنا ومواريثنا الثقافية, ومصالحنا الحقيقية.

إن (العولمة الثقافية) تريد أن تسلخنا من جلدنا, وأن تنزعنا من هويتنا, وأن تنفّق بضائعها الفكرية, و(معلّباتها) الثقافية الملوثة بالإشعاع, والحاملة للموت والدمار.

مظاهر العولمة الثقافية:

تريد العولمة أن تشيع فينا (ثقافة الاستهلاك) لما تنتجه الرأسمالية الغربية الأمريكية مما يؤكل ويُشرب ويُركب.

تريد العولمة أن تشيع فينا (ثقافة الإباحية) التي تحل ما حرم الله, وتبيح من المنكرات ما تنكره كل شرائع السماء, والمثل العليا في الأرض. العولمة التي تبيح (العرى) الخالص, وتفتح أندية رسمية للعراة.

---

(1) انظر: فخ العولمة ص 264- 268, سلسلة عالم المعرفة - دولة الكويت.

تريد العولمة إشاعة (ثقافة الجنس) المفتح الأبواب, يستمتع الرجل بالمرأة, وتستمتع المرأة بالرجل, بلا عقد ولا ارتباط. إنما هي الرغبة والشهوة ودافع الغريزة وكفى. وبعبارة أخرى (ثقافة الزنى) إنه كان فاحشة وساء سبيلًا.

وليتهم وقفوا عند هذا الحد, إنهم يزوجون الرجال بالرجال, والنساء بالنساء, ويروجون هذا الشذوذ في مؤتمراتهم الدولية, وفي حملاتهم الانتخابية.

إنها (ثقافة الشذوذ) الذي أمست بعض الدول الغربية تجيزه قوانينها, وتقرها برلماناتها.

إنها (ثقافة الإجهاض) بإطلاق, فالجنين جزء من جسد المرأة, وهي حرة في جسدها, تتصرف فيه كيف شاءت, ناسين أنه كائن حي, ومخلوق ذو روح, ليس من حق أمه ولا أبيه أن يقتله, إنه (وأد الجاهلية) عاد من جديد.

إنها (ثقافة السلام) المزعوم, الذي تمليه إسرائيل بقوتها العسكرية على المنطقة, السلام الذي يحقق لها مصالحها وأمنها بشروطها, بتأييد مطلق من أمريكا.

إنها (ثقافة التطبيع) أو التمييع أو التركيع أو التطويع) الذي تريده إسرائيل أمريكا, أو أمريكا إسرائيل: إنها تريد أن تجعل غير الطبيعي طبيعيا, ونقبل راكعين مذعنين ما كنا نرفضه لعقود من السنين, ونعتبره منكرا وخيانة, وردة وكفرا بواحا. تريد الاعتراف بالكيان العدواني الغاصب, وبشرعية ما اغتصبه من أرضنا, وما استولى عليه بمنطق الدم والمجازر والرصاص, وبملكيته لكل ما سلبه من ديارنا: حيفا ويافا وعكا واللد والرملة والجليل.. وغيرها, حتى القدس.

ونعطيه صكا قانونيا, بأن هذه كلها أصبحت أرضه وداره وملكه وحقه. وأن له الحق في تأديب أي دولة عربية تقول له: لا, أو تناوشه أو تشاغبه.

وأن أي جماعة ترفض تسلطه وغطرسته وتجبره, وتقاومه مدافعة عن أرضها وشعبها, هي جماعة (إرهابية) وأن ما تفعله دولة الاغتصاب لا يدخل في إطار العنف والإرهاب بحال.

(ثقافة التطبيع) تريدنا أن نمحو ذاكرتنا, وأن نغلي تاريخنا, حتى أراد بعضهم أن نسكت عن آيات من القرآن تتحدث عن اليهود أو بني إسرائيل, وسوء موقفهم من الله تعالى, ورسله عليهم السلام, فلا داعي لتكرارها في وسائل الإعلام, وأن نغير في مناهج التعليم, فنحذف كل ما يثير في شعوبنا المقاومة, ومن ذلك (معركة حطين) وقائدها صلاح الدين) الأيوبي, وما شابه ذلك, حتى لا نحيي ذكرى المعارك القديمة, ونؤجج في الناس الحنين إلى مثل هذه الحروب, وهو ما ينافي (ثقافة السلام).

بل هذه الثقافة تريد أن نهيل التراب على اسمنا التاريخي (الوطن العربي) أو (الوطن الإسلامي) لنسمي (الشرق الأوسط).

خطر العولمة على اللغة:

إن العولمة الثقافية خطر على عقائدنا وقيمنا, خطر على آدابنا وتعاليمنا, خطر على أدبنا ولغتنا. نعم إنها تريد أن يكون أدبنا تابعًا لأدبهم, وشعرنا تابعا لشعرهم, ونظرتنا إلى الوجود والإنسان تابعة لنظرتهم. حتى لغتنا التي نعتز بها, لأنها اللغة التي اختارها الله لينزل بها أعظم كتبه (القرآن) يريدوننا ألا نعتمد عليها, ولا نركن إليها, وأن يكون نصف كلامنا من لغاتهم, نقحمها إذا تكلمنا, وإذا كتبنا, ونعلِّم بها أبناءنا في جامعاتنا.

وأولى ضحايا هذه العولمة اللغوية هم الشباب, ابتداء من سن المراهقة, لأن هناك خريطة جديدة للتعامل مع الآخر, فالعالم كله, بما فيه ومن فيه, أصبح ممثلا على شاشة صغيرة, يستطيع بأدنى جهد اكتشاف خباياه وألوانه, من الرغبات الجنسية إلى الآفاق العلمية إلى الرياضة والمسليات, وغير ذلك مما يشد العين والقلب والفكر إلى تلك الشاشة

الصغيرة. أما من جهة المفعول به فهناك لغة لتلقى المعلومات غير اللغة التي اعتاد الشاب سماع موسيقاها أو ألف رؤية حروفها, وهي في العادة إنجليزية مقتضبة أو مختصرة في مصطلحات ورموز سرعان ما يتعرف عليها المتلقى, حسب تعليمات يتقنها بالممارسة والمرور بتجربة الصواب والخطأ أو من الأصدقاء, وحتى بالتعلم العادي في دورات لا تدوم في العادة أكثر من نصف شهر. وأما انبهار المتلقى, وهو هنا الشاب المراهق ذو الاستعداد الفطري للاكتشاف والمغامرة وحب الجديد, تتغلب لغة المعلوماتية الجديدة الحية والعملية على اللغة الوطنية, وإن كانت لغة الأم والقلب والتراث, لأنها أصبحت فاقدة للجد والتطور, بل رازحة في أثقال التخلف وعدم الاستجابة لمطلب السرعة والتلقائية ومسايرة روح العصر.

ذلك هو أحد أنواع الإعلام الذي يهدد الفصحى والعامية معا. ومن الخطأ – كما يقول الدكتور أبو القاسم سعد الله – أن ندعى أن هجمة العولمة اللغوية تضر بالفصحى فقط, ذلك أن العامية إذا صينت من الدخيل غير الخاضع لقولبتها وصياغتها, هي إثراء للفصحى لأنها في الأساس منها, ولذلك نرى ضرورة حماية العامية أيضًا من الدخيل المتغلب, لأنها هي باب الإساءة إلى الفصحى إذا ما ظل مفتوحًا على مصراعيه, وهي الباب الرئيسي للاستلاب اللغوي, الذي وقعت فيه بعض الشعوب, ولا عجب أن يدعي دعاة القضاء على الفصحى من المستشرقين فصل هذه عن عاميتها, بل تشجيع العامية في البلد الواحد لتصبح «عاميات» تمهيدا لإحلال اللغة الدخيلة مكانها, حيث تصبح هي (أي اللغة الدخيلة) أداة للتواصل بدلا منها, لذلك فالدعوة لحماية الفصحى يجب أن تشمل أيضًا حماية العامية, لأن العامية هي الخط المتقدم للدفاع عن الفصحى, فإذا سقطت في وجه العولمة اللغوية, فإن الدفاع عن الفصحى سيضعف كثيرا إذا لم يسقط أيضًا.([1])

رغم أنني من دعاة الفصحى, وأرى العاميات ممزقة للأمة, إلا أنني أحترم وجهة نظر الدكتور سعد الله هنا, فإن (العولمة اللغوية) تريد أن تقضي على فصحانا وعاميتنا جميعا, وهو أمر أدَّى إلى انسحاب اللغة من كثير من المواقع, وعجزنا – فيما عدا سورية وبعض الأقطار – حتى الآن عن تدريس الطب والهندسة والصيدلة والعلوم المختلفة بلغتنا, التي كانت هي لغة العلم الفذة في العالم نحو عشرة قرون.

ترويج الإسرائيليات المعاصرة (المحرقة):

ومن مظاهر عولمة الثقافة: ترويج (الإسرائيليات) الحديثة, التي يراد لها أن تسود ثقافة العالم, وأن تقبل فلا ترفض, وتصدق فلا تكذب, وتؤخذ على أنها من القضايا المسلمة التي لا تقبل النقاش, ولا الأخذ والرد, وهذا لون من ألوان (التهديد) الثقافي الذي يراد فرضه على العالمين.

ومن أبرز هذه الإسرائيليات: أسطورة (المحرقة) أو (الهولوكوست) التي قامت بها النازية, وأمر بها هتلر, وأحرق فيها في (الأفران) ستة ملايين يهودي.

هذه الأكذوبة الملفقة يجب أن تكون حقيقة تذعن لها العقول والقلوب والأسماع, وتقول عند قراءتها أو سماعها: آمنا وصدقنا. وأي مؤرخ أو مفكر أو باحث يشكك في أصل هذه الأسطورة وفي الأدلة التي بنيت عليها, أو في وقائعها وتفاصيلها, فهو في نظر الصهيونية ومن يتبنى مواقفها في العالم المعاصر: مجرم يجب أن يقدم للمحاكمة علنا, ويجب أن تحاربه الصهيونية خفية.

---

(1) من مقال للدكتور أبو القاسم سعد الله في صحيفة (الأمان) البيروتية عدد 404-28 نيسان 2000م بتصرف.

وقد رأينا من هؤلاء المؤرخ البريطاني البارز البروفسور (ديفيد ايرفينج) الذي عقد معه أحمد منصور حلقة في برنامجه الأسبوعي في قناة الجزيرة: (بلا حدود) وقد أدين الرجل قبل عدة أسابيع من المحكمة البريطانية العليا, بسبب تشكيكه في (الهولوكوست) أو المحرقة المزعومة لليهود.

يقول أحمد منصور في مقاله (من يجرؤ على الكلام؟) في صحيفة الشرق القطرية في يوم الخميس 2000/5/11م: أبلغني الرجل أنه أصبح مطاردا بسبب رأيه, ويعاني من اضطهاد شديد في بلده بريطانيا, حتى إن سائقي التاكسي في لندن يرفضون حمله من كان إلى آخر حينما يكتشفون شخصيته, من خلال شكله الذي أصبح مألوفا لدى غالبية البريطانيين, بعد تركيز وسائل الإعلام البريطانية الأضواء عليه, طوال الأسابيع الماضية.

أما بيته فقد أصبح محاصرًا من الصحفيين ومراسلي وكالات الأنباء, الذين يجوبون حى ماى فير الراقي في وسط لندن – حيث يقيم إيرفينج – بحثا عن أي أخبار أو معلومات تتعلق بملف حياته منذ ولادته حتى الآن, وذلك لنسج قصص ولو خيالية عنه, وقال الرجل لي بأسى: «لقد أصبحت أخشى على زوجتي وأطفالي وأصبحت أقرأ مرثياتي كل يوم على صفحات الصحف التي اختلقت عني عشرات القصص والأكاذيب, وللأسف كثير منها يبشر إن لم يكن يؤكد نهايتي العلمية والحياتية».

«ورغم ظهوري في الكثير من البرامج التليفزيونية ومشاركتي في عشرات الحوارات الصحفية التي حاول معدوها أن تكون امتدادا لمحاكمتي, فقد نجح اللوبي الصهيوني في التأثير على محطات تليفزيونية عالمية مثل «سي.إن.إن» و«سي.بي.إس» و«إن.بي.سي» كي تلغى حوارات لها كانت مقررة معي ومؤكدة, مما يعني السعي لمحاصرتي إعلاميا, بعدما ثبت لهم تأثيري على الناس من خلال ما ينشر ويذاع معي من حوارات وبرامج».

ويستطرد إيرفينج قائلًا: «لكني لن أغير شيئا مما أعتقد به, لأنها الحقيقة التي ينبغي أن يعرفها الجميع.. إن الهولوكوست أكذوبة يروج لها اليهود لتحقق مكاسب عالمية, وليس معنى ذلك أني أنكر وقوع جريمة بحق اليهود على يد النازيين في الحرب العالمية الثانية, لكنها ليست كما يدعون, سواء من حيث الشكل أو العدد, ولذلك فإني أقدر عدد اليهود الذين قتلوا عمدا بأنهم حوالي مائة ألف وليسوا ستة ملايين كما يدعي اليهود».

«لكن المشكلة التي تؤرقني – كما يقول إيرفينج – هي أن تقوم الحكومة البريطانية بتسليمي إلى ألمانيا, لمحاكمتي هناك بتهمة إنكار المحرقة, حيث تقدمت ألمانيا بطلب فعلي إلى بريطانيا, وقد اطلعت على وثائق في وزارة الداخلية البريطانية تؤكد ذلك, وفي حالة تسليمي إلى ألمانيا فربما أغيب هناك في السجون مدة لا تقل عن عشر سنوات».

يقول أحمد منصور:

وكنت في نفس اليوم الذي لقيت فيه إيرفينج تلقيت خبرا بثته وكالة قدس برس للأنباء في 26 أبريل الماضي ذكرت فيه أن القضاء السويسري قد أكد قرارا سابقا بإنزال عقوبة السجن بالمؤرخ السويسري المعروف يورجن جراف على قرار سابق بسجنه بسبب آرائه, وبررت المحكمة تأكيدها لقرار السجن بأن جراف ينكر رواية القتل الجماعي في أفران الغاز النازية داخل معسكرات الاعتقال مما يعد تهوينا من شأن الهولوكوست.

وكان المؤرخ السويسري يورجن جراف المعروف بآرائه المناهضة للحركة الصهيونية قد شن حملة ضد الابتزاز الذي مارسه المؤتمر اليهودي العالمي للمصارف السويسرية خلال الأعوام الأربعة الماضية, واعتبر جراف أن ما يقوم به اليهود يشكل تجاوزا لسيادة بلاده وحريتها, وعبر عن ذلك في كتاب أصدره عام 1997م تحت عنوان «غروب الحرية

السويسرية» إلا أن سويسرا بلد الحرية منعت الحرية عن يورجن جراف وعن كتابه الذي أصبح محظورًا وممنوعا من التداول, فيما أودع جراف السجن الآن ليقضي فيه خمسة عشر شهرا لأنه أعلن رأيه في المحرقة, وكتب يدافع عن سيادة بلاده وحريتها.

وينضم جراف بذلك إلى سلسلة طويلة من المؤرخين الأوروبيين الذين بدءوا بالتشكيك في المحرقة في أعقاب الحرب العالمية الثانية, وكان من أبرزهم الفرنسي بول راسينيه الذي أصدر عام 1950 كتابا تحت عنوان «أكذوبة أوليس» فند فيه حكايات غرف الغاز, وكان أول المؤرخين الأوروبيين الذين تتم محاكمتهم بسبب تشكيكهم في أسطورة المحرقة, وبعد محاكمة مطولة من ثلاث درجات خرج راسينيه من قاعة المحكمة دون إدانة, لكن اللوبي الصهيوني تمكن من إصدار تشريع فرنسي يجرم كل من يشكك أو يسعى للتنقيب والبحث عن أسطورة غرف الغاز.

ولعل ما حدث للمفكر الفرنسي روجيه جارودي في فرنسا قبل عدة أعوام مثل نموذجا لكيفية محاصرة المؤرخين الذين يمكن أن يدلوا بدلوهم أو رأيهم في هذه المسألة, فالتشهير والمحاكمة والمحاصرة الإعلامية ومنع الناشرين من نشر الكتب والمقالات لهم وتشويه الناس عبر قصص مفبركة عنهم وعن حياتهم, هي بعض الأساليب التي يستخدمها اللوبي اليهودي ضد من يجرؤ على الكلام.

والأمر لا يقف عند حد المؤرخين والكتاب, بل حتى السياسيون الذين كان من أبرزهم عضو الكونجرس الأمريكي السابق فندلي الذي فضح أساليب اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة, ووسائله في السيطرة على صانعي القرار, وكشف خداع إسرائيل وزيفها في كتابيه «من يجرؤ على الكلام» و«الخداع» فتمت محاصرته وإسقاطه في الانتخابات, وهذا يعتبر رسالة صريحة إلى كل من يحاول فضح اللوبي الصهيوني أو تفنيد مزاعم اليهود حول الأساطير التي حولوها إلى مسلمات, وبالتالي فإنهم بعد سجن يورجن جراف وإدانة ديفيد إيرفينج يقولون للجميع وبصوت عال: من يجرؤ منكم على الكلام؟ انتهى.

وقد رأينا منهم المفكر الفرنسي روجيه جارودي وسمعنا منه شخصيا شكواه المرة من مطاردته في بلده, من أجل كتابه (الأساطير المؤسسة لدولة إسرائيل) والذي حوكم بسببه, وحكم عليه, وتعرض للتهديد والاضطهاد والأذى, في داخل وطنه فرنسا, وهو من هو, منزلة وتاريخا.

ورأينا باحثين في أكثر من دولة أوروبية يقدمون أطروحات أكاديمية تناقش هذه الأسطورة, فتشن الغارة على أصحاب هذه الرسائل, ويصب عليهم الهجوم من كل جانب, فترفض رسائلهم, ويضطهد أصحابها, وقد ينتهي بهم الأمر إلى التصفية المادية أو الأدبية, لأنهم اجترءوا على (قدس الأقداس) عند بني إسرائيل.

خطر العولمة الثقافية:

إن (العولمة الثقافية) في رأيي أخطر من (العولمة الاقتصادية) بل هي التي تمهد لها: تحرث لها الأرض, وتفتح لها الأبواب, وتسوق لمنتجاتها بين الشعوب, حتى تسوغ عندها, بل تهواها وتركض وراءها.

وهذا ما أخشاه على أمتنا: أن يتمكن (الغزو العولمي الاستعماري) من اختراقها, وتغيير سلوكياتها الاقتصادية وفقا لمفاهيمه ومسلماته.

إننا لا نستطيع أن نصد (تيار العولمة الاقتصادي) إذا لم نقاوم (تيار العولمة الثقافي) الهائل, الذي يضرب بأمواجه الزاخرة والهائجة كل المصدات, ويحاول أن يقتحم كل الحوائل.

وإنما يمكننا مقاومة العولمة الثقافية إذا اعتصمنا بإيماننا وقيمنا وأخلاقياتنا وشرائعنا, وتراثنا الثقافي العريض, وأصررنا على تميزنا, وتمسكنا بصراطنا المستقيم, صراط الذين أنعم الله عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين.

وإلا أصبحنا – كما نرى اليوم- ضحايا سهلة الافتراس لنمط الاستهلاك في الحضارة الآلية الحديثة, حتى راجت فينا سوق المطعومات الأمريكية, والمشروبات الأمريكية, والملبوسات الأمريكية, والمركوبات الأمريكية.

وفي كل بلادنا أصبحنا نجد الشبان والشابات, بل الأطفال مدمنين للكوكاكولا والبيبسي كولا, والهامبورجر والماكدونالد, والبيتزا والكينتاكي, ونحوها, وملابس الجينز الأمريكي, والسجائر الأمريكية, وغيرها وغيرها.

وبات الأسلوب الأمريكي في التجارة والتعامل هو الأسلوب السائد والمسيطر على أسواقنا, وعلى مؤسساتنا, وعلى تجارنا, وأهم من ذلك كله: على عقولنا وأفكارنا.

انظر إلى الأسلوب المنتشر اليوم, والذي يقبل عليه الملايين من أبنائنا, وهو أسلوب (جوائز السحب الكبرى) وهو يقوم على (اليانصيب) أو القمار, ادفع قليلا, على توهم أن تربح كثيرا, وكثيرا جدا: سيارة مرسيدس, أو بي إم دبليو, أو رولزريس, أو 2 كيلو من الذهب, أو كذا مليونا من الدولارات أو الريالات أو الدراهم أو الدنانير أو نحو ذلك, وشاع هذا النوع من القمار أو الميسر الذي قرنه الله في كتابه بالخمر والأنصاب والأزلام, وجعله رجسا من عمل الشيطان.

وأكثر من ذلك وأدهى: شيوع هذه الظاهرة حتى تكاد تكون عامة, فلا تكاد توجد سلعة إلا وفيها سحب بصورة ما: المؤسسات التجارية الكبرى, وشركات السيارات, ومحطات البترول, وغيرها.

هذا, وقد أصدرتُ فتوى رجحت فيها تحريم جوائز السحب الكبرى, لأنها تشيع روح القمار في المجتمع, وتشجع الناس على توقع الكسب من غير جهد, كما تحفز على الإسراف وكثرة الاستهلاك عند الجمهور, وتطفئ روح الأخوة والإيثار عند التاجر المسلم, وتحيي روح المنافسة الرأسمالية الاحتكارية التي تقوم على فكرة: «أنا, وليذهب الجميع إلى الجحيم». كما أنها في المحصلة النهائية تأخذ قيمة هذه الجوائز من المستهلك المقهور.([1])

كما شاع في أسواقنا وفي عالم التجارة والصناعة: نمط التسويق الرأسمالي, المؤسس على المبالغة في الدعاية, والغلو في الإعلان, الذي يبغض الناس في القديم ويغريهم بالجديد, ويدعوهم إلى شراء ما لا يحتاجون إليه. وكثيرا ما يتكلف الإعلان والدعاية للمشروع أو السلعة نحو 40% أو 50% من قيمتها, والذي يتحمل هذا في النهاية هو المستهلك المسكين. فكأنه يشتري السلعة بضعف ثمنها الحقيقي, لا لشيء إلا لإشباع جشع المنتجع أو التاجر الوسيط, الذي يريد اصطياد المشترين بالحق والباطل.

هذا مع أن من المأثور في تراثنا: أن أطيب الكسب كسب التجار الذين إذا باعوا لم يمدحوا, وإذا اشتروا لم يذموا, فما أعظم الفارق بين الثقافتين!

إن هذه السلوكيات التي تروجها العولمة الاقتصادية الاستعمارية الحديثة, غير إسلامية بالمرة, وغير عادلة, وغير نافعة – في المحصلة النهائية – للأمة ومشروعها الحضاري, ورسالتها العالمية.

---

(1) انظر هذه الفتوى بنصها في الجزء الثالث من كتابنا: (فتاوى معاصرة).

ولا بد لنا من وقفة أمام هذا الغزو, ومن تجنيد الأمة للمقاومة, حتى لا تسقط في الهاوية وهي لا تدري.

خطر العولمة على المرأة والأسرة:

ومن أعظم أخطار العولمة الثقافية: خطرها على المرأة المسلمة, التي هي الحصن الباقي للأمة إذا انحرفت الدولة, أو حرف المجتمع عن مساره, فالذي أبقى شعلة الإيمان في الصدور في البلدان الشيوعية, والجمهوريات الإسلامية هو الأسرة, والذي أبقاها في تركيا رغم التطرف العلماني للدولة هو الأسرة, والمرأة هي عمود الأسرة.

ولذا كان هم الاستعمار الأول والاستعمار الأخير – العولمة- محاولة تطويع الأسرة المسلمة للتيارات الغربية الحديثة, التي يسمونها التيارات (العالمية) كما تجلى ذلك في مناسبات شتى.

«إن العالم الغربي الذي أخفق في المواجهة العسكرية المباشرة مع العالم الثالث, اكتشف أن هذه المواجهة مكلفة وطويلة ولا طاقة له بها, ومن ثم «فالتفكيك» هو البديل العملي الوحيد, كما أدرك العالم الغربي أن نجاح مجتمعات العالم الثالث في مقاومته يعود إلى تماسكها, الذي يعود بدوره إلى وجود بناء أسري قوي, لا يزال قادرًا على توصيل المنظومات القيمية والخصوصيات القومية إلى أبناء المجتمع, ومن ثم يمكنهم الاحتفاظ بذاكرتهم التاريخية وبوعيهم وبثقافتهم وقيمهم. وهذا بلا شك يعني التصدي لعملية العولمة التي تعني الترشيد([1]) داخل الإطار المادي الغربي لكل المجتمعات, بحيث يتحول العالم في نهاية الأمر في التحليل الأخير إلى سوق واحد متجانس يخضع لقوانين العرض والطلب المادية, يتحرك فيه البشر أنفسهم والسلع في نفس الحيز الأملس بلا سدود أو حدود أو منظومات قيمية تعوق هذه الحركة. وإذا كانت الأسرة هي اللبنة الأساسية في المجتمع، فإن الأم هي اللبنة الأساسية في الأسرة, ومن هنا يأتي تركيز النظام العالمي الجديد على قضايا الأنثى.([2])

على أنه لا يمكن لمنصف أن ينكر تلك المظالم الاجتماعية الجمة الواقعة على النساء باعتبارهن نساء, لكن أيضًا لا يمكن إنكار أن تلك المظالم بمجملها تقع على عاتق أغلب الفئات الاجتماعية (رجالا ونساء) ويزيد من نصيب النساء من تلك المظالم إما تقاليد جائرة بعيدة عن الإسلام, والثابت من سيرة الرسول, وإما تفسيرات واجتهادات تنطلق من مواقف موغلة في التشدد, تروج هي الأخرى بدورها لمقولات مغلوطة, تصب في خانة الحط من مكانة النساء, وإلغاء دورهن في المجتمع, غير أن مقاربة القضية فكريا لا يجوز أن تطلق من سحب نموذج المرأة الغربية على مجتمعات أخرى, لم تشهد ما مر به المجتمع الغربي من ملابسات وظروف أوصلته لتلك النتائج (نفس مشكلة العلمانية هي سحب نموذج العلاقة بين السلطة الزمنية (الدولة) والسلطة الدينية (الكنيسة) ومحاكمة الإسلام بنفس المعيار الذي حوكمت به المسيحية في الغرب في حين أن الإسلام لا يعرف سلطة دينية ولا كهنوتا, ولا (صكوك غفران) فمنهج «التمرد» الذي سارت به قضية «المرأة» في الغرب لا يعكس إلا نوعا من الانفعال والافتعال في آن واحد, أما الانفعال فهو ناجم عن استغلال المرأة لفترات طويلة في النموذج الحضاري الغربي خلال القرنين 19, 20 وخصوصًا بعد

---

(1) أرى أن كلمة (الترشيد) غير ملائمة في هذا الموضع, لأنها تعني الوصول إلى (الرشد) وهم لا يهدفون إليه, ويمكن وضع كلمة (التأثير) أو نحوها.

(2) د. عبد الوهاب المسيري, الأنوثة ما بين حركة تحرير المرأة وحركة التمركز حول الأنثى, القاهرة, سبتمبر – أكتوبر 1997, ص 63 نقلا عن كتاب (في قضايا العولمة: استشكالات قرن قادم) لعمرو عبد الكريم ص 12-16 تحت الطبع.

الحرب العالمية الثانية. ولعل هذا كله في أصله يستند إلى ميراث تاريخي في الحضارة الإغريقية والرومانية (حيث لم تكن «المرأة» تمتلك أي حق طبيعي تجاه الرجل).
وبالإضافة إلى ذلك القدر من الانفعال – الناتج عن خصوصية حضارية معينة – هناك قدر من الافتعال الناجم عن مسألة الإسقاط (سحب النماذج الحضارية على نماذج أخرى للخروج بنفس النتيجة حتى وإن لم تكن تحمل مقدماتها نفس الأسباب).
الحقيقة أن الإسلام لا يفصل قضية الرجل, وحين يقول الله تعالى في كتابه (يا أيها الناس) أو (يا أيها الذين آمنوا) فإنما يخاطب الرجال والنساء جميعًا.
والأصل في التكاليف أنها مشتركة بين الجنسين, إلا في أشياء محدودة اقتضتها خصوصية الأنوثة التي لا يجوز أن ننظر إليها على أنها عيب أو نقص, بل هي من مقتضيات سنة (الزوجية) التي أقام الله عليها هذا الكون {وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ} [الذاريات:49].
لهذا أكد القرآن أصل المساواة الإنسانية والتكليفية بين الرجل والمرأة في مثل قوله تعالى: {فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ}[آل عمران:195] وقوله تعالى: {وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ}[التوبة:71] فهذه هي علاقة الجنسين: بعضهم من بعض, وبعضهم أولياء بعض.
والمسلم الحق لا يرى مشكلة في علاقته بالمرأة, فهي ابنته الحنينة, أو أمه المكرمة, أو زوجته العزيزة, أو شقيقته الغالية, أو عمته أو خالته أو قريبته أو جارته, أو أخته في الإسلام {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ} [الحجرات:10].
ومن هنا نرى أن مصطلح «قضية المرأة» يعكس خصوصية حضارية مرتبطة كما مر باستغلال المرأة والتعسف معها خصوصا خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها, ويجعل العلاقة مع «الرجل» هي علاقة استقطابية صراعية ترى فيها «المرأة» الغربية ثورتها ثورة على الرمز الأبوى في الكنيسة, ذلك الرمز الذي لا يمكن أن تخرج عنه, بالإضافة إلى ذلك الزواج الذي لا طلاق معه, وإن استحالت المعيشة بين زوجين لا يمكن أن يجتمعا تحت سقف واحد.
«أما في مجتمعاتنا العربية والإسلامية فقد طرحت قضية «المرأة» طرحا مغلوطا منذ البداية, فكانت الأسئلة «الخطأ» هي التي ولدت حتما إجابات أكثر خطأ؛ لأن الأسئلة كانت مجردة من أي سياقات تاريخية, فبدلا من أن تطرح قضية «المرأة» في إطارها الأشمل ضمن الرؤية الشاملة للصراع العقدي الحضاري الذي يخوضه المجتمع الأصلي, الذي حافظ على نمط المجتمع الإسلامي عمومًا فاستمسك بتراثه واكتنز تاريخه, فكان استمرارا للنمط الاجتماعي السابق على السيطرة الاستعمارية الغربية, ضد المجتمع المحدث (الذي تشكل في ظل السيطرة الإفرنجية الاستعمارية فأخذ نمطها في مسكنه ومسلكه ونهج حياته, فكان امتدادا للخارج ضمن شروط التبعية له) بدت المعركة كما لو أنها صراع بين حجاب وسفور, أو بين مكوث المرأة في البيت وبين خروجها إلى العمل (قضايا مطلقة بدون ملابسات حياتية أو ظروف اجتماعية) وإن كانت التجربة التاريخية حسمت تلك الموضوعات – فإذا الدعوة إلى السفور مدخل إلى الانتهاء بشبه العرى والتفسخ, وإذا الخروج من «المجتمع الأصلي» مدخل إلى التبعية والضياع, ويكفي دليلًا على ذلك انصياع المرأة المحدثة في لباسها ومظهرها إلى ما يسمى «بالموضة» أي أصبح مصمم الأزياء وماشطة الشعر في باريس ولندن مثلا يقرران للمرأة العصرية في بلادنا: ماذا تلبس كل فصل من فصول السنة؟ وكيف تسرح شعرها؟ وكم تعرى من جسدها؟ وكم تشدد على إبراز تلافيف جسمها؟! (قطاع كبير من شباب المجتمع المحدث ينهجون هذا النهج

أيضًا) وهي تمضى منصاعة مطواعة لا تجرؤ على اعتراض أو تحد, حتى لو كانت في الصيف الماضي تعتبر «موضة» هذا الصيف (قبل أن تقرر موضة) سخيفة أو بشعة أو غير لائقة, ولكن بعد أن يصدر القرار من مصمم الأزياء تنقلب المقاييس, بلا جدال, أو استخدام لعقل, أو اعتبار لأخلاق وقيم, أو مراعاة لظروف اقتصادية, فهل هناك عبودية أشد من هذه؟.([1])

مسابقات «ملكات» الجمال.. عولمة شكل جسد المرأة:

وفي إطار عولمة شكل جسد المرأة النابع من سيطرة عقيدة الربح وتعظيم المنفعة (المادية) يتم في الغرب (وتجري محاولات حثيثة لنقله إلى قلب العالم العربي والإسلامي) ما يعرف بمسابقات «ملكات الجمال» التي ظهرت في أوائل القرن الحالي, معتمدة على أنه نوع من أنواع الترفيه, سيجلب الكثير من الحضور الذين سيدفعون ثمنا باهظا لتذاكر الدخول, وبالتالي سيجلب لمنظميها الكثير من الأرباح, خصوصًا ما سيجنونه من الإعلانات والصور والمجلات المصاحبة لتلك العروض, التي يشتريها أناس كثيرون (توجد هناك أكثر من 20 شركة عالمية ترعى مسابقات لملكات الجمال حول العالم) ويتم التحكيم في هذه المسابقات من خلال أسلوبين رئيسين:

الأول: الانتخاب من خلال الجمهور المتفرج الذي يشاهد العرض ويقرر بالأغلبية الفائزة.

ولأن هذا الأسلوب لم ينجح في كثير من الأحيان, لوجود عنصرية من بعض قطاعات المشاهدين, لجأت الشركات للأسلوب الثاني الأكثر شيوعًا, والأغلى تكلفة, وهو إحضار مجموعة من المحكمين المعروفين في هذا المجال, والذين يتفقون على أسس معينة للتحكيم, فيعطي كل محكم رأيه في المتسابقات, ثم تؤخذ الآراء بالأغلبية, ومن ثم تصبح هذه الفتاة هي الفتاة النموذج الذي ينبغي على كل فتاة أن تقيس نفسها عليه, بل ويصبح كل هم الفتاة أن تنمط نفسها به, حتى تزايدت الأمراض النفسية كالكآبة والانفعالات العصبية.

تقول الإخصائية النفسية (فانسيا سيغر): «إن الرسالة التي تحملها هذه المهرجانات الكبيرة, والتي تنفق عليها أموال طائلة, وتحظى بتغطيات إعلامية مكثفة, تؤثر سلبا على النساء العاديات من ربات البيوت والعاملات, وخصوصا اللاتي لا يستطعن مواكبة الجميلات من ناحية الشكل أو الحج مما يولد شعورا بعدم الثقة فيدخلن في صراع مع برامج تخسيس الوزن, الأمر الذي يؤثر سلبا على أساليب حياتهن, سواء في المنزل أو العمل.

ولاحظت (سيغر) أن جهود منظمي مسابقات الجمال ومصممي الأزياء منصبة على النساء الرشيقات والنحيلات, عاملين على إبرازهن وكأنهن نجمات من كوكب آخر, ونموذج للمرأة العصرية, وتساءلت: كم عدد النساء اللاتي يتمتعن بهذه الصفات؟ وهل يعني أن المرأة مجرد دمية سرعان ما تتعرض للعطب إن تقدم بها السن قليلا.([2])

ونحن نعجب لهذا النوع من (المسابقات), فالمفروض أن يتسابق الناس فيما لهم فيه اختيار وإرادة, بحيث يمكنهم أن يجتهدوا ويتقنوا ويتفوقوا في مجال التنافس. ولهذا شرعت المسابقات في ألوان الفروسية والرياضة والعلم والأدب ونحوها. أما الجمال فهو هبة من الله تعالى, لا دخل للإنسان فيه, فما معنى التسابق في أمر قدري, يؤتيه الله من يشاء, ويحرمه من يشاء؟!

---

(1) منير شفيق, مجتمعان تحت سقف واحد, في كتاب: الصحوة الإسلامية رؤية نقدية من الداخل, بيروت: الناشر للطباعة والتوزيع والإعلام, 1990, ص12.

(2) جريدة المسلمون (1998/3/14.

لقد نشأت عدة صناعات (رؤوس أموالها بلايين الدولارات) ركزت على المرأة, فشركات مستحضرات التجميل وأدواته, جعلت المرأة هدفا أساسيا لها من خلال آلاف الإعلانات, يولد في المرأة إحساسا بأنها إن لم تستخدم آلاف المساحيق والعطور وخلافه, تفقد جاذبيتها (عادة الجنسية) وتصبح قبيحة, وبعد ترسيخ هذه القناعة تماما في وجدان الإناث, يتم تغيير المساحيق كل عام, ويطلب من المرأة أن تغير وجهها لتصبح «جديدة» دائما مرغوبة أبدًا, وهكذا تصبح المرأة سوقا متجددة بشكل لا ينتهي.(1)

ولا تقل صناعة الأزياء شراسة عن صناعة مستحضرات التجميل, فهي صناعة أصبح لها قنوات فضائية, ونجوم وأبطال معظمهم من الشواذ جنسيًا (مات منهم خمسة في عام واحد بمرض الإيدز، ونجحت صناعة الأزياء في التغطية على الخبر حتى لا يؤثر على مبيعاتها) لعل أشهرهم فرساتشي الذي قتله صديقه عام 1997. وفي كثير من الأحيان تقترب عروض الأزياء من الإباحة الصريحة، فهي تتفنن في طمس الشخصية الإنسانية والاجتماعية للمرأة وإبراز مفاتنها الجسدية؛ لتتحول إلى جسم طبيعي مادي، وسوق عام لا خصوصية له, يمكن هزيمته وتوظيفه وتحويله إلى وسيلة. وهكذا يتم ترشيد جسد المرأة ووجهها في الإطار المادي, ويتم سحبها من عالم الحياة الخاصة والطمأنينة إلى عالم الحياة العامة والسوق والهرولة والقلق.

فهذه التقاليد (الموضة) ليست ثمرة الإبداع الشخصي للإنسان, بل تقوم بها مؤسسات ليست ملتزمة إلا بقيمة واحدة هي الربح, وهي تنتج الأنماط والقوالب «المتعددة» ولذا فهي تخلق جوا إعلاميا إرهابيا, يجعل من المستحيل على المرأة أن ترفض التقاليع (الموضة) سنويا, بهدف تعظيم الربح دون أية اعتبارات أخلاقية أو دينية أو إنسانية, ولكن على الجميع أن يعمل ويكد ليحقق الدخل المطلوب لمواكبة التقاليع, وعليه أن يتبع هذه الأنماط اتباعا كاملا, وألا يرفضها, بل لابد من الإذعان التام لها.(2)

ومما يزيد الطين بلة: أن كلاً من صناعة مساحيق التجميل وأدواته, والأزياء, تفرض مقاييس جمالية يستحيل الالتزام بها إلا لمجموعة محدودة من الإناث المتفرغات لجسدهن (مثل الممثلات أو عارضات الأزياء أو فتيات الإعلانات) وقد تسبب هذا في انتشار الأمراض النفسية مثل مرض أناركسيا نرفوز Anorxia Nervosa، وهو إحساس يتملك المرأة مهما بلغت من جمال ورشاقة أنها قبيحة وبدينة، فتمتنع عن الأكل بسبب قلقها الشديد بخصوص وزنها وجمالها، وفي بعض الأحيان تقضي نحبها! ويبدو أن المرض منتشر على نطاق واسع.

ونزيد على هذا بأن (التقاليع) تبتدع من أساليب التجميل, ما لم يخطر ببال الإنسان, وما يخالف النظرة الإنسانية, إذ المفروض في التجمل: أن تحاول المرأة أن تصل بوسائل الزينة إلى أقصى ما تصل إليه المرأة الجميلة بفطرتها, من حيث حمرة الخدين, وحمرة الشفتين, ودقة الحاجبين, وطور رموش العينين..إلخ.

أما أن تصبغ المرأة أظافرها باللون الأحمر والأسود, ورموشها باللون الأخضر, وشعرها باللون الأحمر القاني.. إلخ. فهو من العبث بعقول النساء, الذي لا معنى له ولا تقبله امرأة مؤمنة على نفسها: أن تصبح ألعوبة في أيدي هؤلاء, الذين يحركون نساء العالم كعرائس البنات, فيلبسونهن ما شاءوا, ويصبغونهن بما شاءوا, ويغيرون من أشكالهن وأزيائهن وصورهن كما يحلو لهم, وأولئك النسوة سامعات مطيعات, كأنما أصبحن إماء

---

(1) د. عبد الوهاب المسيري. الأنوثة, مرجع سابق ص66.

(2) د. عبد الوهاب المسيري, العلمانية الشاملة, رؤية جديدة, تحت الطبع, 115.

لهؤلاء السادة الجدد, بل أصبحن متعبدات بتعاليم هؤلاء الآلهة المتحكمين في عقولهن وقلوبهن.

ويساند عمليات (تحويل المرأة إلى وسيلة) صناعة الإعلانات التي تستخدم المرأة لتصعيد الرغبات الاستهلاكية عند كل من الرجل والمرأة وتعيد إنتاج صورة المرأة باعتبارها جسدا ماديا محضا موضوعا للرغبة المادية المباشرة.([1])

ولعل هذا ما أكدته رسالة الباحثة جيهان البيطار المعيدة بقسم العلاقات العامة والإعلان بكلية الإعلام جامعة القاهرة «أخلاقيات الإعلان ومدى تطبيقها في واقع الممارسة الإعلانية في مصر.. دراسة تحليلية على عينة من إعلانات التليفزيون المصري» حيث تمت الدراسة على 1995 إعلانا لمدة 9 أشهر كاملة, وكانت أهم نتائجها أن 68% من إجمالي الإعلانات التي خضعت للدراسة تحمل قيما سلبية للمشاهد, وعرفت الباحثة القيمة السلبية بأنها الشراهة والتبذير, ثم التفاخر والمباهاة والعنف, الذي يظهر من خلال إعلانات الأفلام, والتركيز على جذب الجنس الآخر, وتتمثل هذه القيم السلبية في إعلانات السجائر والعطور, حيث يتم استخدام المرأة في إعلانات سلع ذكور فقط, والعكس صحيح, مما يعطي إيحاء للمشاهد بأن شراءه لهذه السلعة له تأثير على الجنس الآخر, هذا بالإضافة لاستخدام الملابس غير اللائقة, والصوت المثير في العديد من الإعلانات.

ومن النتائج الهامة التي أكدتها الدراسة أيضًا: أن 100% من الإعلانات الموجهة للشباب من الجنسين تحتوى على الإثارة, سواء في الشكل أو المضمون. ([2]) انتهى.

دعوى كونية الثقافة:

ولكن الذي نعجب له, ونستغربه, ويصيبنا بالدهشة بل الحيرة, هو موقف فئة محدودة منا, (من جلدتنا, ويتكلمون بألسنتنا) يبررون قبول هذه (العولمة الثقافية) التي تروجها أمريكا, ويبررون معها (التطبيع الثقافي) الذي تريد ربيبتها إسرائيل تسويقه في المنطقة العربية والإسلامية, التي أرادوا إلغاء اسمها وعنوانها هذا, لتسمى (الشرق الأوسط).

تريد (جماعة كوبنهاجن) الذين يزعمون أنهم أنصار السلام, ومن دار في فلكهم, أن يصهروا الأمة في أفران الثقافة الأمريكية, وأن يذوبوها في محاليل الثقافة الإسرائيلية, بدعوى زائفة لا تقوم على ساقين, وهي (كونية الثقافة) المعاصرة, إذ لم تعد هذه الثقافة في زعمهم ثقافة غربية, صادرة عن الغرب, ومعبرة عنه, بل هي ثقافة العالم الحديث بشرقه وغربه, وشماله وجنوبه.

وقد ناقشنا هذه الدعوى العريضة من قبل, وبيَّنا – بالمنطق والبرهان – زيفها وبطلانها, بلا عناء.

فمن المقرر المعلوم لدى الدارسين أن الثقافة غير العلم المحض, القائم على الملاحظة والتجربة, فهذا العلم التجريبي عالمي حقا, فقوانين الفيزياء والكيمياء, والفلك والتشريح والطب وغيرها, قوانين عامة, لا تتأثر بدين ولا وطن ولا قوم, إلا في عرضها وتدريسها, وربطها بالفلسفة العليا للكون وللإنسان والحياة, وللوجود كله, ووضع الضوابط لتوظيفها فيما يخدم الأهداف العليا للإنسان, ولا يتعارض مع القيم الدينية والأخلاقية.

أما الثقافة فخصوصيتها ثابتة ومؤكدة, لأنها ليست مجرد معارف ذهنية مجردة, بل هي معارف وإدراكات, ممزوجة بقيم واعتقادات, مجسدة في أعمال وسلوكيات, تعبر عنها شعائر وآداب وفنون, تقرأ وتسمع, وتحس وترى.

---

(1) المرجع السابق ص66.

(2) نفسه ص 85. وانظر: (في قضايا العولمة) لعمرو عبد الكريم ص 12-16.

وهي تتأثر في ذلك كله بالدين واللغة, والبيئة, والمواريث الثقافية والحضارية, والتفاعل مع الآخرين إيجابا أو سلبا.

ولهذا تختلف ثقافة الشعوب بعضها عن بعض, فثقافة أهل الشرق غير ثقافة أهل الغرب, وثقافة أهل الإلحاد غير ثقافة أهل الدين, وثقافة أهل الكتاب غير ثقافة الوثنيين, وثقافة الحضر غير ثقافة البدو, وثقافة العرب غير ثقافة العجم, وثقافة المسلمين غير ثقافة غيرهم من أهل الملل الوضعية أو السماوية.

ولو نظرنا إلى الغرب, لوجدنا ثقافة البلاد الليبرالية تختلف كثيرا عن البلاد الشيوعية, ثم وجدنا الليبراليين يتفاوتون فيما بينهم, فالثقافة اللاتينية غير السكسونية, غير الجرمانية, وهذه كلها غير الثقافة الأمريكية.

صحيح أن هناك قدرا مشتركا بينها, لاتفاقها في الدين المسيحي, والاستمداد من الحضارتين الإغريقية والرومانية, وتشابه البيئة, ولكن يبقى لكل منها تميزه ومشخصاته.

أما المسلمون – والعرب خاصة- فلهم ثقافتهم الخاصة التي تعبر عن كينونتهم الحضارية المتميزة, والتي اتسمت بخصائص قلما تتوافر لغيرها, تحدثنا عنها في موضعها.

دفاع المتغربين عن الاستيراد الثقافي والفكري:

ولا بأس أن نذكر هنا ما دافعت به بعض الأقلام العلمانية (المتغربة) أو (المتأمركة) أو (المتهودة)([1]) في ديارنا العربية الإسلامية عن اتجاه «الاستيراد»: استيراد الثقافة والفكر من خارج أرضنا, واستغرب بعضهم النقد الذي يوجهه «دعاة الأصالة» إلى الثقافة المستوردة, والمذاهب المستوردة, والأفكار المستوردة, والحلول المستوردة. وحجة هؤلاء: أن الحياة قائمة على التبادل, هذا يصدر, وهذا يستورد, وهذا يبيع,وهذا يشتري, وهذا يعطي, وهذا يأخذ. وكما يحدث هذا في عالم «الأشياء», فلماذا لا يحدث مثله في عالم «الأفكار»؟ وفق تقسيم مالك بن نبي رحمه الله.

وغفل هؤلاء عن عدة حقائق:

الأولى: أن دعاة الأصالة لا ينكرون استيراد الأفكار الجزئية, أو الحلول الجزئية, لمشكلاتنا من الغرب أو الشرق, إذا كانت ملائمة لنا, محققة لأهدافنا, نختارها نحن ولا تختار لنا أو تفرض علينا. بل قد يوجبون الاستيراد إذا رأوا فيه مصلحة متعينة لأمتنا, وبخاصة ما يتعلق بالوسائل والآليات والأساليب. والحكمة ضالة المؤمن, أنى وجدها فهو أحق بها.

لكن الذي ينكرونه حقا هو استيراد (مذهب كامل) نتخذه مرجعا لنا, أو (فكر كلي), أو (حل كلي), نؤسس عليه حياتنا, كالفكر – أو الحل- الليبرالي الرأسمالي, أو الفكر – أو الحل- الاشتراكي الثوري الماركسي, كما نادى منادون بهذا أو ذاك أيام نفاق سوقهما في بلادهما.

الثانية: أن دعاة الأصالة ينكرون أن نظل نحن نستورد أبدا ولا نصدر, ونشتري ولا نبيع, ونأخذ ولا نعطي, ونستهلك ولا ننتج, فهذا ليس من «التبادل» في شيء. إنما نحن – حينئذ- سوق لسلع الآخرين, وأفواه مفتوحة لالتهام منتجاتهم. وهذه هي «التبعية» الذليلة المرفوضة, التي لا يجوز أن ترضى بها أمة كريمة على نفسها, لا في عالم الأشياء, ولا في عالم الأفكار.

---

(1) نقل صديقنا الأستاذ فهمي هويدي عن الدكتور جلال أمين أستاذ الاقتصاد المعروف كلمة نيرة نسجلها هنا, قال: كان التغريب في أول الأمر متجها إلى أوروبا, ثم أمسى أمريكيا, حتى انتهى إسرائيليا!.

وإذا سقطت أمة في مرحلة ما من تاريخها في هوة الاستيراد من جانب واحد, فعليها أن تعتبر ذلك نقطة ضعف, يجب أن تتجاوز وتتحرر منها, ولا تدافع عنها أو تباهى بها.

الثالثة: أن علم الاقتصاد الذي يستند إليه هؤلاء العلمانيون, والذي يرى أن الحياة قائمة على التبادل, وأن الاستيراد كثيرا ما يكون ضروريا للأمم والجماعات, هذا العلم نفسه يقيد هذا بقيود تجعله وسيلة نفع لا أداة ضرر, وآلة بناء لا معول هدم.

فلا يجوز أن نستورد من غيرنا ما يضرنا ما ماديا أو معنويا, كاستيراد المخدرات, أو ما يسمونه «المشروبات الروحية» ولوازم اللهو الحرام, وأدوات الاستهلاك الترفى, في أمة لا تكاد تجد الضروريات.

ولا يجوز أن نستورد إذا كان الاستيراد يعوِّد الشعب الاتكال على ما عند غيره, لا الاعتماد على نفسه, ليأكل مما يزرع, ويلبس مما يصنع, ويستهلك مما ينتج, ويدافع عن نفسه بأسلحة من صنع يديه.

وفوق ذلك كله, لا يجوز أن نستورد سلعة من غيرنا إذا كان لدينا سلعة مثلها, ناهيك بسلعة أفضل منها. والأمم التي تريد أن تنهض وترقى, تشدد في حماية مصنوعاتها من منافسة الآخرين, ولو كانت أدنى منها درجة, فما بالك إذا كانت أرقى وأعلى؟

وهذا ما جعل دعاة الأصالة العربية الإسلامية ينكرون استيراد أيديولوجيات ومذاهب, نبتت في أرض غير أرضنا, لتخاطب قوما غير قومنا, وتحمل لتفسير الوجود والمعرفة والقيم فلسفة غير فلسفتنا, وتتعامل مع الله والإنسان, والكون والحياة بثقافة غير ثقافتنا.

عولمة الدين

ومما يدخل في (عولمة الثقافة) عولمة أخرى مهمة, بل لعلها أكثر أهمية, وإن كانوا لا يتحدثون عنها بصراحة, لما لها من حساسية خاصة, تلك هي (عولمة الدين).

تنصير العالم:

فهناك سعي حثيث لعولمة الدين, عن طريق نشر العقيدة المسيحية في العالم, أو ما يسمى بصريح العبارة (تنصير العالم) وهو ما تهدف إليه الكنائس المسيحية, سواء الكاثوليكية منها أو البروتستانتية.

وبهذا يفرض الغرب (إمبريالية دينية) على العالم, بعد أن ولى عهد الإمبريالية الاستعمارية والعسكرية والسياسية القديمة, التي لم تعد مقبولة اليوم, وإن بدت – كما أوضحنا- في استعمار العولمة الأمريكية الجديدة.

الإمبريالية الدينية النصرانية تستخدم قوة الغرب العسكرية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والإعلامية والاتصالية والمعلوماتية, لتتخذ منها أدوات جديدة متطورة في تحقيق الغاية المنشودة, وهي تحويل العالم كله إلى المسيحية.

ويظهر هذا في بعض الأماكن أكثر من غيرها, كما في قارة أفريقيا, التي كانت تعتبر من قبل قارة الإسلام, حتى جاء الاستعمار, يصحبه التبشير, ويستند إليه, ويستمد قوته منه, وقد عمل فيها عمله المكثف, حتى نصر كثيرين من أهلها, ولو لم يكن لهم من النصرانية إلا الاسم والعنوان.

والتبشير أو التنصير في البلاد العربية لا يطمع في تحويل المسلم إلى النصرانية صراحة, فحسبه أن يزعزع إسلاميته, ويشككه في مسلماته. أما في خارج المنطقة العربية في أفريقيا وآسيا, فقد نجح أحيانا في هذا التحويل, وخصوصًا إذا تسلم الطفل منذ نعومة أظفاره, وعلمه في مدارسه, ونشأه على ثقافته, وعزله عن أمته.

وقد رأينا في بعض بلدان أفريقيا رجالا – بعضهم وصل إلى رئاسة الجمهورية – يحمل اسما نصرانيا صريحا, ويتعامل على أنه نصراني, وربما كان اسم أبيه أو جده محمدا أو أحمدا!

ومنذ نحو ربع قرن كان التبشير يهدف إلى تنصير أكبر بلد مسلم في آسيا, بل في العالم الإسلامي كله, وهو إندونيسيا, التي قرر أن يغلب فيها النصرانية على الإسلام في مدى خمسين عاما. لولا أن هيأ الله رجالا مثل د. محمد ناصر وإخوانه, فوقفوا في وجه هذا التيار, وخيبوا أمله, وإن نجح جزئيا في بعض المناطق مثل تيمور الشرقية.

والمهم أن الكنيسة تحلم بتنصير العالم, بل وتسعى سعيها لذلك, ويسندها السياسيون الذين نرى أكثرهم لا يؤمنون بالدين, أي دين. فالمادة وحدها هي معبودهم, ولكنهم يرون التنصير يخدم أهدافهم.

وقد اجتمع المبشرون في سنة 1977 في مدينة بازل السويسرية وكان اجتماعهم لهدف محدد, دارت أحاديثهم كلها حوله, وهو (تنصير العالم).

تنصير المسلمين في العالم:

وبعدها بسنة واحدة, اجتمع المبشرون الأمريكان, وعددهم (150) مائة وخمسون من كبار المنصرين وعتاتهم في ولاية (كلورادو) بأمريكا (1978) لهدف معلن, وهو (تنصير المسلمين في العالم) قدم في هذا المؤتمر (40) أربعون دراسة حول (الإسلام والمسيحية) تدور حول خطط جديدة, وأساليب جديدة, يجب أن تستخدم في تنصير المسلمين.

وأنشئوا لذلك معهدا مهمته تخريج مبشرين متخصصين في تنصير المسلمين, سموه (معهد زويمر) تخليدا لذكرى هذا المنصر العتيد, الذي رأس المؤتمر التبشيري في القاهرة في أوائل القرن العشرين (1906) والذي كان مقره في الخليج العربي, في البحرين.

ورصد المؤتمرون لهذه الغاية ألف مليون دولار (1000000000) جمعوها بأسرع ما يكون.

وهذا ما حفزني لإلقاء عدة محاضرات في عدد من الأقطار, لأنبه المسلمين على هذا الخطر, الذي خطط له, وهيئ له ماله ورجاله وأسبابه. وانتهى ذلك بالدعوة إلى إنشاء (الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية) التي قامت في دولة الكويت الشقيقة, وكان الهدف منها: أن تجمع من المسلمين في أنحاء العالم (1000000000) ألف مليون دولار, لا لأسلمة العالم, كما ينبغي أن يكون لو كنا مسلمين حقا, ولكن على الأقل لحماية الوجود الإسلامي من خطر الغزو التنصيري وأمثاله, وذلك باستثمار هذا المبلغ والإنفاق من عوائده على البلدان والمناطق الإسلامية التي تحتاج إلى إطعام الجائع, وكسوة العاري, ومداواة المريض, وإيواء المشرد, وكفالة اليتيم, وتعليم الجاهل, وتشغيل العاطل, وتدريب العامل, والنهوض بمستوى المسلمين الثقافي والاجتماعي والاقتصادي, حتى لا يحتاجوا إلى تلك المؤسسات التنصيرية التي تحاول أن تقدم إليهم بعض هذه الخدمات, لتجعلها ذريعة لفتنتهم عن دينهم.

ولم يكن جمع هذا المبلغ بالأمر الصعب, لو كان للمسلمين قيادات دينية يوثق بها,فالمسلمون يزيدون على المليار نسمة, فلو أن كل مسلم دفع – في المتوسط- دولارا واحدا, لجمعنا المبلغ المطلوب بسهولة, ولذا رفعنا شعار «ادفع دولارًا تنقذ مسلما».

ولكنا لم نجمع المبلغ المنشود ولا عشره إلى اليوم, لعدم قدرتنا على الوصول إلى الإنسان المسلم في ديار الإسلام, لتمزق الأمة المسلمة وتفرقها بين شتى الاتجاهات. وقد قلت في إحدى محاضراتي للمسلمين: إن النصارى لهم بابا يقودهم ويسمعون لكلامه, وينصتون لتوجيهاته, ولكنا – بعد أن فقدنا الخلافة- لم يعد لنا بابا ولا ماما!!

ماذا تملك المسيحية؟

تملك المسيحية أموالا طائلة, حتى إن الكنيسة الكاثوليكية كانت تعد من ناحية الثروة الثالثة في العالم, أي بعد أمريكا والاتحاد السوفيتي في أيام عزه.

ويأتي بعد ذلك ما يملكه مجلس الكنائس العالمي في أمريكا.

وقد كنت أحسب أن مبلغ (الألف مليون دولار) الذي أعلن عنه في اجتماع كلورادو (1978) مبلغ كبير وهائل, ثم علمت أن يجمعون أضعاف هذا المبلغ في مناسبات أخرى, بوسائل ميسورة لهم.

ولا عجب أن تملك الكنيسة جيوشا جرارة من المبشرين والمبشرات, تجندهم للتنصير في أصقاع الدنيا في المشرق والمغرب, وتمدهم بما يحتاجون إليه من أشياء مادية وأدبية.

وقد ترجم الإنجيل – أو الأناجيل الأربعة- إلى آلاف اللغات واللهجات في العالم.

وكنت في إحدى حلقات برنامج (الشريعة والحياة) الذي يبث من (قناة الجزيرة) الفضائية في قطر, ذكرت أن التنصير يملك نحو نصف مليون مبشر رهن إشارته, يستطيع أن يوجههم إلى أي أرض شاء, وكان هذا بناء على قراءات قديمة لم أحدثها. فأرسل إلى بعض الإخوة من الكويت أحدث الإحصاءات الصادرة عن الكنيسة والتي تفيد أن لديها (4750000) أربعة ملايين وسبعمائة وخمسون ألف مبشر ومبشرة.

كما تملك المسيحية القيادة القادرة على التوجيه والتخطيط والتنظيم والأمر والإلزام.

ولننظر إلى الأوصاف أو الألقاب التي يحملها البابا يوحنا بولس الثاني, وما لها من إيحاءات وهي: (أسقف روما, خليفة القديس بطرس, نائب يسوع المسيح, أمير الرسل, الحبر الأعظم للكنيسة العالمية, بطريك الغرب, كبير أساقفة إيطاليا, رئيس أساقفة المقاطعة الرومية, عاهل دولة مدينة الفاتيكان).([1])

العولمة الدينية في خدمة الصهيونية:

والعجيب أن هذه (العولمة الدينية), وإن كان عنوانها هو (تنصير العالم) ويقوم عليها الآباء المسيحيون, والكنائس المسيحية, إنما تصب في محصلتها النهائية لصالح (اليهودية) العالمية, أي لصالح (الصهيونية وإسرائيل).

وذلك أن المسيحية اخترقتها اليهودية من قديم, بعضهم يردها إلى القديس (بولس) نفسه, حتى إنهم يسمون المسيحية الحالية (مسيحية بولس) لا (مسيحية يسوع).

وبعضهم يردها إلى (مارتين لوثر) مؤسس المذهب البروتستانتي.

كل (العولمات) في النهاية تعمل لصالح المشروع الصهيوني, وخدمة دولة الكيان الصهيوني (إسرائيل): العولمة السياسية, والعولمة الاقتصادية, والعولمة الثقافية, والعولمة الدينية, وكل ما يمكن أن يخترع من العولمات, وما بعد العولمات قد يحقق مصالح لأمريكا خاصة, وللغرب عامة, ولكن لا بد أن تستفيد منه في النهاية إسرائيل.

الأصولية المسيحية في خدمة الصهيونية وإسرائيل:

أما كيف أصبحت المسيحية ومؤسساتها في خدمة اليهودية العالمية (الصهيونية) ودولتها (إسرائيل) فقد بيَّن الدكتور يوسف الحسن في دراسته القيمة الموثقة التي حصل بها على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة, كيف عملت وتعمل المسيحية الأصولية – وخصوصًا في أمريكا- لخدمة الصهيونية العالمية, وتحقيق أهدافها, ومساعدة إسرائيل بكل قوة, وعلى كل صعيد.

وقد ذكر الباحث في خاتمة كتابه نتائج الدراسة التي توصل إليها, وهي نتائج تعد غاية في الخطورة والأهمية, لمن يريد أن يعرف حقيقة (العولمة الدينية) وأن تتجه اليوم؟ ولحساب من تسعى وتجهد؟

يقول الباحث:

قامت هذه الدراسة على فرضية أساسية حول وجود اتجاهات صهيونية في الحركة المسيحية الأصولية في الولايات المتحدة الأمريكية, مما جعل هذه الحركة أحد الأعمدة الأساسية للحركة الصهيونية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

وقد سعت هذه الدراسة إلى معالجة الاتجاهات الصهيونية في الحركة المسيحية الأصولية. وافترضت أن هذه النزعة الصهيونية هي, مبدئيا, نتيجة لعقيدة دينية عميقة غير قائمة على أسس علمية أو سياسية أو اقتصادية أو على معرفة بملابسات السياسة الخارجية ومداخلاتها.

كما افترضت هذه الدراسة أن الدين في الولايات المتحدة الأمريكية في أكثر اعتباراته (دين توراتي), وضعت شروحه في (قوالب عبرانية). وأن الفرضية الأساسية للصهيونية المترسخة في النظرة المسيحية الأصولية, تقوم على قانون لا هوتي توراتي يتلخص في النقاط الثلاث التالية:

1- كل مسيحي مخلص يجب أن يؤمن بالعودة الثانية للمسيح.

---

(1) عن كتاب «تنصير العالم» للدكتورة زينب عبد العزيز, طبعة دار الوفاء بالمنصورة, مصر.

2- إن قياد دولة إسرائيل, واستيلاءها على مدينة القدس, هما إشارة إلهية تشير إلى أن العودة الثانية للمسيح على وشك الحدوث.
3- وعلى ذلك, فإن كل دعم مادي أو معنوي لإسرائيل, ليس أمرا اختياريا أو مبنيا على أسس إنسانية أو أخلاقية أو استراتيجية, وإنما هو (قضاء إلهي) لأنه يؤيد ويسرع قدوم المسيح, وبالتالي فإن كل من يقف ضد إسرائيل هو ضد المسيحية وضد الله بالذات.

ومن هنا, فإن الدراسة تفترض أساسا, أن الاتجاهات الصهيونية في الحركة المسيحية الأصولية هي التي تفسير استعمال الولايات المتحدة الأمريكية الاصطلاح «الالتزام الأخلاقي – الأدبي» بدعم إسرائيل. وهو الاصطلاح الذي لم يستعمل, أمريكيا, مع أية دول صديقة أخرى غير إسرائيل.

وحتى يمكن اختبار تلك الفرضية بطريقة علمية, كان من الضروري البدء في تحليل جذور الاتجاهات الصهيونية في الكنائس الأوروبية, ومن ثم الأمريكية. ولقد اتضح من هذا التحليل أن تلك الاتجاهات قد تبلورت إثر حركة الإصلاح الديني في القرن السادس عشر. حيث سادت عقيدة العودة ا لثانية للمسيح في الكنائس البروتستانتية. وصار الاعتقاد بأن عودة اليهود إلى فلسطين هي تحقيق للنبوءات التوراتية, وتمهيد للمجيء الثاني للمسيح, عندما يقيم مملكته, ويتحول فيها كل اليهود إلى المسيحية.

وبعرض هذه الاتجاهات وتحليها, اتضح تزاوج المعتقدات الدينية بضرورة عودة اليهود إلى فلسطين, وإقامة وطن قومي لهم فيها, بالأهداف السياسية والاستراتيجية للدول الاستعمارية في تلك الفترة مما مهد المناخ لولادة الحركة الصهيونية السياسية لليهود, والهادفة إلى تحقيق المشروع الصهيوني بتجميع يهود العالم في وطن قومي لهم في فلسطين, واكتساب المشروعية والدعم لهذا المشروع.

ولقد تم التوصل إلى تلك النتيجة من طريق تحليل الفكر الصهيوني في العقيدة البروتستانتية, التي ما كانت لتنمو دون معرفة العهد القديم, وهو في مجمله سجل لتاريخ اليهود. وبذلك صارت اليهودية – تاريخا وعادت وقوانين- جزءا من الثقافة الإنكليزية على مدى القرون الثلاثة التالية. ودون هذه الخليفة التوراتية لدى ساسة إنكلترا والرأي العام فيها, فإنه كان من المشكوك فيه أن يصدر وعد بلفور في عام 1917 باسم الحكومة الإنكليزية, رغم وجود عوامل سياسية وتجارية وعسكرية واستراتيجية أخرى كانت قد برزت على المسرح السياسي في تلك المرحلة.

ولقد اتضح من الدراسة أن رموزا دينية وسياسية وأدبية واقتصادية أوروبية كثيرة, قد تأثرت بحماسة كبيرة بالفكر البروتستانتي النابع من العهد القديم, والداعي إلى عودة اليهود إلى فلسطين, فضلا عما ستوفره هذه العودة من فوائد استعمارية وخدمة لمصالح القوى الإمبريالية الحاكمة. وقد جسدت هذه الحماسة عمليا بالمساعدة على هجرة اليهود إلى فلسطين, ودعم إنشاء المستوطنات اليهودية فيها, إضافة إلى تأسيس الجمعيات واللجان والحركات المسيحية الصهيونية, بهدف المساعدة في إعادة اليهود إلى فلسطين, باعتبار أن هذه العودة هي مفتاح الخطة الإلهية لعودة المسيح الثانية.

وقد استنتجت الدراسة أن مقولة «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض», هي مشروع مسيحي صهيوني قدم إلى مؤتمر لندن عام 1840. وأن أول جماعة ضغط (Lobby) صهيوني قامت في الولايات المتحدة الأمريكية, وقد أسسها رجل دين بروتستانتي هو (Blackstom) عام 1887, لصالح إقامة دولة يهودية في فلسطين.

وبتحليل النزعات الصهيونية وتأثيرها الثقافي والفكري في معتقدات البروتستانتية, توصلت الدراسة إلى أن هذا التأثير قد أدى إلى تهويد البروتستانتية, مما كان له الأثر الكبير على الموقف السياسي لإنكلترا نحو تدعيم إقامة الدولة اليهودية, وعلى الموقف السياسي للولايات المتحدة الأمريكية نحو الالتزام بدعم الدولة اليهودية وتأييد سياساتها الاستيطانية والتوسعية.
واتضح من الدراسة أن قناعات لورد بلفور الدينية, والمعتقدات التوراتية للوريد جورج, رئيس الوزراء, وتأثرهما بالفلسفة اليهودية وخلفيتهما الفكرية المؤمنة بقصص العهد القديم وتفسيراته العبرية, كانت وراء بلورة مواقفهما السياسية تجاه المشروع الصهيوني السياسي, وصدور وعد بلفور, والذي كان أول اعتراف دولي بالصهيونية السياسية, وبمشروعها (إقامة دولة لليهود) في فلسطين.
وفي مجال اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة, تم أيضًا تحليل الجذور التاريخية للاتجاهات الصهيونية غير اليهودية في التاريخ الأمريكي, وفي الكنائس البروتستانتية, والكاثوليكية في الولايات المتحدة الأمريكية. وتوصلت الدراسة إلى أن هذه الاتجاهات قد شكلت عنصرا بارزًا في الحياة الثقافية والسياسية الأمريكية منذ البداية الأولى لتأسيس الولايات المتحدة الأمريكية. وكان المهاجرون الأوائل من البيوريتانيين الذين حملوا معهم التقاليد والقناعات التوراتية, وتفسيرات العهد القديم, التي انتشرت إنكلترا بعد القرن السادس عشر.
وتبين من الدراسة أن المهاجرين الأوائل قد سموا أبناءهم بأسماء يهودية من قصص التوراة. كما تمت تسمية مدن أمريكية كثيرة بأسماء عبرية قديمة. كما كانت المواعظ الدينية خلال الحرب الأهلية الأمريكية, تشبه الشعب الأمريكي بالشعب اليهودي الذي يسعى إلى دخول الأرض الموعودة.
وبعد تأثير الاتجاهات الصهيونية في الكنائس البروتستانتية الأمريكية, اتضح أن هذه الاتجاهات قد تبلورت على شكل مؤسسات ومنظمات كنسية صهيونية, تستخدم المسيحية, وتهدف إلى تعبئة الرأي العام, وممارسة الضغط على الجهات الرسمية في الحكومة والكونجرس لصالح الصهيونية السياسية, وتقديم الدعم المادي والمعنوي لهجرة اليهود إلى فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها.
كما اتضح أن هذه المؤسسات والمنظمات المسيحية الصهيونية قد تلقت الدعم العلني والسري من الحركة الصهيونية. وبقيام إسرائيل تدعمت معتقدات المسيحية الأصولية اللاهوتية, باعتباره حدثا وإشارة صحة هذه النبوءات. وصارت مسألة دعم وتقوية وتأييد إسرائيل بهدف تعجيل يوم الخلاص بالعودة الثانية للمسيح قضية رئيسية لدى الحركة المسيحية الأصولية, تحقيقا لرضاء الله, واعتبار أن معارضة إسرائيل هي معارضة للرب.
وقد استنتجت الدراسة أن البروتستانتية هي التي تمثل الأكثرية الغالبة للشعب الأمريكي, وتكمن فيها مصادر النفوذ السياسي, ليس بسبب كثرة عددها فحسب, بل لكونها (كنيسة الطبقة العليا) أو ما يسمى (كنيسة الأنكلوسكسون) البيض التي تختصر عادة بكلمة «واسب» (WASP). وقد استخدمت الكنيسة الوسائل والأساليب نفسها التي تستخدمها المنظمات والمؤسسات المدنية, من حيث التأثير في السياسات العامة للمجتمع, وخاصة ممارسة أساليب الضغط المنظم المسمى (اللوبي), ووسائل استطلاع الرأي العام, وأجهزة الإعلام الحديثة, وأدوات الاتصال الجماهيري. كما ملكت وأدارت جامعات, ومؤسسات تربوية وتعليمية وإعلامية واستثمارية, مما وفر لها إمكانات مالية

ضخمة, وملكت بذلك عقول الملايين من الأمريكيين وجيوبهم. وقد وجدت أن العقدين الأخيرين شهدا توسعا في التعليم الديني في الولايات المتحدة الأمريكية, سواء من حيث عدد المؤسسات التعليمية أو في عدد التلاميذ. فضلا عن انتخاب رئيسين للجمهورية يؤمنان بأهمية الدين وبدوره الجوهري في المجتمع. فالرئيس الأسبق جيمي كارتر أعلن عن شعاره وإيمانه بعقيدة «الولادة الثانية» كمسيحي أصولي, وجسد ما في هذه العقيدة من اتجاهات صهيونية نظريا وعمليا. كما عبر عن ذلك ومارسه خلفه الرئيس رونالد ريجان, واعتبر أن للدين دورا أساسيا في الحياة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية. وفي النتيجة فإن حركة المسيحية الأصولية – التي هي في غالبيتها بروتستانتية – هي أهم ظاهرة سياسية في العقدين الأخيرين من هذا القرن.

وقد مثلت إسرائيل في هذه الظاهرة, محورًا مميزا. وكثر استعمال الرموز الخطابية التوراتية في العمل السياسي الأمريكي, نتيجة تأثير المسيحية في المجتمع المدني, وبخاصة في ثقافته العامة, بحيث صور الصراع العربي – الإسرائيلي في الخيال العام الأمريكي وثقافته – على أنه امتداد للصراع التوراتي بين اليهود وغير اليهود, وأن إسرائيل القرن العشرين هي إسرائيل التوراة نفسها, التي يبشر قيامها باقتراب المجيء الثاني للمسيح, فضلًا عن جعل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل علاقة خاصة ومميزة وقائمة على فهم توراتي تراثي مشترك.

ثم إن انتصار إسرائي العسكري في حرب حزيران /يونيو 1967, واحتلالها مدينة القدس, كان لهما أثر أساسي في بعث الحركة المسيحية الأصولية في الولايات المتحدة الأمريكية, التي قدمت هذه الحرب على أنها معركة الشر والخير[1].

وهكذا رأينا (العولمة الدينية) تنتهي – كما انتهت العولمات الأخرى – إلى (تهويد العالم) وبعبارة أخرى: إلى تأييد الصهيونية العالمية ودولتها القائمة على الاغتصاب والعدوان (إسرائيل).

---

(1)انظر: البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الصهيوني, (دراسة في الحركة المسيحية الأصولية الأمريكية) ص 185-190 ليوسف الحسن.

الباب الثالث

العــولمــة والمســتــقــبل

- التغيرات المتوقعة فى العالم
- كتاب «نهاية التاريخ»
- كتاب «صدام الحضارات»
- هل صدام الحضارات ضرورة؟
- سنة التـــدافــع
- صدام حضارات أم صدام صدام أديان؟

العولمة والمستقبل

الذين يعنون باستشراف المستقبل, يرون أنه يحمل إمكانات هائلة للتقدم البشري المادي, تزداد يوما بعد يوم, وخصوصًا في مجال المعرفة والمعلومات.

كما أن المستقبل يحمل توقعات ومفاجآت, قد تغير العالم, وتؤثر في توازنه وتؤخر مسيرة الديمقراطية, وتقضي على دولة الرفاهية, وتهدد سلامة البيئة, وتخل بالتوازن الكوني.

ومن توقعات المستقبل: ازدياد الهوة بين الأغنياء والفقراء, على مستوى العالم, وعلى المستوى المحلي, وتزايد وطأة الرأسمالية, وحيفها على حقوق الطبقة العاملة.

وهؤلاء الباحثون يقرأون المستقبل في ضوء الحاضر, فما المستقبل إلا ثمرات مترقبة لبذور نبذرها في حاضرنا, وإذا زرعنا الشوك لم نجن العنب, كما قال العرب في أمثالهم. فإنما الثمرة من جنس البذرة, والله تعالى يقول: {وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا} [الأعراف:58].

لقد برزت اليوم صناعات جديدة, أصبحت هي المهيمنة على الاقتصاد والمميزة للأمم وللدول, وهي ما عرف باسم «صناعات المعرفة» وهي ستصبح في الغد أكثر قوة ونفوذا واتساعا.

الأمم اليوم لا تنقسم إلى دول غنية وأخرى فقيرة, بقدر ما تنقسم إلى دول تملك العلم والمعرفة, وأخرى فقيرة أو محدودة النصيب فيها. وفي الغد سيبدو هذا أكثر فأكثر.

يقول العافون: يتوقع أن تسيطر ثورة المعلومات على ربع القرن المقبل, فبعد البهارات والذهب والبترول ستفرض هذه الثورة نفسها كمحرك جديد للتنمية الاقتصادية في مجتمع ما بعد الثورة الصناعية.

ويفيد إدوارد كورنيش «رئيس مركز المجتمع الدولي المستقبلي الأمريكي»: «إن ثورة المعلومات تغير اقتصادنا بالطريقة ذاتها التي قلبت فيها الثورة الصناعية الاقتصادية العالم المرتكز على الزراعة في القرن الثامن عشر».

وبدأت «الموجة الثالثة» هذه قبل عشر سنوات تقريبًا مع وصول تكنولوجيا معلومات جديدة, «إنترنت» شبكات المعلومات المتعددة الوسائط مع النظام الرقمي. ولعصر المعلومات الجديد هذا مميزات أساسية أربع: اللامركزية والعولمة, والتنميط, ونقل السلطة والقدرة إلى الأفراد.

وفي إطار اقتصادي كهذا يشهد تحولا متواصلا وسريعًا, تصبح المعرفة المورد الأساسي.

ويقول إدوارد كورنيش: «إن المعلومات ستصبح سريعا أفضل موارد العالم لجمع الثروات, لتحل بذلك مكان الأرض والطاقة والعمل ورأس المال». مشددا على أن الدول التي تحاول تقييد تدفق المعلومات ستحكم على ذاتها بالتخلف الاقتصادي.

ومن شأن تكاثر الأنظمة التفاعلية المتعددة الوسائط تغيير طرق التعليم عبر السماح بإشراف ذكي متكيف أكثر من حاجات كل تلميذ ومستواه.

لكن تنمية «الواقع الافتراضي» قد تؤدي إلى أشكال جديدة من التعبئة, وهو ما يدفع الناس إلى التخلي عن مسئولياتهم المهنية والعائلية واللجوء إلى عالم افتراضي, كما أنه ستؤدي إلى تغيرات في مجالات أخرى مثل المعالجة النفسية للإصابات بخوف مرضى.

ويقول خبير الاقتصاد بيتر دراكير: «إن اعتماد التجارة الإلكترونية على نطاق واسع سيؤدي إلى ثورة فعلية في الذهنيات».

ويضيف: «إنه مع اختراع سكك الحديد في القرن الماضي سيطرت البشرية على المسافات, لكن في الجغرافيا الجديدة للتجارة الإلكترونية ألغيت المسافات, لم يعد هناك سوى اقتصاد واحد وسوق واحدة. والمنافسة لم تعد محلية بل أصبحت لا تعرف حدودًا».

وفي العالم المترابط هذا ستصبح مسألة «العمال المهاجرين الإلكترونيين» أي عمال يتقاضون أجورا زهيدة قادرين على القيام بعمل عن بعد وما وراء الحدود, المعضلة المقبلة في التجارة الدولية.

فهؤلاء العمال الذين لن يحتاجوا إلى أن يستقلوا قطارات الأنفاق للذهاب إلى مراكز عملهم, سيدخلون مباشرة في منافسة مع عمال يتقاضون أجورا أفضل في الدول المتطورة في مجالات عدة.

كما ستتلاشى أيضًا الفكرة التقليدية للعمل, فلا هناك موظفون وعمال بل مجرد «مقاولي معرفة» قادرين على بيع مؤهلاتهم في السوق المحلية والعالمية بفضل أجهزة الكمبيوتر.

ويقول فينتون سيرف أحد «آباء» الإنترنت ونائب رئيس شركة «إم. سي.إي- وورد كوم»: «إنه في الختام تبقى مشكلة الفوارق بين دول الشمال والجنوب, ويوضح سيرف إن من الممكن أن تؤدى التكنولوجيا والإنترنت إلى اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء. الأمر صحيح الآن, لكن تبقى مطروحة للمستقبل»[1].

تغيرات في أجواء العالم الطبيعي:

وعلى الصعيد الطبيعي والمناخي, أظهر العلماء آراء متعددة ومختلفة حول العالم وحياة الإنسان في الألفية الجديدة, ففي تقرير وكالة أنباء رويتر من لندن:

إن أستاذ علم الاقتصاد في كلية الاقتصاد في لندن «ايان انجل» ليس متفائلًا في استمرار حياة الإنسان, إذ يرى أن الإنسان ليس قادرًا على استمرار حياته في الألفية الجديدة. ومن الجدير ذكره أن «انجل» لديه كتاب حول المستقبل, ومن جهة أخرى أعلنت مؤسسة الأنواء الجوية البريطانية أن الأرض غير مناسبة للإنسان في الألفية الجديدة, بسبب استمرار استهلاك الوقود الحجري مما يتسبب في ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى الضعف.

وصرخ أحد الباحثين في مركز «هادلي» إذا حدث هذا الأمر فإن الثلوج في القسم الغربي من القطب الجنوبي ستذوب ونتيجة لذلك سيرتفع سطح البحر, إلى خمسة أمتار, وهذا يعني غرق دول كاملة في الماء.

وعلى صعيد آخر ذكرت جريدة الإيندبيندنت: أن التغيرات الجوية الكبيرة ستجبر الناس في مناطق واسعة من العالم على تغيير أوضاعهم أو حتى ستجبرهم على تغيير أماكنهم أيضًا.

ولكن اليوم ليست كل التنبؤات متشائمة حول العالم في الألفية الثالثة, فما وصل إلينا من الأجداد حول ظهور المدينة الفاضلة أو ظهور الإنسان المحسن الذي بإمكانه فعل الخوارق, هي أفكار موجودة فعلًا.

فهميس مكراى صاحب كتاب ا لعالم في سنة 2020م والذي طبع في سنة 1995 يقول: إنني لا أستطيع التنبؤ بما سيحدث بعد ألف سنة, ولكن المهم أن العقل سيبقى عند الناس كما هو عليه الآن, فعقلنا يشبه عقل الروميين قبل 2000 سنة, فلذلك فإن العقل في سنة 3000 سيكون موجودًا, وربما ستطرأ تغيرات على شكل وهيئة الإنسان, طويل أو ضعيف أو غيرها من الصفات الظاهرية, لكن الأساس والجوهر لن يتغيرا.

---

(1) عن نشرة: اتجاهات مستقبلية 33/1 عدد ذي الحجة 1420 هـ مارس 2000م.

وعلى صعيد آخر أعلنت مجموعة أمريكية أنه بعد مائة سنة سوف يحتفل بميلاد الأفراد المسنين, وسوف تختفي لغات, ويقل الماء. وتزداد الحيوانات الأليفة ومن جهة أخرى فستتقلص المساحات الخضراء في جميع أنحاء العالم, وستصنع آلة تشبه عضد الإنسان توفر معلومات حول سلامة صاحبها([1]).

التغيرات الاجتماعية والاقتصادية:

هذه التغيرات المخوفة في العالم الطبيعي من حولنا: في البيئة والمناخ والبحر والجو, تذكرنا بقول الله تعالى: {} [الروم:41] فهذه التغيرات كلها من تأثير ما صنع الإنسان بنفسه وما حوله.

ولكن أهم وأخطر من هذه التغيرات: التغيرات المتسارعة في المحيط الإنساني, في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية, نتيجة لهذه الأسباب:

1- اتساع دائرة المعلومات, ونمو المعارف البشرية إلى حد ما سمى «انفجار المعرفة».
2- تطور التكنولوجيا المصاحب لذلك تطورا لا يقف عند حد, حتى زعموا الآن أنهم اخترعوا – أو أوشكوا- كومبيوتر- يعمل تريليون عملية في الثانية!!
3- تقارب العالم بعضه من بعض, حتى غدا قرية كونية, وأمست العزلة غير ممكنة.
4- ضمور معاني الإيمان والقيم الأخلاقية المنبثقة عن الأديان,وغلبة الفلسفة المادية والتقنية على الحياة, فلم يعد يسودها إلا قانون الغاب, وشريعة الذئاب, وحكم الظفر والناب.
5- واستلام الضعفاء من الأفراد والشعوب, ويأسهم من المقاومة, وتفرقهم فيما بينهم, مما أطمع فيهم الأقوياء الذين لا يخافون ولا يستحون.

فخ العولمة:

ومن أهم الكتب التي صدرت من «العولمة» وأخطارها على مستقبل العالم: كتاب «فخ العولمة الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية» ألفه كاتبان غربيان بروح ناقدة ومنصفة, وهما : هانس بيتر مارتين وهارالد شومان, الألمانيان, وقد نشر الكتاب بلغته الأصلية سنة 1996, ولقي نجاحا منقطع النظير حيث طبع تسع مرات في عام واحد.

وقد ترجمه إلى العربية د. عدنان عباس علي, وراجعه وقدمه أ.د. رمزي زكي, ونشرته سلسلة «عالم المعرفة» في دولة الكويت. وهو كتاب جدير بأن ينشر ويقرأ ويعمم, لتوجهه الإنساني, وموسوعية تناوله, ولسلاسته وقدرته على تبسيط وشرح أعقد القضايا بأسلوب سهل, وقد كتب الدكتور زكي, مراجع الكتاب, مقدمة جيدة لخص فيها الأفكار والطروحات الأسياسية للكتاب, يحسن بنا أن نستفيد منها هنا. قال:

وأول هذه الطروحات أن العولمة، من خلال السياسات الليبرالية الحديثة التي تعتمد عليها، إنما ترسم لنا صورة المستقبل بالعودة للماضي السحيق للرأسمالية. فبعد قرن طغت فيه الأفكار الاشتراكية والديموقراطية ومبادئ العدالة الاجتماعية، تلوح الآن في الأفق حركة مضادة تقتلع كل ما حققته الطبقة العاملة والطبقة الوسطى من مكتسبات. وليست زيادة البطالة، وانخفاض الأجور، وتدهور مستويات المعيشة، وتقلص الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة، وإطلاق آليات السوق، وابتعاد الحكومات عن التدخل في النشاط الاقتصادي, وحصر دورها في «حراسة النظام» وتفاقم التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المواطنين- وهي الأمور التي ترسم الآن ملامح الحياة الاقتصادية

---

1 المصدر السابق ص30.

والاجتماعية في غالبية دول العالم- كل هذه الأمور ليست في الحقيقة إلاّ عودة لنفس الأوضاع التي ميزت البدايات الأولى للنظام الرأسمالي إبان مرحلة الثورة الصناعية (1750- 1850). وهي أمور سوف تزداد سوءًا مع السرعة التي تتحرك بها عجلات العولمة المستندة إلى الليبرالية الحديثة.
وتبدو قتامة المستقبل الذي سيكون صورة من الماضي المتوحش للرأسمالية في فجر شبابها، إذا ما سارت الأمور على منوالها الراهن، حينما يشير المؤلفان إلى أنه في القرن القادم سيكون هناك فقط 20% من السكان، الذين يمكنهم العمل والحصول على الدخل والعيش في رغد وسلام. أما النسبة الباقية (80%) فتمثل السكان الفائضين عن الحاجة، الذين لن يمكنهم العيش إلاّ من خلال الإحسان والتبرعات وأعمال الخير.
وإزاء هذا التدهور الحادث في أوضاع العمال والطبقة الوسطى ومختلف الشرائح الاجتماعية محدودة الدخل، راح المؤلفان يتحدثان عما يسمى «بدكتاتورية السوق والعولمة»، وذلك على ضوء ما يروج له منظرو العولمة من أفكار ومقولات وسياسيات. فقد دأب هؤلاء المنظرون على إطلاق تعميمات ذات طابع غير ديموقراطي وشمولي وغير مبرر علميًا، كالقول مثلًا : «إن مراعاة البعد الاجتماعي واحتياجات الفقراء أصبحت عبئًا لا يطاق»، و «إن دولة الرفاه تهدد المستقبل، وإنها كانت مجرد تنازل من جانب رأس المال إبان الحرب الباردة، وإن ذلك التنازل لم يعد له الآن ما يبرره بعد انتهاء هذه الحرب». أو القول مثلًا : «على كل فرد أن يتحمل قدرًا من التضحية حتى يمكن كسب المعركة في حلبة المنافسة الدولية». أو الادعاء «بأن شيئاً من اللامساواة بات أمرًا لا مناص منه». وقد وجدت هذه الأفكار انعكاسها الواضح في السياسات الاقتصادية الليبرالية، التي تطبق الآن في مختلف دول العالم دون مشاركة الناس أو موافقتهم على تلك السياسات.
وفي ضوء التوحد الذي أصبح يجمع بين مصالح أصحاب رؤوس الأموال بشكل لافت للنظر، يعتقد المؤلفان، أن هناك الآن ما يمكن أن يسمى بـ «أممية رأس المال». فهم يهددون بهروب رؤوس أموالهم ما لم تستجب الحكومات لمطالبهم. وهي مطالب عديدة، مثل منحهم تنازلات ضريبية سخية.. تقديم مشروعات البنية التحتية لهم مجانًا، إلغاء وتعديل التشريعات التي كانت تحقق بعض المكاسب للعمال والطبقة الوسطى، مثل قوانين الحد الأدنى للأجور ومشروعات الضمان الاجتماعي والصحي، وإعانات البطالة، وبما يقلل لهم مساهماتهم المالية في هذه الأمور، وخصخصة المشروعات العامة، وتحويل كثير من الخدمات العامة التي كانت تقوم بها الحكومات، لكي يضطلع بها القطاع الخاص، وإضفاء الطابع التجاري عليها...إلى آخره. ويشير المؤلفان إلى أن انهيار «النموذج الاشتراكي» في الاتحاد السوفييتي وفي دول وسط وشرق أوروبا، قد ساعد على انتشار هذه الأممية التي لم تعد تعبأ بشيء إلاّ الربح.
وينتقد المؤلفان الحجة التي يروجها بعض منظري العولمة، والتي تقول : إن هذه العولمة ذات الاتجاه الليبرالي والمغرق في التطرف، هي من قبيل الحتميات الاقتصادية والتكنولوجية الشبيهة بالأحداث الطبيعية التي لا يمكن الوقوف في وجهها. ويعتقدان- على العكس من ذلك- بأن هذه العولمة إن هي إلاّ نتيجة حتمية خلقتها سياسات معينة، بوعي وإرادة الحكومات والبرلمانات التي وقعت على القوانين التي طبقت السياسات الليبرالية الجديدة، وألغت الحدود والحواجز أمام حركات تنقل السلع ورؤوس الأموال، وسحبت المكاسب التي حققها العمال والطبقة الوسطى، وانتهاء بالتوقيع على اتفاقية منظمة التجارة العالمية «الجات» التي ستتولى توقيع العقوبات على من لا يذعن لسياسة

حرية التجارة. ففي كل هذه الأمور لم تكن هناك حتميات لا يمكن تجنبها، بل إرادات سياسية واعية بما تفعل, وعبرت عن مصلحة الشركات دولية النشاط.
ومن القضايا المهمة التي ناقشها المؤلفان: القضية التي تزعم أن العولمة قد أدت إلى انصهار مختلف الاقتصادات القروية والوطنية والإقليمية في اقتصاد عالمي موحد، بعد أن «صار العالم سوقاً واحدة»، وأن التجارة العالمية تبدو كأنها في نمو مطرد يستفيد منه الجميع، بعد أن «غدا العالم قرية كونية متشابهة» ينمو ويتلاحم بجميع أجزائه، وخاصة بعد الدور الذي لعبته الأقمار الصناعية, وشبكة الإنترنت, ومختلف أشكال ثورة الاتصالات. ويشير المؤلفان، إلى أنه بخلاف «التوحد التلفزيوني» الذي يربط بين من يعيشون في أفريقيا وآسيا وكاليفورنيا، وخلاف بضع مدن تتركز فيها وسائل الصناعة الحديثة والتقنيات العالية، وتتصل ببعضها البعض وبالعالم الخارجي أكثر من اتصالها بالبلاد التي تنتمي إليها، فإن الجزء الأعظم من العالم يتحول، خلافاً لذلك، إلى جزر منفصلة، وإلى عالم بؤس وفاقة، ويكتظ بالمدن القذرة والفقيرة. ويشيران في هذا الخصوص، إلى أن مساعدات التنمية التي كانت تعطى للبلاد النامية قد أصبحت في خبر كان، وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة, وموت حوار الشمال والجنوب, ودخول الدول النامية النفق المسدود للمديونية الخارجية.
ومن الطروحات المهمة التي يعرضها المؤلفان، أنه مع نمو العولمة يزداد تركز الثروة، وتتسع الفروق بين البشر والدول اتساعاً لا مثيل له. فالمؤلفان يشيران إلى أن 358 ملياردير اً في العالم يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه 2.5 مليار من سكان العالم. وأن هناك 20% من دول العالم تستحوذ على 85% من الناتج العالمي الإجمالي، وعلى 84% من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها 85% من مجموع المدخرات العالمية.
وهذا التفاوت القائم بين الدول يوازيه تفاوت آخر داخل كل دولة، حيث تستأثر قلة من السكان بالشطر الأعظم من الدخل الوطني والثروة القومية، في حين تعيش أغلبية السكان على الهامش. وهذا التفاوت الشاسع في توزيع الدخل والثروة سواء على الصعيد العالمي أو على الصعيد المحلي، لم يعد بالأمر المزعج، بل بات في رأي منظري العولمة مطلوباً في حلبة التنافس العالمي الضاري.
ويشير مؤلفا الكتاب، إلى أنه مع تسارع عمليات العولمة، فإن بعض المصطلحات المهمة التي شغلت ساحات الفكر والعمل طويلاً، مثل «العالم الثالث» و «التحرر» و «التقدم» و «حوار الشمال والجنوب» و«التنمية الاقتصادية»، ولم يبق لها في دنيا العولمة أي معنى، خاصة أن «العالم المتقدم» أصبح يتجاهل على نحو خطير مشكلات البلاد النامية، وبشكل خاص مشكلات القارة الإفريقية الفقيرة!
ويعتقد المؤلفان أن «نموذج الحضارة» الذي ابتكره الغرب لم يعد صالحاً لبناء المستقبل، أي لبناء مجتمعات قادرة على النمو والانسجام مع البيئة, وتحقيق التوزيع العادل للثروة والدخل. وهما يعتقدان أن الدعاية المفرطة لهذا النموذج كانت جزءاً من الحرب الباردة، ولهذا فإنه (أي هذا النموذج) يجب أن يوضع في متحف الأسلحة القديمة. وتسود الآن، حسب اعتقادهما، عملية تحول تاريخي بأبعاد عالمية واضحة, ينعدم فيها التقدم والرخاء، ويسود التدهور الاقتصادي, والتدمير البيئي, والانحطاط الثقافي، في ضوء «حضارة التنميط» التي تسعى العولمة لفرضها.
وتناول المؤلفان قضية على جانب كبير من الأهمية ولها علاقة وثيقة بالعولمة, ألا وهي قضية النمو المطرد للبطالة، وما يرتبط بها من تقليص في قدرة المستهلكين واتساع دائرة المحرومين. فتحت تأثير الركض المحموم وراء الأرباح المرتفعة, التي أصبحت

تتحقق في الأسواق النقدية والمالية، راحت جميع القطاعات تتنافس وتتصارع من أجل خفض كلفة الإنتاج. وكان التنافس ضارياً والضغط شديداً على عنصر العمل, للوصول ببند الأجور إلى أدنى مستوى ممكن. ولم يعد الأمر يقتصر على ذوي الياقات الزرقاء الذين أبعدوا عن أعمالهم بعد أن حلت الآلات الحديثة والمتطورة مكانهم في مواقع الإنتاج المادي، بل امتد الأمر ليشمل أيضاً ذوي الياقات البيضاء (مهن الطبقة الوسطى) حيث تولت عمليات إعادة هندسة عنصر العمل، والاستخدام الموسع لأجهزة الكمبيوتر، مهمة الاستغناء عن عشرات الآلاف من الوظائف والمهن التي كان يقوم بها هؤلاء. وكانت «مذبحة العمالة» قاسية جداً في البنوك وشركات التأمين.

بل إن المؤلفين يشيران إلى أنه حتى في قطاع صناعة برامج الكمبيوتر، بدأت كبرى الشركات المتخصصة في هذا المجال مثل، Hewlett, IBM, Motorola, Pakard ، في إحلال العلماء الهنود ذوي المرتبات المتدنية مكان العلماء الأميركيين. وحينما ضايقتهم الحكومة الأميركية في هذا السلوك، قامت هذه الشركات بنقل جزء من أنشطتها إلى نيودلهي. وهكذا، سواء تعلق الأمر بصناعة الصلب أو السيارات، أو المواد الكيماوية أو الأجهزة الإلكترونية أو بالبريد أو بشبكة الاتصالات الهاتفية، أدت حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال عبر الحدود، دون أي قيود، إلى العصف بالعمالة والإطاحة بها بعيداً إلى الشوارع الخلفية للبطالة. ويرى المؤلفان، انطلاقاً من هذا، أن المنافسة المعولمة أصبحت «تطحن الناس طحناً»، و «تدمر التماسك الاجتماعي»، وتعمل على تعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الناس.

وقد أولى المؤلفان قضية العلاقة بين الديموقراطية والسوق أهمية خاصة، وهي العلاقة التي يعتقد مروّجو قيم العولمة أن طرفيها متلازمان لا يفترقان. حيث يرون أن الديموقراطية تتطلب السوق، كما أن السوق يتطلب الديموقراطية. لكن المؤلفين يعتقدان أن اقتصاد السوق والديموقراطية ليسا هما الركنين المتلازمين دوماً، واللذين يعملان بانسجام لزيادة الرفاه للجميع، وأن الأمر الأقرب إلى الحقيقة هو التعارض بين الديموقراطية والسوق. ويستندان في ذلك إلى خبرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية، التي تجري الآن في مختلف بلاد العالم في ضوء السياسات الليبرالية الجديدة التي تستند عليها العولمة. فالديموقراطية التي يُجري الدفاع عنها الآن هي تلك التي تحمي وتدافع عن مصالح الأثرياء والمتفوقين اقتصادياً، وتضر بالعمال وبالطبقة الوسطى، وهو ما نراه في الدعوة للتخفيض المستمر للأجور, وزيادة ساعات العمل، وخفض المساعدات, والمنح الحكومية تحت حجة «تهيئة الشعوب لمواجهة سوق المنافسة الدولية».

ويرى المؤلفان أن إبعاد الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية، وتجاهل البعد الاجتماعي، تحت دعوى أن «السوق ينظم نفسه بنفسه»، وأن كل امرئ يأخذ بحسب إنتاجيته، ما هي إلاّ أوهام ستؤدي إلى تدمير الاستقرار الاجتماعي الذي عرفته الدول الرأسمالية الصناعية في عالم ما بعد الحرب، إبان عصر دولة الرفاه. كما يشيران إلى أن الديموقراطية الحقة تمارس فقط حينما يكون الناس في مأمن ضد غوائل الفقر والمرض والبطالة، وأنه مالم يتحقق الاستقرار والتقدم في حياة الناس، فسيبقى الناس مهددين بأن تحكمهم نظم تسلطية.

ويعتقد المؤلفان أن «ديموقراطية العولمة» التي تنحاز بشكل مطلق للأغنياء هي المسئولة الآن عن كثير من مظاهر التوترات الاجتماعية والمتصاعدة في مختلف أصقاع المعمورة (مثل العداء للأجانب في البلدان الصناعية المتقدمة، تهميش الفئات المستضعفة وما ينجم عن ذلك من آثار، نمو النزعة الشوفينية، التظاهرات

والاعتصامات والاحتجاجات الجماهيرية، مقاطعة الانتخابات، نمو الجريمة والعنف وانتشار المخدرات... إلى آخره). صحيح أن تكامل الأسواق عالمياً، وحرية التجارة، وضمان تنقل السلع ورؤوس الأموال دون حواجز.. من شأنها أن تزيد من الدخول القومية للبلاد الصناعية المتقدمة، إلاّ أن التوزيع الملائم لمكاسب هذه الزيادة، وبما يضمن إشراك غالبية المواطنين فيها، لا يمكن أن يتم ما لم تتدخل الدولة. وسيكون عدد الخاسرين في هذه البلاد أكبر بكثير من عدد الرابحين في غيبة هذا التدخل. ولهذا يعتقد المؤلفان أن عجلة العولمة لا يمكن أن تستمر في الاندفاع، دون وجود نظام حكومي يرعى هذا التكافل، هو الضمانة الأكيدة لاستمرار التأييد الواسع الذي لا يزال يمنحه المواطنون في البلدان الصناعية لنظام السوق.
ومع ذلك، لا يقع المؤلفان في وهم إمكان العودة «لبهجة» عصر الستينيات وأوائل السبعينات، حينما سادت دولة الرفاه، وكانت الدولة تتمتع باستقلالية نسبية تمكنها من تبني السياسات المالية والنقدية، التي تضمن تحقيق قدر معقول من العدالة الاجتماعية، وتتيح لها التخفيف من وطأة التقلبات الاقتصادية Business Cycles. فعالم اليوم بما فيه من تعاظم في علاقات التشابك التجاري والنقدي، ومن تعميق لدرجة تقسيم العمل الدولي، ومن إضعاف للسلطة الاقتصادية للدولة، يجعل مثل هذه العودة مستحيلة. لكنهما ينبهان إلى ضرورة العمل للتحرك لتوجيه التنافس عالمياً، بما يخدم الجانب الاجتماعي والديمقراطي في حياة الأمم. ويؤيدان في هذا السياق، الضريبة التي اقترحها جيمس توبن James Tobin على مبيعات النقد الأجنبي وعلى القروض الأجنبية، وتخفيض سعر الفائدة، وإصلاح النظام الضريبي، وتطوير نظم التأمينات الاجتماعية، وإدخال إصلاحات جذرية تضمن توسيع النظام التعليمي وترفع من جدارته، وإجراء تعديلات هيكلية تمكن من المحافظة على البيئة. لكن المشكلة الأساسية هنا، تتمثل في غياب الحكومات القادرة على اتخاذ زمام المبادرة لإجراء هذه الإصلاحات، للوقوف في وجه العولمة المنفلتة، من دون أن تعاقب على هذه الإصلاحات بهروب رءوس الأموال منها. وهما لا يعتقدان أن المبادرة في هذا الخصوص يمكن أن تأتي من الولايات المتحدة، وإنما من الممكن أن تأتي من أوروبا. وهذا يعني أنه يتعين على دول الاتحاد الأوروبي أن تقدم خياراً أوروبياً يضاهي العقيدة الليبرالية الأنجلوساكسونية المتطرفة. وهذا الخيار يمكن- حسب اعتقادهما- أن يكون مزيجاً من الأفكار والسياسات التي نادى بها جون ماينرد كينز ولودفيج إيرهارد، وليس الأفكار والسياسات التي نادى بها فريدرش فون هايك وميلتون فريدمان.
وبالرغم من أن نذر قيام حرب عالمية ثالثة مدمرة قد ضعفت تماماً, بعد انتهاء الحرب الباردة، فإن الخطر الذي تفرزه الرأسمالية المعولمة من جراء هذا التطور الفوضوي في البورصات والأسواق النقدية العالمية، يعد أشد خطراً إذا ما حدث انهيار اقتصادي عالمي بسبب ضعف وهشاشة ضوابط الرأسمالية على صعيدها العالمي وغياب ضوابطها على الصعيد المحلي. ويتوقع المؤلفان أنه في ضوء هذه المخاطر المتوقعة، سيتحول حكام البلدان الصناعية المتقدمة الذين يغالون الآن في الدعوة إلى «العولمة المتحررة تماماً من أي قيود» بين ليلة وضحاها، إلى الدفاع عن الحماية والأسواق الوطنية و الانكفاء على الذات.
ولم ينس المؤلفان أن يشيرا إلى مختلف أشكال النضال التي تتم الآن لتحقيق الديموقراطية المضادة لديكتاتورية الأسواق المعولمة، والمواجهة لبرامج الأحزاب اليمينية الرامية لهدم دولة الرفاه والتضامن الاجتماعي. فهناك الملايين من المواطنين

الأوروبيين الذين يطالبون، بطريقة أو بأخرى، بوقف جنون السوق العالمية، ومراعاة إنسانية الإنسان، وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية. وهو ما ينعكس في النشاط الواعي لأحزاب الخضر، والاتحادات النقابية، واتحادات النساء والطلبة والشبيبة، وفي حركات اللاهوت السياسي، وجماعات التضامن مع المهاجرين ومع البلاد النامية... إلى آخره.
ومن الأفكار المهمة التي طرحها المؤلفان في هذا السياق، أن العدالة الاجتماعية مسألة لا تقررها السوق، بل هي مسألة تتوقف على القوى الاجتماعية التي تناضل من أجلها. ولهذا يؤكد المؤلفات أن الإضرابات العمالية الواسعة التي تشهدها فرنسا وبلجيكا وإسبانيا وبريطانيا وإيطاليا وغيرها ضد الخصخصة والتهميش، هي علامات مضيئة على الدرب الصحيح.
وأياً كان الأمر، فإنه بالرغم من موجة النقد العنيف -التي قادها مؤلفا هذا الكتاب- لفوضى العولمة، وطغيانها المدمر للعدالة الاجتماعية, وإساءتها للبيئة، فإنهما لم يستخدما النتائج التي توصلا إليها لطرح تصور سياسي راديكالي بديل، بل هما في الحقيقة يدعوان لإعادة طرح «مشروع دولة الرفاه»، ولكن في صيغة معدلة. وهذا ما يبدو واضحاً في أفكار عشر أساسية طرحاها في نهاية الكتاب، وهي الأفكار التي يعتقدان أنها كفيلة بأن تمنع قيام «مجتمع العشرين في المائة»، وتحقق العدالة الاجتماعية والاستقرار وتحمي البيئة. وهي أفكار يغلب عليها الطابع الكينزي والديموقراطي والعقلاني والإنساني بشكل عام([1]).

أشهر الدراسات الاستراتيجية:

العولمة إذن لا تقف عند اليوم والحاضر, بل تهتم بالغد, وتستشرف المستقبل, ولذا كانت الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية من أهم ما يشغلها.
فلا يكفي العولمة أن تعرف من هم أعداؤها اليوم, بل لا بد أن تعرف من هم أعداؤها غدا, حتى تعد لهم العدة وتأخذ لهم الأهبة. ومن هو عدوها الطارئ أو المؤقت, ومن هو العدو الدائم؟ ولحساب من تدور عجلة التاريخ؟ لأي فلسفة؟ ولأي نظام؟ ولأي أمة؟ وهل يمكن أن يثبت التاريخ ويقف عند نقطة معينة أو أنه دائر باستمرار دوران الفلك, سائر سير الليل والنهار؟
في هذا النطاق ظهر من ثمار العولمة كتابان شهيران في أمريكا أحدثا ضجة هائلة عند ظهورهما, وهما:

1- «نهاية التاريخ» لمؤلفه «فرنسيس فو كوياما».
2- «صدام الحضارات» لكاتبه «صمويل هانتنغتون».

وسنفرد كلا منهما بحديث, خصوصًا الكتاب الثاني لما أثاره من مفاهيم ومشكلات تستحق التعقيب.

نهاية التاريخ:

حاول كثيرون أن يوقفوا عجلة التاريخ الدائرة والمستمرة, عند نقطة معينة, زينتها لهم أفكارهم أو أهواؤهم.
قال الماركسيون يومًا: إن صراع الأضداد, أو النقائض, الذي اعتبروه حتمية تاريخية- هو فكرة هيجيلية الأصل- سيظل قانونه ساريا في الوجود, حتى يصل الشيوعيون أو – بعبارتهم- تصل طبقة البيروليتاريا إلى الحكم, وتتسلم مقاليد السلطة من الرأسماليين والبراجوازيين الأشرار, وعند ذلك تنحل كل العقد, وتنتهي كل المفرقات بين الناس من

([1]) انظر: فخ العولمة- المقدمة ص8-18.

الدين والأسرة والطبقة والقوم, ويعيش الناس في ظل مساواة كاملة, تذوب فيها الفوارق بين الناس. ويقف التاريخ عند هذا الحد, ولا يتحرك إلى أمام لا إلى خلف!
هذه هي «الجنة الموعودة» التي وعد الشيوعيون بها الناس – بدلا من «جنة الخلد» التي وعد الله بها عباده الصالحين في الآخرة, كما يقول المؤمنون بالأديان – والتي لم يصل الموعودون بها في بلاد الشيوعية إليها يوما ما, ولم يجحدوا ريحها, أو يقتربوا منها, بل عاشوا حياة أقرب ما تكون إلى الجحيم, فقد سلبوا الحرية بحلم الحياة الطيبة, وبحلم المساواة التامة, ولم يحققوا هذه ولا تلك.
بل الواقع أن كل الأيديولوجيات الوضعية التي اتخذها بعض الناس لتكون بديلًا عن الدين, وأرادت أن تجعل من الإنسان «حشرة اجتماعية» أو نملة في «مجتمع النمل» كما يقول توينبي, قد سقطت وخاب سعيها, وبقيت حاجة الإنسان إلى الدين كما هي, بل ازداد حاجة الإنسان إليه, في خضم تيار المادية والنفعية, الذي مزق أواصرالناس, وجعل الإنسان يعيش لنفسه فقط, أي لنزواته وشهواته.
الذي يهمنا هنا: أن الشيوعيين حملوا يوما بإنهاء التاريخ أو إيقاف سيره عند مرحلة معينة, ثم جاء التاريخ واكتسحهم, وكنسهم بمكنسته, وانتهى «الاتحاد السوفيتي» وسقطت الشيوعية, وتبخرت أحلامها, وظلت عجلة التاريخ تدور.
ثم فاجأ العالم مفكر أمريكي - ياباني الأصل- هو فرنسيس فوكوياما, الذي ظهر على الناس بكتابه, الذي فجر في دنيا الفكر قنبلة مدوية, هي «نهاية التاريخ» وهذا هو عنوان الكتاب الذي ظهر في سنة 1993. وقد انتهى التاريخ – في رأيه- لحساب القوى الرأسمالية والليبرالية الديمقراطية واقتصاد السوق الحر, وأن هذا ما يفرضه منطق العلوم الطبيعية الحديثة, بعد أن أخفقت كل أشكال الحكم السابقة, لا سيما الشيوعية, ووصل العالم بأسره إلى ما يشبه الإجماع بأن الليبرالية الرأسمالية الديمقراطية هي النظام الصالح للحكم. فإلى هذه النتيجة انتهى سير التاريخ, وحط رحاله, على نحو ما قال الشاعر العربي:

فألقت عصاها, واستقر بها النوى
كما قر عينا بالإياب المسافر!

على أن الأديان الكتابية الثلاثة: اليهودية والمسيحية والإسلام, كلها تؤمن بنهاية التاريخ على غير ما ذكره فو كوياما. فهي جميعا تنتظر «مسيحا» يبعثه الله أو ينزل من السماء, ويقيم دين الله في أرض الله, وينشر العدل والخير, ويحارب الظلم والفساد.
ونحن المسلمين نؤمن بنزل المسيح في آخر الزمان, وأنه سيملأ الأرض عدلا وخيرا وبركة, وسيحكم بشريعة الإسلام, ولكننا لا نعرف متى يكون ذلك, فهو من علامات الساعة الكبرى التي لا يعلم موعدها إلا الله تعالى.
وقد هلل المهللون,وطبل المطبلون لهذا الكتاب عند ظهوره, واحتل مساحة واسعة في ساحة النقاش والجدل بين المثقفين في أنحاء العالم, بين مؤيد ومعارض.
هذا مع أنه يقوم على فرضية لم يسندها دليل قوي من علم أو منطق أو واقع. وفشل الشيوعية ونظامها الاقتصادي والسياسي الاستبدادي, لا يكفي ليكون دليلًا على صواب مقابلها الرأسمالي الليبرالي.
ولم لا يكون هناك نظرية أخرى, ونظام آخر أو منهاج آخر, لا هو رأسمالي ولا شيوعي, ولا هو دكتاتوري ولا ليبرالي, بل يأخذ أفضل ما في النظامين, ويتجنب أسوأ ما فيهما, فلا هو فردي ولا جماعي, وإنما هو نظام متوازن يقوم على الوسطية, والجمع بين الثنائيات أو المتقابلات التي يحسب كثير من الناس التقاءها ضربا من المحال, مثل

المادية والروحية, والمثالية والواقعية, والربانية والإنسانية, والفردية والجماعية, والدنيوية والأخروية, والقدرية والحرية, والعقل والوحي, والنص والاجتهاد, والحق والواجب, والثبات والتطور.
وهذا هو المنهج المتكامل الذي يقدمه الإسلام للبشرية, رحمة للعالمين, وهداية للحائرين, وعدلا وإخاء وسلاما للناس أجمعين.

صدام الحضارات:

ولم تكد تمضي سنتان على كتاب «فو كوياما» وما أحدث من ضجة وصخب في دنيا الفكر والثقافة والسياسة, على الطريقة الأمريكية في الدعاية والإعلان, والتهويل والتضخيم, لتسويق كل ما هو أمريكي الصنع, في عالم الأشياء, أو عالم الأفكار. حتى خطف الأضواء كتاب آخر لمؤلف آخر في نفس الموضوع: الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية.
ذلك هو كتاب «صمويل هانتنغتون» أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفارد الشهيرة, وأحد أساتذة الدراسات الاستراتيجية القريبين من صناع القرار, بالإضافة إلى أنه يهودي. فانتقل الضجيج والبريق والوهج إلى المؤلف الجديد, والكتاب الجديد, الذي سماه «صدام الحضارات» أو «صراع الحضارات».
ورغم أن الكتاب كان في أصله مقالة مطولة في مجلة «الشئون الخارجية» القريبة من وزارة الخارجية الأمركية, إلا أنه أحدث هذا الدوي, أو أريد له أن يحدث هذا الدوي, ويسحب البساط من تحت «نهاية التاريخ». ولا غرو أن كثرت حوله المناقشات, وتوالت التعقيبات, ما بين مؤيد ومعارض, كليا أو جزئيا, في أمريكا نفسها, وفي أوروبا, وفي آفاق العالم, ومنه العالم العربي والإسلامي.
وهذا ما جعل الكاتب ذاته يعقب على المعقبين, ويضيف أفكارًا جديدة على مقالته الأولى, أثرى بها كتابه, واتضحت بها فكرته أكثر فأكثر. والآن نسأل: ما هدف الكتاب وفكرته الأساسية؟ وما سبب إحداثه لكل هذا الصخب الذي كان يصم الآذان؟
تقوم فكرة «هانتنغتون» على أن التاريخ لم ينتهِ, ولم ينته الصراع فيه, ولم تغلق ملفاته, بسقوط الاتحاد السوفيتي, وسقوط الخطر الشيوعي معه, بل لا يزال في جعبة التاريخ سهام لم يرم بها بعد, ولا زال الصراع كامنا, وأسبابه قائمة, ولكن أسباب الصراع ليست بسبب الأيديولوجيات المختلفة والمتناقضة كالشيوعية الدكتاتورية, والرأسمالية الليبرالية, ولا بسبب المصالح الاقتصادية المتعارضة للدول المختلفة.
ولكن الصراع الذي يخبئه المستقبل سيكون سببه اختلاف الحضارات أو الثقافات, وتناقضها. ومحاولة كل حضارة أن تثبت وجودها, وتفرض رؤيتها للإنسان وللكون والدين والحياة والتاريخ.
ولقد بين الكاتب أن هناك حضارات سبعا أو ثمانيا, وهي التي يمكن أن يقوم بها النزاع والصراع, في المستقبل, وهي: الحضارات الغربية, والكونفشيوسية, واليابانية, والإسلامية, والهندية, والسلافية الأرثوذكسية, والأمريكية اللاتينية, وربما الأفريقية.
كان الصراع والحروب قديما بين الملوك والأباطرة بعضهم وبعض بسبب الأطماع والرغبة في التوسع, ثم بعد الثورة الفرنسية, أصبح الصراع والحروب بين الدول والأمم بسبب تعارض المصالح, ثم صارت بين الأمم ذات السياسات المختلفة مثل النازية والفاشية وحلفائهما, وبريطانيا وفرنسا وروسيا وأمريكا, ثم أصبح سبب الصراع بين الأيديولوجيات المتناقضة, مثل الرأسمالية والشيوعية, كالنزاع بين أمريكا وحلفائها, وروسيا وحلفائها.

أما حروب المستقبل فيرى «هانتنغتون» - بعد سقوط دولة الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفيتي- أنها حروب حضارات متباينة, وخصوصًا الحضارات السبع المذكورة.
وقد لاحظنا – كما لاحظ بعض الباحثين([1])- أنه لا يوجد أساس واحد أو معيار واحد, بنى عليه المؤلف تصنيفه للحضارات.
فبعضها بناه على أساس جهوي, مثل الحضارة الغربية.
وبعضها بناه على أساس إقليمي مثل الحضارة الهندية, والحضارة اليابانية, وحضارة أمريكا اللاتينية, وإن ضم إليها عنصرا آخر مع الجهة, «اللاتينية».
وبعضها بناه على أساس ديني مثل الحضارة الإسلامية, والحضارة السلافية الأرثوذكسية, وإن ضم إليها العرق مع الدين.
وبعضها بناه على أساس فلسفي مثل الحضارة الكونفشيوسية «وكنفيشيوس هو فيلسوف صيني أخلاقي».
وكأني ألمح العنصر الديني مختفيا وراء هذا التقسيم, وإن لم ينبئ عنه الكاتب بصراحة, إلا بالنسبة للحضارتين: الإسلامية والأرثوذكسية.
فحضارة الهند هي حضارة الهندوس والديانة الهندوسية بمبعوداتها الوثنية والحيوانية «كالأبقار» وفلسفتها البرهمية, وتقسيمها للناس إلى طبقات مفروضة عليهم قدرًا.
وحضارة اليابان هي حضارة الديانة الشنتويه.
وكذلك حضارة الصين أقرب إلى أن تسمى «الحضارة البوذية» منها إلى الحضارة «الكونفيشيوسية».
والواقع أن الدين هو أعظم المؤثرات في تكوين الحضارات أو الثقافات, وقد اعترف بذلك هانتنغتون نفسه حين ذكر مكونات الحضارة من اللغة والتاريخ والتقاليد.. إلخ. ثم قال: وأهمها الدين. فكشف بذلك عما يكنه صدره من اعتبار الدين وراء هذا الصراع المرتقب, بل الحتمي في نظره.
وهو في هذا يتفق مع بعض المفكرين الغربيين - مثل البوت- الذين يرون «الدين» جوهر «الثقافة» وأن الثقافات تختلف أساسا بمقدار اختلاف الأديان.
ومما يحمد لـ «هانتنغتون» أنه اعترف أن في العالم حضارات مختلفة, يتميز بعضها عن بعض, وهذا أمر مهم, ويرد على الذين يزعمون أنه لا توجد اليوم إلا حضارة واحدة, أو ثقافة واحدة, هي الحضارة الغربية, والثقافة الغربية, على اعتبار أن الثقافة هي الحضارة, أو هي جوهر الحضارة. فقد ادعى هؤلاء أن الثقافة الغربية أو الحضارة الغربية, أصبحت ثقافة - أو حضارة- كونية, حضارة للعالم كله, غربه وشرقه, وشماله وجنوبه, كتابييه ووثنييه, مؤمنيه وملحديه. وعلى الجميع أن يولوا وجوههم شطر هذه الثقافة, ويكيفوا أنفسهم وفقا لفلسفتها, ومفاهيمها وقيمها وتقاليدها وأنظمتها.
وهؤلاء قوم «مهزومون» في داخلهم, يريدون أن يبرروا الواقع, ويفلسفوا ويؤصلوا غلبة القوى, أو قوة الغالب.
والواقع أن هناك حضارات عدة في عالمنا, ولا تزال باقية وفاعلة إلى اليوم, لكل حضارة فلسفتها ونظرتها إلى الإنسان والكون والحياة, وإلى الدين والدنيا, ولها مصادرها, ولها أهلها, ولها تاريخها, ولها عطاؤها وتأثيرها الممتد من الأمس إلى اليوم.

---

[1] انظر: الجابري- قضايا في الفكر المعاصر.

ومن الخير أن نقر بأن لكل حضارة خصوصيتها, وأن نبقى على خير ما فيها, وأن نقتبس من إيجابيتها, ونتجنب سلبياتها, وألا نقر أمة على التخلي عن حضارتها, والانقطاع عن جذورها, ما لم تتحول هي من حضارة إلى أ×رى باختيارها الحر, وإرادتها المستقلة, كما رأينا إيران قديمًا – بعد الإسلام- تنتقل بكل حرياتها من الحضارة الفارسية إلى الحضارة الإسلامية, وكما رأينا مصر – كذلك تنتقل من الحضارة الفرعونية والرومانية طائعة مختارة إلى الحضارة العربية الإسلامية- وكذلك شمال إفريقيا انتقل من الحضارة البربرية إلى إلى الحضارة العربية الإسلامية.

ومما يحمد لهانتنغتون أيضًا: أنه اعترف بـ «الحضارة الإسلامية» كواحدة من أبرز الحضارات القائمة والمؤثرة في العالم. وهي حقيقة لا ريب فيها, وهي ترد على أولئك المفتونين المطموسين من بني جلدتنا, الذين يريدون لنا أن نقطع جذورنا, ونهدم أساس بنياننا, وأن ندع حضارتنا مختارين, لنأخذ حضارة غيرنا ولا سيما الحضارة الغالبة والمنتصرة: حضارة الغرب, نأخذ منها الفلسفة والمفاهيم, ونأخذ منها القيم والمعايير, ونأخذ منها الآداب والتقاليد, ونأخ منها الأنظمة والقوانين. فماذا بقى لنا من حضارتنا؟!

بل الواقع أن كل ما ذكره (هانتنغتون) من حضارات, وإنما يغطي به ما يهدف إليه بالفعل من الصراع المخبوء والمخوف, وهو الصراع مع الحضارة الإسلامية, أوقل بصراحة مع الإسلام. كما سينكشف عنه القناع بعد.

ولقد ذكر مؤلف «صدام الحضارات» في كتابه أن سائر الحضارات – اليابانية والهندية والسلافية الأرثوذكسية والأمريكية اللاتينية- يسهل التفاهم والتقارب معها لأسباب شرحها, إلا حضارتين اثنتين, هما الحضارة الإسلامية والحضارة الكونفوشيوسية (الصينية). فهما حضارتان ناشزتان, فإذا تفاهمتا أو تقاربتا أو اتفقتا – وهو أمر محتمل بل مرجح- كونا خطرًا على الغرب, ليس بالهين([1]).

هل صدام الحضارات ضرورة؟

ونحن نريد أن نسأل (هانتنغتون) سؤالًا مهما, عن فكرته في تصادم الحضارات وصراعها: هل هو ضرورة لا مفر منها؟ أو هو أمر محتمل؟.

وتشبه هذه المقولة بحثًا عند فقهاء المسلمين: هل الأصل في العلاقة بغير المسلمين: الحرب أو السلم؟

فهناك من زعموا أن الأصل هو الحرب, وهناك من عارضهم وقالوا: بل الأصل هو السلم, والقتال عارض رغم أنف المسلمين. كما قال تعالى: {كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ} [البقرة:216].

ونصوص القرآن واضحة في ترجيح السلم على الحرب, كما في قوله تعالى: {فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا} [النساء:90].

واعتبر القرآن صلح الحديبية, وكف الأيدي عن القتال {فَتْحًا مُّبِيْنًا} للمسلمين, ونزلت فيه (سورة الفتح).

وعلَّق القرآن على انتهاء غزوة الأحزاب بغير حرب, بهذه العبارة الموحية {وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ} [الأحزاب:25] قالها في معرض الامتنان بالنعمة.

---

(1) انظر: صدام الحضارات والتعقيبات عليه من عدد المفكرين. نشر مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق- بيروت, الطبعة الأولى 1995م.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "دعوا الحبشة ما ودعوكم, واتركوا الترك ما تركوكم"([1]).

فالحرب مشروعة عند وجود أسبابها وموجباتها, ولكنها ليست ضرورة لازمة بين المختلفين بعضهم وبعض.

وكذلك نقول: إن الصراع بين الحضارات ليس ضرورة توجبها طبيعة اختلاف الحضارات, فقد تستطيع الحضارات المختلفة أن تتحاور وأن تتعايش, ولا تتصارع, بل يأخذ بعضها من بعض عن طريق التلاقح والتبادل.

إنما يتحتم الصراع حين تريد حضارة أن تفرض نفسها ورؤيتها ومبادئها على غيرها بمنطق القوة, لا بقوة المنطق. في حين يرفض ذلك الآخرون. وهنا يكون الصدام.

لهذا دعا بعض المفكرين الكبار مثل المفكر الفرنسي, المسلم (رجاء جارودي) إلى حوار الحضارات, وأنشأ معهدا لذلك في قرطبة.

وقد رأت الأمم المتحدة تخصيص سنة 2001 لتكون (سنة حوار الحضارات) وعين الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) ممثلا له, ليقوم بالإعداد لهذا الأمر, وهو الدكتور جياندو مينكو بيكو, الذي استضافه الأستاذ أحمد منصور في برنامجه في قناة الجزيرة (بلا حدود) ليحاوره حول هذا الموضوع.

ولقد أبدى الرجل حماسه لحوار الحضارات, مصرحا بخلافه لـ(هانتنغتون) في فكرته المتجهة لصراع الحضارات.

ونحن مع (بيكو) و(جارودي) ومن وافقهما, في أن اختلاف الحضارات ليس من الضروري أن يكون دائمًا (اختلاف صراع وتناقض) بل ينبغي أن يكون (اختلاف تنوع). والتنوع مصدر ثراء وخير للجميع, أما الصراع فوراءه شر كثير, إلا أن يكون صراعا مفروضا على الإنسان دفاعا عن حق.

ونحن المسلمين نعتقد – دينيا- أن الاختلاف بين الناس واقع بمشيئة الله تعالى, المرتبطة بحكمته سبحانه, فلا يشاء إلا ما فيه الحكمة. سواء كان هذا الاختلاف في اللغة واللون, كما في قوله تعالى: {وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ} [الروم:22].

أم كان هذا الاختلاف في الدين, فهو واقع بمشيئته عز وجل, كما قال في كتابه: {وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمُونَ مَا لَهُمْ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ} [الشورى:8], {قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ} [الأنعام:149].

بل بين القرآن الكريم أن الله إنما خلق الناس ليختلفوا ويتنوعوا, كما في قوله سبحانه {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ} [هود:118, 119]. قال كثير من المفسرين في بيان معنى (ولذلك خلقهم): أي وللاختلاف خلقهم, ذلك أنه منحهم العقل والإرادة, فما دام كل واحد منهم يفكر برأسه, ويختار بإرادته, فلا بد أن تختلف الأفكار, وتتباين الإرادات, ويتحمل كل منهم مسئولية نفسه.

وبهذا ينسجم النوع الإنساني مع الأنواع الأخرى من المخلوقات, فقد خلقها الله أيضًا مختلفة أو متنوعة. كما قال تعالى: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ *

---

[1]

وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ} [فاطر:27, 28].
ومن ثم ينبغي أن يقرأ الجميع بـ(اختلاف النوع) وأن يتعاملوا بعضهم مع بعض على هذا الأساس, متعاونين على البر والتقوى, غير متعاونين على الإثم والعدوان.
وبهذا يتمسك كل بما عنده مما يعتقد أن حق وخير وجمال, فاتحا الباب للحوار مع الآخرين, في محاولة إيجاد (نقط للتلاقي) أو (قواسم مشتركة) يتفاهم عليها الجميع, ويعملون في إطارها.
ونحن المسلمين نرحب بهذا الحوار, بل نحن مأمورون به شرعا في مثل قول الله تعالى: {ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ} [النحل:125] فنحن مطالبون بالدعوة إلى سبيل ربنا بالحكمة والموعظة الحسنة, وهذا مع الموافقين لنا, ومطالبون كذلك بالحوار والجدال بالطريقة التي هي أحسن, وذلك مع المخالفين.
وإذا كنا نؤمن بأننا على الحق, وغيرنا على الباطل, شأن المؤمنين في كل الأديان, فلسنا مكلفين أن نحاسب الناس على ذلك في هذه الدنيا, بل حسابهم على الله تعالى في الآخرة, كما قال تعالى: {وَإِنْ جَادَلُوكَ فَقُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ * اللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ} [الحج:68, 69], {اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ} [الشورى:15].
وهذا من أعظم دواعي التسامح بين الناس, وإن اعتقدنا أن مخالفينا في ضلال مبين.
وهذا الحوار الذي يقصد به التأليف والتقريب والتفاهم, لا يسقط حقنا في الدعوة إلى عقيدتنا ورسالتنا العالمية بالحكمة والموعظة الحسنة, فنحن بهذا مكلفون أيضًا, كما قال الله لرسوله: {قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ} [آل عمران:64].

سنة التدافع:

ونحن المسلمين قد علمنا قرآننا قانونًا من قوانين الله في الكون وفي الناس, أو – بتعبير القرآن- سنة من سنن الله, وهذا القانون أو هذه السنة هي: (التدافع), على معنى: أن يدفع الله الخلائق بعضها ببعض, حتى تصلح الأرض وتستمر الحياة. يحدث هذا على المستوى الكوني, فقد تظهر بعض النباتات وتنتشر انتشارا واسعا وهائلا تهدد الحياة من حولها, فيسلط الله عليها حشرة معينة سرعان ما توقف توسعها, وتصد انتشارها. وهذا ما عبر عنه المثل القائل: إذا اصطلح الفأر والهرة خربت دكان البقال. فالتدافع بين الهرة والفأر أنقذ الدكان.
وكما يحدث هذا في عالم النباتات والحشرات و الحيوان, يحدث مثله في عالم الإنسان, فقد يبرز طاغية من الأقوياء يتسلط على الضعفاء, ويعيث في الأرض فسادًا, وفي الناس قتلا واغتصابا وعدوانا, فيسلط الله عليه من يؤدبه ويوقفه عند حده, وقد يكون هذا الآخر من أهل العدل, وقد يكون ظالما مثله, كما قيل: الظالم سيف الله في أرضه, ينتقم به ثم ينتقم منه.
فالتدافع سنة كونية , وضرورة لدفع الفساد من الأرض, حتى لا يبغي بعض الناس على بعض, ويغتال الأقوياء المستضعفين, فلولا هذا التدافع لساد قانون الغابة, وافترس القوي الضعيف, أو الأضعف منه. وأكل الكبير الصغير كما هو قانون البحر, وعالم الأسماك والحيتان.

الإنسان إذا ترك لغرائزه وحدها غلبه الظلم والجهل {إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا} [الأحزاب:72].
وقال شاعرنا الحكيم: أبو الطيب:
والظلم من شيم النفوس, فإن تجد ذا عـفـة فلعـله لا يظلم
فما الذي يمنع القوى الغشوم من العدوان على ا لضعيف المهضوم؟
إن القدر الأعلى يهيئ من يدافع عن الضعفاء وحقوقهم وحرماتهم.
وهنا قد يطغى الغرب – الذي تمثله أمريكا- ويتجبر ويفسد في الأرض, فلا مانع أن تتجمع ضده القوى الإسلامية والصينية غيرها. فالضعفاء إذا اجتمعوا كانوا قوة, لاسيما أن لديهم أسبابًا أخرى للقوة لا يملكها الغرب, كقوة العدد, والقوة المعنوية.
وهنا يكون من الخير للغرب أن يتخلى عن غطرسته وطغيانه وغروره بقوته, وأن يحاول التفاهم مع الآخرين, وبهذا تتفادى الحروب والصدامات.
لقد ذكر القرآن سنة (التدافع بين الناس) في موضعين من كتاب الله:
الأول: في قصة (طالوت) الذي بعثه الله ملكا لبني إسرائيل ليقودهم في معركة مكتوبة عليهم, ليحرروا أنفسهم ممن سلط عليهم وأخرجهم من ديارهم:{ قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا } [البقرة:246].
وقد قدر الله لطالوت وجنوده أن يلتقوا بـ(جالوت) الجبار وجنوده, وهم أكثر عددًا, وأقوى عدة, حتى إن جنود طالوت أدركهم الرعب حين رأوا كثرتهم وقالوا – كما حكى القرآن عنهم- : {لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ}.
ولكن القلة المؤمنة مع طالوت لم يرعبها كثرة العدد {قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو اللَّهِ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ * وَلَمَّا بَرَزُوا لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالُوا رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ * فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ} [البقرة:249-251].
بهذا التدافع تحمي أماكن العبادة, وحرية التدين, وإلا طغى الطاغون, وهدم المهدمون, دون مساءلة أو عقاب أو حساب.
أهو صدام حضارات أم صدام مصالح أم صدام أديان؟
وقد ناقش كثيرون (هانتنغتون) معارضين له في صدام الحضارات, مبينين: أن الدفاع الحقيقي وراء الحروب إنما هو مصالح الدول والقوى الكبرى, ومطامع الزعماء, وليس الخلاف الحضاري.
قال ذلك الدكتور بيكو المكلف بحوار الحضارات في الأمم المتحدة في لقائه بقناة الجزيرة, وقال ذلك الدكتور الجابري في تعقيبه على هانتنغتون وكتابه, وهذه عبارته:
لو أن الكاتب كان يفكر في قضايا عصره من أجل فهمها, والتماس حلول تخدم صالح الإنسانية ككل، مع افتراض أنه مقتنع فعلاً بأن (صدام الحضارات) يتهدد الأمن العالمي في المستقبل، كان المفروض أن ينتهي هذا الكاتب إلى نتيجة يدعو فيها جميع الجهات، وجميع الدول والأمم، إلى الوعي بهذا الخطر, ويطالبها بل يقترح عليها اتخاذ التدابير الضرورية الكفيلة بتلافي هذا الخطر الماحق. لكن صاحب المقالة سلك مسلكاً آخر معاكساً تماماً، فتعامل منذ البداية مع «الفرضية» لا كمجرد فرضية تعبر عن احتمال وقوع أمر ما، بل كحقيقة تاريخية حكمت تطور التاريخ في الماضي وستحكمه في المستقبل. وهكذا راح يعيد بناء «التاريخ كله» بالصورة التي تجعل منه «صدام

حضارات» الماضي في ذلك والحاضر سواء، باذلاً كل جهده لحشد الأمثلة والوقائع التي تؤيد هذه «الحقيقة التاريخية» المزعومة: يختار أمثلته من هنا وهناك, ويؤولها تأويلاً يبتعد بها عن إطارها ويلبسها دلالات لا تحتملها. ثم يكرر المثال الواحد مرات ويقفز ويراوغ, سلاحه المنطقي في كل ذلك «المغالطة» أو «الاستدلال المغالطي» بالتعبير المنطقي.

والهدف من كل ذلك: التهويل والتخويف, وإعداد القارئ لتقبل النتيجة وتحمل ما يلزم عنها, وكأن ذلك قدر لا مفر منه. والنتيجة التي أفصحت عنها المقالة, هي: ضرورة أن يستمر الغرب في تطوير قواه العسكرية, وبالتالي ضرورة أن يصرف ما يلزم من الأموال في سبيل ذلك.

لكن خطورة المقالة ليست في النتيجة التي تنتهي إليها, فدعوة الغرب, إلى الحفاظ على مركزه وهيمنته, والعمل بكل الوسائل على صيانة مصالحه, أمر مفهوم وعادي.

إن خطورة المقالة تكمن في نظرنا فيما بين «المقدمة» و«النتيجة», ويشغل كل منها بضعة أسطر لا يغر. أما «بؤرة» أو «قلب» الموضوع – بالتعبير الأمريكي- هو «الإسلام بالدرجة الأولى» و«الصين» بدرجة أخف قليلًا. ذلك أن صاحب المقالة يركز على الإسلام سواء في تحليله «التاريخي» أو في عرضه لوقائع الحاضر, بينما لا يستحضر الصين إلا في حديث عن اتجاه تطور النمو في الوقت الحاضر بجنوب شرق آسيا.

و«الإسلام» هو الآن, ومنذ عقد من السنين, الشغل الشاغل في الغرب. وما يعنيه ليس «الإسلام» كدين, ولا كحكومات تحكم باسمه. فبالأمس القريب فقط كان الغرب يتخذ من «الإسلام» حليفًا له ضد الشيوعية.

كان ذلك بالأمس القريب, أما اليوم فـ«الإسلام» في نظر الغرب – الذي يتكلم باسمه هانتنغتون – شيء آخر. إنه «العدو رقم1» إن لم يكن اليوم فسيكون كذلك غدًا. لا, بل إنه كذلك أمس واليوم وغدًا. فماذا تغير؟ ولماذا هذا الخوف «الجديد» بل «المتجدد» من الإسلام.

يقل الجابري: يمكن القول إن هناك ثابتا واحدا أساسيا في موقف الغرب, والباقي متغيرات. والموقف من العرب أو من الإسلام أو من الصين أو من اليابان أو من أية دولة أخرى في العالم يتغير دائمًا, وقد يقفز من النقيض إلى النقيض إذا اقتضى ذلك منطق «الثابت». وليس «الثابت» في تحركات الغرب شيئًا آخر غير المصالح, فعندما تمس مصالح الغرب أو يكون هناك ما يتهددها تغير الموقف.

وفي الختام يقول: الغرب مصالح, ولا شيء غير المصالح, وكل حوار معه أو تفكير ضده لا ينطلق من المعادلة التالية (الغرب= المصالح) إنما هو انزلاق وسقوط في شباك الخطاب المغالطي التمويهي السائد في الغرب, والهادف إلى صرف الأنصار عن «المصالح» وتوجيهها إلى الانشغال بما يخفيها, ويقوم مقامها في تعبئة الرأي العام مثل «الحضارة» و«الثقافة» و«الدين» و«الأصولية» انتهى([1]).

وأقول للأستاذ الجابري: صحيح أن الغرب تحكمه المصالح قبل كل شيء, ولكن الغرب بالنسبة للإسلام تحكمه – مع المصالح- عقد قديمة جديدة, هي عقدة الحقد, وعقدة الخوف. الحقد المتوارث من عهد الحروب الصليبية, وربما من عهد اليرموك وأجنادين وفتح مصر وشمال إفريقيا, وكلها كانت مسيحية وأصبحت إسلامية.. وعقدة الخوف من

---

(1) انظر: الجابري: قضايا في الفكر المعاصر ص125-127.

انطلاق المارد الإسلامي مرة أخرى. العدو الجديد بعد زوال الاتحاد السوفيتي. وهذا سر قلقهم من الصحوة الإسلامية, ورصدهم الأموال الطائلة لدراستها, وعملهم على تعويقها, وحديثهم الدائم عن (الخطر الإسلامي), وتخويفهم الحكام العرب والمسلمين منها, وإغرائهم بضربها, أو على الأقل بالتضييق عليها.

إنهم يسمون الإسلام (الخطر الأخضر) خطر ظهور (صلاح الدين) من جديد, وهو الخطر المخوف رغم ضعف أهله وتفرقهم, وقد زال (الخطر الأحمر) السوفيتي, وتقاربوا مع (الخطر الأصفر) الصيني.

إن هاجس الخوف, مع هاجس الحقد, هما اللذان يؤثران في السياسة الغربية, بل والفكر الغربي دائمًا تجاه الإسلام.

يقوى هذه الهواجس ويؤكدها في عصرنا (البعد الديني) الذي برز بوضوح في العقدين الأخيرين في أمريكا, عن طريق (المسيحية الأصولية) المرتبطة بالتوراة, والتي تعمل لخدمة الصهيونية وإسرائيل تدينا, وتعبدًا, كما بين ذلك دراسات علمية أكاديمية جادة([1]).

وكم نود من صميم أفئدتنا أن يتحرر الغرب من هذه العقد, ويعامل المسلمين كما يعامل سائر الأمم والقوى في العالم. وإن كنا نؤمن أن الغرب ليس نمطًا واحدًا, ولا صنفًا واحدا, في الغرب أناس وأفراد منصفون, نرجو أن يتزايدوا يومًا بعد يوم.

---

(1) انظر: البعد الديني في السياسة الأمريكية, للدكتور يوسف الحسن. نشر مركز دراسات الوحدة العربية.

الباب الرابع

موقــفنـا من العــولمـة

- **ثلاثة مواقف من العـولمة**
- **خلاصة موقفنا من العولمة**
- **إعــادة التـوعية للأمــة**
- **نــحــن والـغــرب**
- **تبليـغ رسـالتنا إلى ا لعالم**
- **موقعنا الإسلامي على الإنترنت**

ثلاثة مواقف من العولمة:

وللناس من العولمة مواقف ثلاثة, طرفان وواسطة, شأن الناس في معظم القضايا الكبيرة, إما مُفْرطون أو مُفرّطون أو متوسطون.

فأما الطرف ا لأول فهو طرف المندفع إلى العولمة, المتحمس لها, السابح في تيارها, ممن يتعاملون معها بغير قيود ولا تحفظ. كالذين ذكر عنهم الحديث النبوي أنهم يتبعون سنن غيرهم من الأمم, شبرًا بشبر وذراعًا بذراع, حتى لو دخل الآخرون حجر ضب لدخلوه.

وهذا موقف الغلاة من دعاة (التغريب) ودعاة (التطبيع) في عالمنا العربي والإسلامي.

وأما الطرف الآخر, فهم عكس هؤلاء, يهربون من المواجهة, ويلوذون بالصومعة, وينكفئون على الذات, في عزلة وتقوقع, وغيبة عما يدور به الفلك حولهم في دنيا الفكر, ودنيا الاقتصاد, ودنيا السياسة, وغيرها, مؤمنين بسياسة إغلاق الأبواب, التي تهب منها الرياح, خشية أن تحمل هذه الرياح بعض الأتربة أو الأهوية الضارة. مع أن الحاجة إلى هذه الرياح مؤكدة.

وهذا هو موقف كثير من الخائفين من اللقاء مع الآخرين, من المتمسكين بكل قديم, والمتوجسين من كل جديد.

وأما الواسطة, فهو الموقف المقبول, الذي يمثل المنهج الوسط للأمة الوسط. إنه موقف المؤمنين القوي البصير المنفتح, المعتز بهويته, الواعي لرسالته, المتمسك بأصالته, المؤمن بعالميته, المغالي بثقافته, وحضارة أمته, الذي لا يفر من المواجهة, ولا يخاف من الحوار, بل ينطلق من أفق واسع, ويقف على أرض صلبة. يأخذ ويعطي, ويستقبل ويرسل, ولا يفرط في خصائصه الذاتية, ولا مقوماته الأساسية.

وهذا هو موقف تيار الوسطية والاعتدال من الإسلاميين ومن القوميين والوطنيين, الذين آمنوا بربهم وبأنفسهم وأمتهم, وعلموا أنهم لا يمكن أن يعيشوا وحدهم.

خلاصة موقفنا من العولمة:

الواقع أننا لا نملك أن نفر من هذه (العولمة) فيبدو أنها قدر مفروض علينا في هذه المرحلة. وليس في استطاعتنا رفضها أو الهرب من حصارها وضغطها.

كما أنه لا ينبغي لنا أن نتقبلها كما هي, ونستسلم لها مطأطئي الرؤوس, قائلين: سمعنا وأطعنا.

لابد أن نتحرك – عربًا ومسلمين وأفارقة ودول عدم الانحياز, وكل الفقراء والمستضعفين في الأرض- لنحمي أنفسنا من هذا الغزو الجديد, بالتماسك والتناصر والتكتل, ولابد من توعية شعوبنا وتحصيننا عقائديًا وفكريًا وثقافيًا, حتى لا تنساق وراء هذه الهجمة الجديدة, وتفقد خصوصيتها ومشخصاتها.

الموقف اللائق بنا هو (الموقف الوسط) الذي يجتهد أن يستفيد من إيجابيات هذه العولمة وانفتاحها, ويأخذ خير ما فيها, وأن يجتنب سلبياتها المادية والمعنوية, متحصنين بإيماننا, معتزين بأنفسنا, عاملين بكل ما نستطيع لتطوير قدراتنا, وتحسين إمكاناتنا, حتى يكون يومنا خيرًا من أمسنا, وغدنا خيرًا من يومنا.

ومعنى ذلك: أن نطور علومنا, ونطور أعمالنا, ونطور مواردنا, ونطور زراعتنا, ونطور صناعتنا, ونطور إدارتنا, وقبل ذلك كله نطور إنساننا, الذي هو الوسيلة والغاية للتنمية والتقدم, وأن نسعى لتحقيق ذلك منفردين ومجتمعين. حتى نقوم بدورنا في هذا العالم, ولا نظل عالة أو كلًا على غيرنا.

يقول الدكتور جلال أمين في خاتمة كتابه عن (العولمة):
«أصابت العولمة دولتنا القومية بالتدهور والضعف عن طريق الاستعمار المباشر أولًا، ثم عن طريق مختلف وسائل فرض النفوذ والسيطرة الاقتصادية في مرحلة ما بعد الاستقلال الصوري، ثم عن طريق ما فرضته وتحاول ترسيخه مؤسسات التمويل الدولية من سياسات، أشهرها سياسة التكييف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي، وأخيرا عن طريق استدراج دولنا إلى الارتباط الجبري باتفاقيات دولية، كان آخرها وأشهرها تلك الناجمة عن جولة «لأوروغواي». كان الضعف والهوان اللذان أصابا الدولة القومية في المنطقة العربية في عصر الاستعمار واضحين وضوح الشمس, إذ لم يكن ما حدث إلا إحلال دولة استعمارية محل أخرى، ولكن الضعف والهوان كانا شديدين أيضا حتى في ظل الاستقلال الصوري، وإن كان فرض الإرادة والتحكم في الدول القومية في ظل هذا الاستقلال أنعم ملمسا وأرقى مظهرًا. ولم يتبدل الضعف والهوان في ظل السياسات الاقتصادية الجديدة، واتفاقيات «التحرير» الأخيرة، وإنما زاد المظهر رقة والملمس نعومة.
والمحبذون والمتحمسون للسير في هذا الطريق يعدون البلدان العربية بأن هذه السياسات الجديدة سوف تحقق آمالهم في التصنيع, والنهوض بأحوال الفقراء, ولن تشكل خطرًا على الثقافة الوطنية. وفي هذا يتخذ كثير من المحللين العرب, للأسف, الموقف نفسه. ولكن الزعم نفسه قديم, سمعناه من قبل ولم يتحقق. لقد قال المستعمرون الأوائل كلامًا مشابهًا عندما قدموا إلى بلادنا لأول مرة منذ قرنين, تحت شعار التمدين ونقل الحضارة. وقاله خلفاؤهم في منتصف القرن الحالي تحت شعار التنمية الاقتصادية. ثم قالوه مرة أخرى في الثمانينيات تحت شعار إصلاح ما أفسده الماضي والتصحيح الهيكلي. ويقولونه الآن تحت شعار العولمة.
شعار العولمة جديد، لكن الظاهرة قديمة. وهي لم تخل في أي مرحلة من تاريخها من نفع، ولكن النفع يعود أغلبه على مركز بثّها وإشعاعها، وأغلب أضرارها تعود على الأطراف، ومن بين هذه الأطراف بالطبع المنطقة العربية. وهي ظاهرة حتمية, بمعنى أنّ تقارب أجزاء العالم وتضاؤل المسافات الفاصلة بين جزء وآخر من العالم، ماديا وفكريا، لا مجال لوقفه أو صدّه، ولكن من الممكن دائما أن تحقق أمة من أمم الأطراف نهضة تحوّلها من طرف سلبي في التعامل الدولي إلى قوّة فاعلة وإيجابية. ولا يمكن تصور حدوث هذه النهضة إلا باستعادة الدولة القومية قوتها»([1]).
وأقول للدكتور أمين: إن كلامه صحيح, إذ لا نهوض إلا بدولة قومية قوية, قادرة على أن تقاوم أطماع الآخرين فيها, ورغبتهم في التسلط عليها, ولكن (الدولة) القومية لن تستعيد قوتها, ما لم تستعد (الأمة) ذاتها قوتها. فإنما قوة الدولة بقوة شعوبها, فالشعوب الميتة لا تقيم دولة حية, والشعوب الضعيفة لا تبني دولة قوية, كما في الأثر المشهور «كما تكونوا يول عليكم».
إعادة التوعية للأمة:
ومما يفيدنا هنا أن نعلم أن أمتنا حية لا تموت, ولكنها تنام أو تنوَّم, فعلينا أن نوقظها من سباتها, وننبهها من غفلتها, ونعيد إليها وعيها بذاتها وبرسالتها, وبدورها المنشود لنفسها ولغيرها, فهي أمة عالمية, أمة لم تخرج لنفسها, وإنما (أُخْرِجَتْ للناس) لنفع الناس, ولهداية الناس, ولخير الناس.

(1) انظر: العولمة والتنمية العربية للدكتور جلال أمين: 187-190.

ولن تستطيع أمتنا أن تقدم الخير لغيرها قبل أن تقدمه لنفسها. فإن إصلاح الداخل مطلوب قبل إصلاح الخارج.
يجب أن نعيد توعية شعوبنا توعية بصيرة سليمة, بعيدة عن الرومانسية والمبالغة والتهوين والتهويل. يجب أن نتخلى عن الظواهر السلبية في تفكيرنا وسلوكنا, مثل الاكتفاء بالتغني بأمجاد ماضينا التليد, والبكاء على أطلال حضارتنا الزاهرة, ومثل شتم الغرب ومهاجمة حضارته المادية الآلية, فإن مجرد التمدح بمآثر الماضي لا ينفع إذا لم يحي الحاضر, والبكاء على الأطلال هو من عمل الشعراء العاطفيين, وليس من عمل النبائين للحضارات, وسبب الآخرين – ولو كانوا مسيئين- لا يغنينا في شيء ما لم نفقهم – أو على الأقل نكافئهم- بعملنا وجهودنا. والحديث الشريف يعلمنا – بدل أن نسب الشيطان- أن نقول: بسم الله! سب الشيطان عمل سلبي, أما ذكر اسم الله لنستمد منه القوة, فهو عمل إيجابي.
يجب أن نصنع لأنفسنا مجددًا جديدًا بأيدينا وعقولنا, كما صنع آباؤنا من قبل, أيام عصورنا الذهبية. وننشد معًا قول الشاعر:
إنا وإن كـــرمت أوائلنا لسنا على الأحســاب نتكل
نبني كمـا كـانت أوائلنا تبني, ونفعل مثلما فعلـوا
يجب علينا أن نملأ قلوب أبنائنا بالإيمان والأمل والعزم, والثقة بالله ثم بأنفسهم, والتخلص من أسطورة الزعيم الملهم, والقائد الذي لا يخطئ, والاعتماد على سواعد الشعوب والجماهير, فهي التي تصنع التاريخ.
يجب أن نكون شجعانا ونعترف بعللنا النفسية, وآفاتنا العقلية, وانحرافاتنا السلوكية, وأمراضنا الاجتماعية, وسلبياتنا الاقتصادية, وخطايانا السياسية.
واعترافنا بها لا يعني استسلامنا لها, وقنوطنا من علاجها, فما من داء إلا له دواء, وما من عقدة إلا ولها حلال. وإذا عرفنا الأسباب أمكننا تشخيص الداء, ووصف الدواء.
وأول خطوة في العلاج أن نعرف الخلل في أنفسنا, ولا نحمل كل فساد على غيرنا, وأن نعمل جاهدين لتغيير ما بأنفسنا, وبهذا تتغير حياتنا, ويتغير مجتمعنا وفق السنة الإلهية المطردة {إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ} [الرعد:11].
ضرورة الدين في حياتنا:
هناك بعض الناس الذين يسمون بـ (الحداثيين) أو (التقدميين) أو ما شابه ذلك, يرون أن لا تقدم لنا إلا بحذف (الدين) من حياتنا.
وأنا أقول لهؤلاء: إن حذف الدين من حياة الإنسان غير ممكن, ولو أمكن, فهو غير مفيد, والإنسان بغير دين, إنسان بلا جذور, ولا أمل, ولا غد. إنسان مكشوف مخترق من كل جانب, فقد اليقين والرضا, وحطمه الشك والسخط, وعاش في الحياة محرومًا من سر الحياة وهو الدين.
ولو جاز لإنسان ما أن يستغني عن الدين, ما أمكن للإنسان العربي أو الشرقي أن يستغني يومًا عن الدين. فكيف إذا كان هذا الدين هو (الإسلام) الذي ختم الله به الرسالات, وضمنه من عناصر الخلود والشمول والعالمية, ما يجعله بحق دين البشرية في المستقبل, يصلح منها ما فسد, ويجدد منها ما بلي, بشرط أن يحسن المسلمون فهمه, ويحسنوا تطبيقه, ويحسنوا الدعوة إليه, وتقديمه للعالمين بلسان القرن الحادي والعشرين, حتى يفهموه.

لهذا كان علينا أن نحذف (الفهم السقيم) للدين, الذي شوشه بخرافات في العقيدة, ومبتدعات في العبادة, وسلبيات في التربية, وجمود في الفكر, وتقليد في الفقه, وتفريط في السنن, وتقصير في الحياة.
على أن الذين حاولوا أن يستغنوا عن الدين كالشيوعيين, صنعوا لهم دينًا آخر, له إلهه, وله شيطانه, وله أنبياؤه, وله مقدساته, وله عقائده, وله طقوسه, وله جنته وناره.
نحن المسلمين والغرب:
بقي علينا أن نبين: ما موقفنا - نحن المسلمين- من الغرب؟ وما علاقتنا به؟ أيمكن أن تكون علاقة تعارف وتفاهم أم لابد أن تكون علاقة صراع وتصادم؟
إن الإسلام رسالة عالمية, فلا فرق بين غرب وشرق, فهو جزء من مملكة الله الواسعة كما قال تعالى: {وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ} [البقرة:115].
والغربيون هم جزء من العالمين الذين أرسل الله رسوله محمدًا رحمة لهم, كما قال تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ} [الأنبياء:107].
مشكلة الغرب والإسلام
ولكن المشكلة تكمن في أنفس الغربيين أو – إذا أردنا الدقة- في أنفس الكثيرين منهم, وموقفهم من الإسلام, فقد توارثوا عن الإسلام صورة شائهة المنظر, دميمة الوجه, لا تمت إلى الإسلام من قريب أو بعيد, ولا ترجع إليه في ورد ولا صدر.
وهذه الصورة ورثوها منذ الحروب الصليبية, حين قدمت جيوشهم من أوربا في حملات متواصلة, مكتسحة دول المنطقة الممزقة, مقيمة لها ممالك وإمارات. وقد انتصرت في أول الأمر, ثم لم تلبث أن هزمت هزيمة ساحقة في معارك حطين, وفتح بيت المقدس, ومعركة المنصورة, وأسر (لويس التاسع) في دار ابن لقمان الشهيرة..
وهذه الحروب كان لها آثارها النفسية والعقلية, وكانت من أسباب نهضة الغرب بعد ذلك مما اقتبسه من حضارة الشرق الإسلامية. ولكن رجال الدين صوروا الإسلام والمسلمين لعوام الناس صورة كريهة منفرة, لا تمت إلى حقيقة الإسلام بصلة, بيد أنها رسخت في الذهنية الغربية, والنفسية الغربية, وتوارثها الناس جيلًا بعد جيل.
ولذلك ترى الغربي حين يتحدث عن الأديان الأخرى غير الإسلام, وعن الأمم الأخرى غير أمة الإسلام, يتحلى بكثير من الموضوعية والإنصاف, فإذا تحدث عن الإسلام وحضارته وأمته, وقف موقفًا آخر, فيه كثير من التحيز والميل مع الهوى, وكان على من يريد الإنصاف منهم أن يتجرد من العقد الخبيثة الموروثة, ويتقمص شخصية أخرى تغلب الموضوع على الذات, والحق على العصبية. وهذا ما اعترف به غوستاف لوبون, ومونتجومري وات وغيرهما.

لماذا ننفتح على الغرب؟

أما نحن المسلمين فنريد أن ننفتح على الغرب, ونجد من ديننا ما يحثنا على ذلك, ولا نحب أن ننغلق على أنفسنا, أو نعادي غيرنا. والذي يدعونا إلى ذلك جملة أمور:
أولها: أننا أصحاب رسالة عالمية, جاءت لكل الناس في كل أنحاء الأرض. صحيح أن كتاب الإسلام عربي, وأن رسول الإسلام عربي, وأن الإسلام نشأ في الشرق, ولكن لا يعني هذا أن الإسلام لجنس خاص, أو لجهة معينة, بل الإسلام لأهل الأرض جميعًا.
ولقد نشأت المسيحية في الشرق, وانتشرت في أنحاء العالم.
ثانيها: أن أسباب اللقاء والتقارب والتفاهم كثيرة ووفيرة, وقد قال تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا} [الحجرات:13].
فالتعارف – لا التناكر- هو واجب شعوب الأرض جميعًا.

لسنا من الأديب الأوروبي الذي قال: الشرق شرق, والغرب غرب, ولن يلتقيا. فإن اللقاء ممكن, بل واجب إذا صحت النيات, وصدقت العزائم.

ثالثها: أن العالم تقارب جدًا وخصوصًا بعد ثورة الاتصالات, والثورة الإلكترونية, حتى قال بعض الكتاب: إن العالم أصبح قريتنا الكبرى. وأنا أقول: إن العالم أصبح قرية صغرى لا كبر, فالقرية الكبرى لا يعرف الناس في شرقها ما يجري في غربها إلا بعد يوم أو يومين, أو على الأقل بعد ساعات من وقوع الحادث.

أما العالم اليوم فيعرف الناس ما يجري في أي مكان فيه بعد لحظات, وقد يتابع الناس الحادث أثناء وقوعه.

وكل هذا يحتم على أصحاب الأديان السماوية أن يتحاوروا, وعلى أصحاب الحضارات أن يتفاهموا.. والحوار والتفاهم أولى من الخصومة والتنافر, ونحن المسلمين مأمورون – بنصوص قرآننا- أن نحاور المخالفين بالتي هي أحسن, وخصوصًا (أهل الكتاب) منهم كما قال تعالى: {وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ} [العنكبوت:46] يأمرنا القرآن هنا أن نركز على الجوامع المشتركة, أي على نقط الاتفاق, لا نقاط التمايز والاختلاف, سعيًا إلى التفاهم, ما دمنا نؤمن جميعًا بالألوهية الواحدة, وبالرسالات السماوية المنزلة من عند الله.

ماذا نطلب من الغرب؟

كل ما نطلبه من الغرب يتلخص في هذه الكلمات:

1- أن يتخلى عن الأحقاد القديمة, فنحن أبناء اليوم لا بقايا الأمس.
2- وأن يتخلى عن الأطماع الجديدة والرغبة في السيطرة على بلادنا ومقدراتنا, فعصر الاستعمار قد ولى.
3- وأن يتبنى النظرة العالمية والإنسانية الحقة, ويتخلى عن نظرة الاستعلاء, التي كانت عند الرومان الذين يرون كل من عداهم برابرة.
4- وأن يتجرد من مخاوفه منا, فلسنا وحوشًا ولا أغوالًا. ولاسيما ونحن - منذ قرون- ضحايا ظلم الغرب.
5- أن يدع لنا الحرية في أن ننظم حياتنا وفق عقيدتنا إذا أرادت ذلك شعوبنا. ولا يتدخل في شئوننا بفرض فلسفته علينا بالقوة أو بالحيلة. فنحن أحرار في ديارنا.
6- لا داعي للغرب أن يتخذ منا (عدوا) يعبئ مشاعر أممه ضدنا, بعد سقوط الاتحاد السوفيتي, وأن يسمينا (الخطر الأخضر) بعد زوال (الخطر الأحمر) والتقارب مع (الخطر الأصفر).

إن الإسلام ليس خطرًا إلا على الإباحية والإلحاد, وعلى الظلم والاستبداد, وعلى الرذائل والفساد. وفيما عدا ذلك هو رحمة الله للعالمين, والمسلمون هم دعاة الخير والمحبة والسلام للعالم.

وإذا وجد في المسلمين أفراد أو فئات محدودة تستخدم العنف في غير موضعه, فهؤلاء لا يمثلون كل المسلمين, بل هم فئات صغيرة, ضخمها الإعلام الغربي نفسه. وغالبهم دفعتهم إلى التطرف مظالم الغرب وعدوانيته وتحيزه ضد المسلمين, ووقوفه أبدًا مع إسرائيل الغاصبة لدياره, المشردة لأهله, وشدة الضغط تولد الانفجار.

نحن المسلمين تقر أعيننا, وتنشرح صدورنا إذا وجدنا من ينصفنا ومن ينظر إلينا نظرة خالية من التعصب, وإذا وجدنا ذلك نوهنا به, ورحبنا بأهله, وفتحنا لهم قلوبنا وديارنا.

ويسرني أن أنقل هنا: هذه الكلمات العاقلة العادلة المنيرة للأستاذ جيسلينج الذي ختم بها بحثه (الشرق والغرب وأزمة سوء الفهم بينهما) فقد قال:
«إنني شخصيًا مقتنع اقتناعا تاما بأن هناك أرضية مشتركة بين الغرب والعالم العربي, وبأن العلاقات بين الطرفين يمكن أن تتطور بطريقة بناءة ومثمرة, هذا إذا اعترف كل فريق بالقيم والمبادئ التي يؤمن بها الفريق الآخر. وعندما نصل إلى المرحلة التي يحترم فيها كل معسكر معتقدات وقيم المعسكر الآخر, ويقبل حق الآخرين في الاختلاف معه, فمن الممكن أن يعني هذا بالنسبة للغربيين: إنه لا ينبغي عليهم أن يفرضوا قيمهم ونظرياتهم السياسية على العالم العربي. وسوف يرتكب الغرب خطأ فادحًا, إذا حاول أن يفرض «نظامًا عالميًا جديدًا» على منطقة الشرق الأوسط. ذلك أنه قدر لنظام عالمي جديد أن يظهر, فينبغي أن يكون مبنيًا على التفاهم المتبادل بين الغرب والعرب. إني آمل أن يتحقق ذلك فعلًا»([1]).

تبليغ رسالتنا العالمية في عصر العولمة:

وعلينا – نحن المسلمين- أن نستفيد من آليات العولمة الجبارة- من القنوات الفضائية, والبث المباشر, والإذاعات الموجهة, وشبكة الإنترنت, وغيرها من الأدوات المعاصرة والمتطورة على الدوام – في إبلاغ العالم من حولنا رسالتنا العالمية, رسالة الإسلام, من ينابيعها المصفاة, نقية بلا تلويث, خالصة بلا زوائد, مكتملة بلا تجزئة.
ونحن نعتقد أننا – نحن المسلمين- نملك وحدنا في خضم المذاهب والفلسفات والتيارات التي تزحم العالم, الرسالة العالمية المتوازنة, التي تحمل للبشرية (قارورة الدواء) لما تعانيه من أمراض نفسية واجتماعية وأخلاقية, وتحمل (مضخة الإطفاء) مما أصاب الإنسانية من سعار المادية وحريق الإباحية, ولهيب النفعية واللاأخلاقية.
إنها رسالة (الوسطية) أو التوازن, التي جمعت بين الربانية والإنسانية, وبين الروحية والمادية, وبين المثالية والواقعية, وبين الدنيوية والأخروية, وبين الفردية والاجتماعية, وبين العلم والإيمان, وبين الإبداع المادي والسمو الأخلاقي, وبين الوازع الذاتي (وازع الإيمان) والوازع الخارجي (وازع السلطان) وغيرها من المتقابلات التي كان يرى الناس أن التقاءهما ضرب من المستحيل, فإذ هي تلتقي في ظل الإسلام في تناسق وانسجام.
وعلى كل الهيئات والمؤسسات والجماعة العلمية والفكرية والدعوية, أن تتعاون فيما بينها لتقديم الإسلام – بلسان العصر- إلى العالم, حتى تثبت (عالمية الدعوة) الإسلامية حقًا, وتحقق قول الله تعالى لرسوله: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ} [الأنبياء:107], وقوله تعالى: {تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا} [الفرقان:1],وقوله سبحانه: {قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا} [الأعراف:158].
وبذلك نؤدي حق الأمانة التي كلفنا الله حملها وتبليغها إلى البشرية, ونقيم الحجة على من بلغته الدعوة بلوغًا مفهومًا مشوقًا يحمل على النظر ويدعو إلى البحث والتفكير, وليس بلوغًا مشوهًا ينفر من الدعوة ونبيها وكتابها وأهلها.
إن علينا الدعوة والبلاغ للناس – بلسانهم- حتى نبين لهم, ونجيب عن تساؤلاتهم, ونزيح الشبهات التي تشوش عليهم, ونكلهم بعد ذلك إلى الله, فهو يشرح صدورهم للهداية {فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ} [الأنعام:125].

---
1 من مقدمة المؤلف لكتاب الباحث المسلم ثابت عيد (الإسلام في عيون السويسريين).

علينا الدعوة, وعلى الله الهداية, وعلينا البلاغ وعلى الله الحساب.

موقع إسلام أون لاين على الإنترنت:

وهذا الشعور بواجب العلماء والدعاة, وأهل الفكر والرأي, في تبليغ الدعوة إلى غير المسلمين, وفي تعليم المسلمين أنفسهم حقائق الإسلام, هو الذي دفعنا أن ننشئ موقعنا الإسلامي العالمي (إسلام أون لاين) Islam On line- الذي انطلق من دولة قطر, ليتوجه إلى العالم كله, مشرقه ومغربه, شماله وجنوبه, والذي تقوم عليه (جمعية عالمية) اجتمع مؤسسوها في 1995/10/5م في مدينة الدوحة بدولة قطر, وأقروا نظامها الأساسي ووقعوا عليه.

وكان لي في افتتاح هذه الموقع يوم 1995/10/4م كلمة اعتبرها الحاضرون من الكلمات التاريخية, وخصوصًا ما يتعلق بـ (الملامح العشرة) التي حددت سمات هذا الموقع وخصائصه, ولذا قرروا بالإجماع أن يتضمنها النظام الأساسي لهذه الجمعية.

ويحسن بي أن أسوق خلاصة هذه الكلمات لدلالتها على ما يجب أن نقوم به في عصر العولمة, وألا يكون كل همنا انتظار ما تغزونا به العولمة وما يتوقع من ردود أفعالنا, بل ينبغي أن تكون لنا مبادراتنا الإيجابية والفاعلة, بقدر وسعنا, ولا يكلف الله نفسًا إلا ما آتاها.

مسلمات أساسية ننطلق منها:

ننطلق – أيها الإخوة- في مشروعنا هذا من مسلمات متفق عليها, لا يختلف فيها اثنان:

أولاها: أن الإسلام رسالة عالمية بلا ريب, وهذا ثابت في القرآن المكي في أكثر من عشرين آيات ناصعة البيان, كقوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ} [الأنبياء:107], وقوله تعالى: {تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا} [الفرقان:1], إلى غير ذلك من الآيات, وقال الرسول صلى الله عليه وسلم: «وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس كافة» متفق عليه.

ومع هذا قصرنا نحن المسلمين في تبليغ الأمم رسالة الإسلام, فهناك آلاف الملايين يعيشون ويموتون ولا يعرفون شيئًا عن الإسلام. وهناك ملايين أخرى تعرف عن الإسلام قشورًا مشوهة: عند عقيدته وشريعته وكتابه ورسوله. فماذا فعلنا إزاء ذلك؟

أعتقد أننا مسئولون – إلى حد ما- عن ضلال هذه الأمم, وعلينا أن نجتهد في إيجاد الوسائل التي تمكننا من إيصال الإسلام إليهم حسب وسعنا.

الثانية: أن الأمة الإسلامية أمة دعوة, ليست أمة منغلقة على نفسها, والله تعالى يقول: {وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} [آل عمران:104].

وأنا أرجح أن (من) هنا للبيان أو للتجريد, كما نقول: ليكن لي منك الصديق الوفي, أي كن لي الصديق الوفي. والمعنى إذن: ولتكونوا أمة يدعون إلى الخير إلخ... بدليل قصر الفلاح عليهم بقوله: {وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} فهم وحدهم المفلحون, وسعي الأمة كلها إلى الفلاح واجب وجوبًا عينيًا. ومن استقرأ النصوص القرآنية وجدها تفيد أن كل مسلم داعية, رجلًا كان أو امرأة, اقرأ قوله تعالى: {قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ} [يوسف:108].

فإذا كنت ممن اتبع محمدا صلى الله عليه وسلم فيجب أن تكون داعية إلى الله وداعية على بصيرة.

الثالثة: أن مضمون الدعوة ثابت, ولكن وسائل الدعوة وآلياتها تتغير وتتطور بتطور الحياة ومعارف الإنسان, والواجب علينا أن نستخدم في دعوتنا أفضل ما انتهى إليه تطور العالم وتقنياته, طبقًا لقاعدة: «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب».
ولهذا يجب على المسلمين الاستفادة من الطباعة والتصوير والكمبيوتر والإذاعة والتلفاز, وخصوصًا الإذاعات الموجهة, والقنوات الفضائية وغيرها, في الدعوة إلى الإسلام, والتوعية بالإسلام, كما يجب على الأمة استخدام هذه الأداة الجديدة الجبارة (الإنترنت) التي تخترق الأسوار وتجتاز القفار والبحار, لتغزو الأقطار, وتغير الأفكار, وهي صالحة لأن تهدم وأن تبني وأن تحيي وأن تميت, وأن تزرع الخير أو الشر, فلنستخدمها نحن في سبيل الحق والخير لا الباطل والشر, ولنجعل منها أداة بناء لا معول هدم.
وقد أكد ذلك أن غيرنا اتخذوا منها منبرًا لنشر أديانهم الباطلة, ونحلهم المضلة, وفلسفاتهم المدمرة.
كما أن من الناس من اتخذها للحديث عن الإسلام في أكثر من 600 موقع, ومنهم غير مسلمين لا يؤمنون أصلًا بالإسلام, ومنهم من ينتمون إلى الإسلام من مبتدعين ومنحرفين, وبعضهم يملك إمكانات هائلة كالقاديانيين, فهؤلاء وأولئك يشوهون الإسلام, ومنهم مسلمون مخلصون ولكن لا يملكون القدرات العلمية ولا الفنية ولا المادية لحسن عرض الإسلام.
دورنا مهم وثقيل:
من هذه المسلمات وجب علينا أن نقوم بهذا الدور الجديد والمهم والضروري لخدمة الإسلام على الإنترنت. وقد أصبح علينا فريضة وضرورة: فريضة توجبها تعاليم الدين, وضرورة تحتمها تطورات العصر.
قدرنا أن نقوم بهذا الدور, وأن يكون على الإنترنت موقع إسلامي متميز موثوق به عند المسلمين, وعند غير المسلمين, قادر أن يناقش الآخرين, وأن يتفوق عليهم. فالمسلم دائمًا يرنو ويهدف إلى (الأحسن) لا إلى (الحسن) فقط, ولقد قال تعالى في أكثر من آية في كتابه {لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا} [الملك:2] ولم يقل: ليبلوكم أيكم ذو عمل حسن.
إننا مطالبون أن نعمل ونجتهد ونبدع:
أ- على مستوى الإسلام الذي نمثله وندعو إليه, وهو دين الله الذي لا دين غيره {إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ} [آل عمران:19].
ب- وعلى مستوى العصر الذي نعيش فيه: عصر الثورات الست: ثورة التكنولوجيا, وثورة البيولوجيا, والثورة الفضائية, والثورة الإلكترونية, وثورة الاتصالات, وثورة المعلومات.
ج- وعلى مستوى ما يعمل خصومنا, وما يقدمونه لأديانهم ومبادئهم من أموال وجهود وأوقات وتضحيات, لا تخفى على الدارسين, فأهل الحق أولى بالعطاء.
إنه جهاد العصر:
إن هذا المشروع الذي ننشده ونحشد له الجنود والجهود والنقود, هو في رأيي جهاد هذا العصر.
فقهاؤنا قديما قالوا: الجهاد منه ما هو فرض كفاية, وما هو فرض عين, ويقولون عن الجهاد الأول:
أن تغزو جيوش المسلمين أرض الكفار, وذلك لتبليغ كلمة الإسلام, فقد كانت البلاد قديمًا لا يمكن تبليغ الإسلام إلى أهلها إلا بإذن ملوكها وأمرائها, فإذا رفضوا ذلك لم نستطع

الوصول إلى الرعية, ولا اختراق الأسوار إلا في ظل الجيوش, وهذا سر تحميل النبي صلى الله عليه وسلم في رسائله إلى كسرى وقيصر والنجاشي والمقوقس وغيرهم إثمهم وإثم رعيتهم إذا رفضوا دعوة الإسلام, لأن الناس كانوا على دين ملوكهم, ولا يمكنهم مجرد سماع دعوة الإسلام إلا بإذنهم.

ونحن بهذه الآليات الحديثة – وعلى رأسها الإنترنت- نستطيع أن نصل إلى الشعوب ونخاطبها بألسنتها المختلفة في أنحاء الأرض, ولا نحتاج إلى إذن الملوك والسلطات الحاكمة, المهم أن يكون عندنا القدرات البشرية والعلمية والفنية لمخاطبة العالم بلغاته, وهذا يحتاج إلى تجنيد جيوش من العاملين, وإلى إعداد هائل لإطارات بشرية متنوعة مدربة قادرة على العطاء.

الملامح العشرة لموقعنا الإسلامي:

هذا الموقع لا يعبر عن اتجاه بلد معين أو فئة من الناس, بل يعبر عن الإسلام الخالص الشامل بمقوماته وخصائصه, ونستطيع أن نحدد ذلك في الملامح التالية:

1- إنه يخاطب المسلمين وغير المسلمين بالإسلام, ليصحح المفاهيم, ويجيب عن التساؤلات, يفند الشبهات, ويرد على المفتريات ولهذا بدأ بلغتين: العربية والإنجليزية, ثم سيتوسع إن شاء الله في إدخاله للغات الأخرى بالتدريج, وحسب الإمكانات.

2- يقدم الإسلام بشموله وتكامله: عقيدة وعبادة وأخلاقًا وآدابًا وتشريعًا وحضارة {وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ} [النحل:89].

3- يستمد تعاليم الإسلام وأحكامه وقيمه من ينابيعه الصافية: القرآن الكريم وصحيح السنة, كما فهمها خير قرون الأمة: الصحابة ومن تبعهم بإحسان, منطلقًا من أن هذه الأمة لا تجتمع على ضلالة.

4- يعتمد الوسطية في فهمه للإسلام وفهمه للواقع, فلا يجنح إلى غلو المفْرِطين, ولا إلى تقصير المفَرِّطين: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا} [البقرة:143].

5- يعتمد التيسير في الفتوى والتبشير في الدعوة, امتثالًا لما أمر به الرسول الكريم «يسروا ولا تعسروا, وبشروا ولا تنفروا» متفق عليه, وإذا كان الناس في حاجة إلى التيسير والتبشير في كل زمان, فهم أحوج ما يكونون إليه في عصرنا.

6- يجمع بين الأصالة والمعاصرة, فهو يستلهم تراثنا الغني, ويرجع إلى أئمتنا الكبار, ليأخذ عنهم, ويستفيد منهم, ولكنه لا ينسى أنه يعيش في القرن الخامس عشر الهجري, والحادي والعشرين الميلادي, وفي الأثر: رحم الله امرءًا عرف زمانه, واستقامت طريقته.

7- لا يتعصب لرأي قديم, ولا لفكر جديد, ولا لمدرسة أو شخص, فكل واحد يؤخذ من كلامه ويرد عليه إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم, ولهذا يستفيد من كل المدارس وكل العلماء, ويأخذ الحكمة من أي وعاء خرجت, فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها.

8- يتعامل مع الناس – حتى المخالفين- باللين لا بالغلظة, وبالرفق لا بالعنف, وبالحوار بالتي هي أحسن لا بالتي هي أخشن, ويغلب الناس بالحب لا بالكراهية, وقد قال تعالى لرسوله: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ} [آل عمران:159].

ولهذا لا يبدأ أحدا بعداوة, ولا يستثير عداوة أحد, ولكنه يرد على من تطاول على الإسلام عامدًا, وأصر على ذلك مكابرًا, بالعلم لا بالسب.

9- يتكامل هذا الموقع مع غيره من المواقع الإسلامية, بحيث نستغني عن الازدواج والتكرار بغير حاجة ولا مبرر, ويتعاون مع كل العاملين في هذه الساحة, وينسق معهم ما وجد إلى ذلك سبيلًا.

10- يجمع بين (العلمية) في المضمون والتشويق في الشكل وأسلوب العرض, فإن الله جميل يحب الجمال, وقد قال المشركون عن القرآن: إن له لحلاوة, وإن عليه لطلاوة.

ولضمان (العلمية) تقوم عليه لجنة من كبار علماء الشريعة الثقات, ولضمان (التشويق) تقوم عليه جماعة من المتخصصين في علوم الحاسوب.

واجب الأمة نحو هذا المشروع:

إن الذي أؤكده هنا: أن هذا المشروع الطموح هو مشروع الأمة الإسلامية في هذا القرن الجديد, لتؤدي بعض واجبها نحو دينها.

لقد قال أحد الأجانب الذين قرءوا عن الإسلام وأعجبوا به: يا له من دين لو كان له رجال!

هذا مع أن الإسلام له مليار وثلث مليار ينسبون إليه, ويحسبون عليه, ولكن كم من هؤلاء نعتبره من رجال الإسلام, ومن جنود الإسلام؟!

إن الأمة تستطيع أن تقدم الكثير إذا وعت وفقهت, وعرفت نفسها, وعرفت ربها, وعرفت غايتها وطريقها, وإذا وثقت بالذين يقودون سفينتها.

إني أدعو أمة الإسلام في كل مكان إلى المساهمة في هذا المشروع الكبير, كل بما يستطيع:

صاحب المال يقدم من ماله, من زكاته المفروضة, من صدقاته التطوعية, من الصدقة الجارية.. من الوصايا.. من المال الذي عرضت له شبهة فهو يريد أن يتطهر منه, فهو حرام عليه, حلال للجهات الخيرية والمشاريع الإسلامية.. ومشروعنا منها.

وصاحب العلم يقدم من عمله, يتبرع لنا بإنتاجه العلمي, لتقديمه في موقعنا لينتفع به الناس.

وصاحب القدرة الفنية في هذا المجال يتبرع لنا بخبرته, ويضعها في خدمة الموقع.

ومن لم يملك مالا ولا علما ولا خبرة, فعليه أن يسندنا بدعائه لنا بالتوفيق, فهذا مدد روحي لا غنى لنا عنه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الفهرست

الموضوع **الصفحة**